الفصل الرابع
التنمية القطاعية

4-1 الزراعة والموارد المائية

4-1-1 الزراعة

تحليل الواقع

أولا- مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي

حقق الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي للمدة 1990 - 2011 معدل نمو سنوي مركب قدره (1.6 %) وهذا المعدل منخفض نسبياً إذا ما قورن بالمعدل الذي نما به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة نفسها (3.6 %) . في العام 2010 تحققت زيادة في الناتج المحلي الزراعي وبالأسعار الثابتة بنسبة (17.2 %) عما كان عليه عام 2009 . وهذا يعكس إن هناك نمواً حقيقياً في مساهمة القطاع الزراعي حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من(7.3 %) عام 2009 الى (8.1 %) عام 2010(رغم موجة الجفاف التي واجهها العراق عام(2008 – 2009) و(7.6 %) عام 2011. مما يؤشر نجاحاً نسبياً في القطاع الزراعي نتيجة التحسن النسبي في البنى التحتية والتطور التكنولوجي والمعرفي في اساليب الزراعة والري ونتائج البادرة الزراعية.

ثانياً- موارد الاراضي

يمتاز القطاع الزراعي بوفرة وسائل الإنتاج من أراض واسعة سواء كانت ديمية أو مطرية وكذلك وجود كميات جيدة من مصادر المياه مع توفر الإمكانات البشرية والمادية الأخرى. يبلغ مجموع المساحات الإجمالية الصالحة للزراعة المروية و الديمية (44.46) مليون دونم. وتشكل نسبة (26.2 %) من المساحة الكلية للعراق. تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة الديمية مانسبته (49.8 %) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، أما المساحة الإجمالية للأراضي المتاحة للإرواء فتبلغ (22.86) مليون دونم في حين تبلغ مساحة الأراضي المتوفرة لها الحصة الثانية (13.240) مليون دونم.

شكل (4-1)

اصناف الاراضي الزراعية في العراق

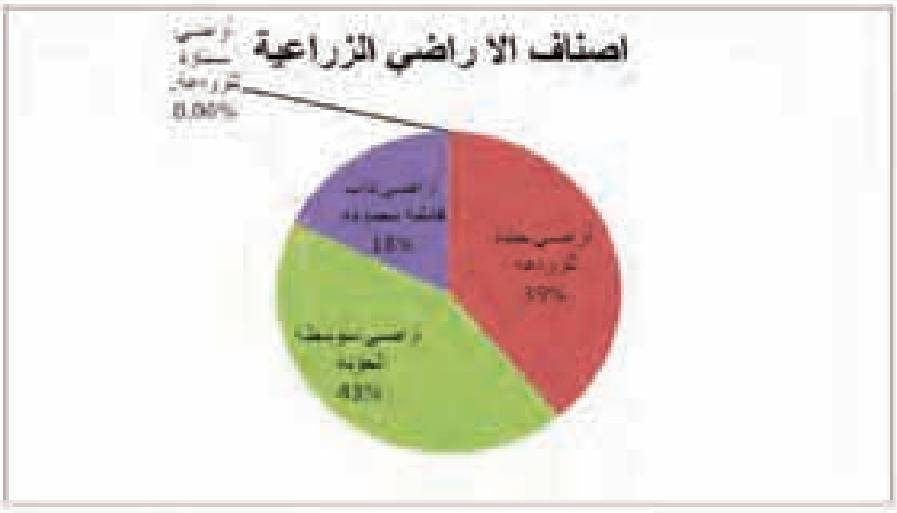

ساهمت الزراعة بحصة محدودة في سد الحاجة من الانتاج المحلي وقد تضاءلت هذه المساهمة مع مرور الزمن حيث تؤثر عوامل الطبيعة وتقلبات المناخ لاسيما فطول الأمطار وتوفر المياه السطحية ونوعية التربة في الانتاج الزراعي. حدثت الكثير من موجات الجفاف في الاونة الاخيرة وتسببت في تذبذب وانخفاض الإنتاج في المناطق الديمية وتأثرت الثروة الحيوانية بذلك بشكل مباشر، وعلى الرغم من ذلك مازالت ردود الافعال الذاتية للفلاحين والزارعين تجاه هذا التحدي بسيطة على سبيل المثال استخدام أساليب الري التكميلي اعتمادا على المياه الجوفية.

وفي السهل الرسوبي فان أرتفاع مستوى المياه الارضية وازدياد نسبة الملوحة في التربة نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة واهمال البنية التحتية للري، أثرت بشكل سلبي في المساحات المزروعة وبالتالي على كمية الإنتاج الزراعي. بلغ متوسط الاراضي الزراعية المستغلة خلال المدة من 1997 ولغاية 2007 بحدود (10) مليون دونم. شكلت المساحة المروية المزروعة بالمحاصيل الشتوية والصيفية منها 8.34 مليون دونم و 1.23 مليون دونم للزراعة الدائمة والبساتين .

ثالثاً- الحيازات الزراعية

يتصف القطاع الزراعي في العراق بتعدد انواع الحيازات واشكالها وتدني المساحات بفعل التقسيم المتكرر نتيجة لقوانين الارث وما يترتب عليه من تفتيت لمساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الى حيازات صغيرة جدا غير اقتصادية مما يشكل تحدياً كبيرا امام تطور الانتاج الزراعي فضلاً عن تنوع أنواع الحيازات التي تحكمها تشريعات وقوانين مختلفة تعقد من ادارة الاراضي في العراق. والشكل (4 - 2) يوضح انواع الحيازات.

شكل (4 - 2)

اعداد الحيازات الزراعية والنسب المئوية حسب الملكية

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء - التعداد الزراعي العام 2011.

رابعاً- القوى العاملة في القطاع

يشكل سكان الريف بحدود 30 % من سكان العراق وتقدر نسبة العمالة الزراعية بـ 20 % من الايدي العاملة. ويعد القطاع الزراعي المولد الرئيس لفرص العمل في كل من القطاع الخاص العراقي وفي المناطق الريفية. ويتميز استخدام قوة العمل في القطاع الزراعي بموسميته واعتماده على النمط العائلي في العمل مما ينعكس على انتاجية العمل في الريف.

خامساً- الانتاج النباتي

تساهم المحاصيل الاستراتيجيه (الحنطه والشعير والرز والذره الصفراء) في تغطية نسب متفاوتة من حاجة الاستهلاك المحلي. بلغ انتاج الحنطة (عدا اقليم كردستان) 2749 و 2809 الف طن لعامي 2010 و2011 على التوالي والتي تحقق نسب تغطية بلغت 60 % و67 %[1]. حقق انتاج الحنطة زيادة في انتاجية الدونم الواحد كنتيجة للتوسع في المساحة المروية بالرش حيث بلغت نسبة الزيادة 161 % و165 % لعامي 2010 و 2011 مقارنة بسنة الاساس 2009. بلغ متوسط غلة الدونم الواحد (429) كغم للموسم الشتوي 2011 بانخفاض بلغت نسبته (13.4 %) عن سنة 2010 حيث كان (495) كغم. وبلغ متوسط غلة الدونم الواحد من محصول الحنطة في الأراضي المروية (525) كغم مما يعكس جدوى الري التكميلي واهميته . وفيما يخص محصول الشعير ذي الاهمية البالغة لثروة الحيوانية فقد هبط انتاجه بنسبة (28 %) نتيجة انخفاض كل من المساحة والغلة رغم توفر الامكانات الكبيرة للتوسع في انتاج هذا المحصول. وكذلك شهد محصول الشلب انخفاضاً كبيراً في الانتاج بنسبة تصل الى 89 % في عام 2010 مقارنة بعام 2009 نتيجة تقنين المياه وتقليص المساحة المزروعة ولكن انتاجه عاد للارتفاع سنة 2011 ومع ذلك فان نسبة تغطيته للحاجة لاتتجاوز 15 %.

1- التغطية محسوبة على اساس حاجة الفرد بموجب معايير معهد التغذية مع ملاحظة ان حجم الانتاج للاستهلاك اكبر من ذلك ويتمثل باستخدامات البطاقة التموينية زائدا القطاع الخاص فضلاً عن الانتاج المحلي.

شكل (4 - 3)

تطور الانتاج النباتي للسنوات 2009 - 2011

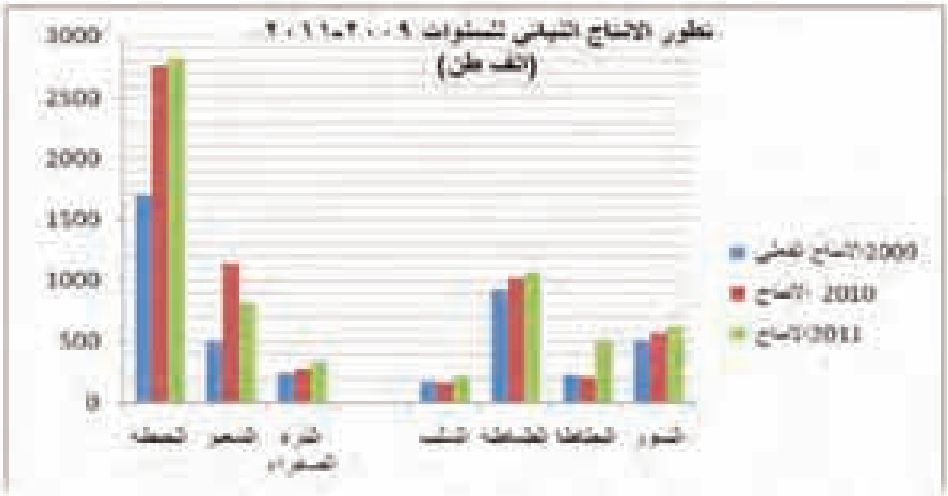

ثانياً محاصيل الخضر في المرتبه الثانيه من حيث الأهميه النسبيه في الانتاج النباتي لقابلية هذه المنتجات على الأستجابه السريعه للزياده في الأنتاج من خلال أستخدام الأصناف المنتخبة والتقنيات الحديثه التي يمكن تطبيقها على مساحات صغيره (البيوت البلاستيكيه والري بالرش والتنقيط). حقق انتاج محصول الطماطة ، على سبيل المثال ، نموا متزايدا بحوالي 13 % عما كان في سنة الاساس ولكنه يمثل 40 % من تغطية الحاجة. ويمكن ان تتصاعد هذه النسبة سريعا نتيجة انتشار الزراعة المحمية . ولكن مازالت نسب تغطية البطاطا للحاجة المحلية محدودة في حين ان نسبة انتاج التمور تفيض عن الحاجة بـ 190 % لعام 2011. ومع ذلك فان عملية انتاج التمور بما فيها بساتين النخيل وعمليات ما بعد الجني بحاجة الى عناية واهتمام كبيرين.

سادساً- التركيبة المحصولية

تستحوذ محاصيل الحبوب الاستراتيجية (الحنطة والشعير) على نسبة بين 75 % الى 80 % من المساحات المزروعة في الموسم الشتوي في الاراضي الديمية والمروية وتتاثر بمدى وفرة الأمطار و مياه السقي. أما المحاصيل الصيفية بما فيها الخضر تشكل حوالي 23 % من الأراضي المزروعة. ان عمليات الادارة المزرعية بدءاً من تحضير الارض واستخدام المكننة واسلوب الري واستخدام الاسمدة والمبيدات فضلاً عن نوعية البذور كلها ساهمت في تدني غلة الدونم مقارنة بالمستويات الاقليمية والدولية.

شكل (4-4)

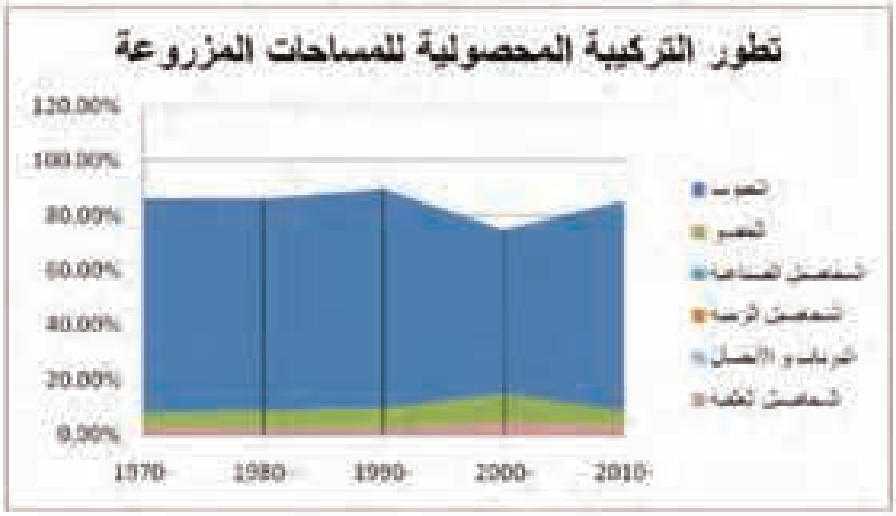

اما المحاصيل الصناعية ، التي تدخل كمواد أولية للصناعات العراقية مثل القطن والتبغ وعباد الشمس والنباتات الطبية والبنجر والقصب السكري، فقد شهدت انحسارا كبيرا في مساحاتها المزروعة نتيجة الشلل الذي اصاب عجلة الانتاج الصناعي العراقي.

وتشكل المراعي الطبيعية ذات الاهمية البالغة للثروة الحيوانية بحدود 9 % من مجمل مساحة العراق. فضلا عن محدودية مساحة المراعي الطبيعية فانها تعاني من تدهور حمولتها الرعوية نتيجة استغلال الاراضي الحدية وماتركته آثار الحروب على الغطاء النباتي الطبيعي فضلا عن موجات الجفاف المتعاقبة.

أما الأراضي التي تكسوها الغابات الطبيعية فهي لا تشكل سوى 4 % من المساحة الكلية وتتكون معظم نباتاتها من أشجار البلوط ونسبة قليلة من أشجار القوغ والصفصاف والصنوبر وأغلبية هذه الأراضي تقع في أقليم كوردستان وهي تفتقر إلى النوعيات الجيدة من الأشجار التي تصلح أخشابها للأغراض الصناعية.

سابعاً- الانتاجية :

مازالت الانتاجية منخفضة نسبيا سواء ما تعلق منها بإنتاجية الفرد العامل في القطاع الزراعي أو إنتاجية وحدة المساحة او الشجرة او الحيوان المزرعي. ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أهمها الضعف في استخدام المكائن الزراعية والأسمدة، والبذور المحسنة ووسائل مكافحة الآوبئة الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي، فضلا عن ضعف عنصر المهارة لدى الفلاحين وعجز غالبيتهم عن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية الزراعية ويظهر الرسم البياني في ادناه وجود فرق واسع في انتاجية وحدة المساحة من الحبوب بين العراق وبعض دول الجوار.

شكل (4 - 5)

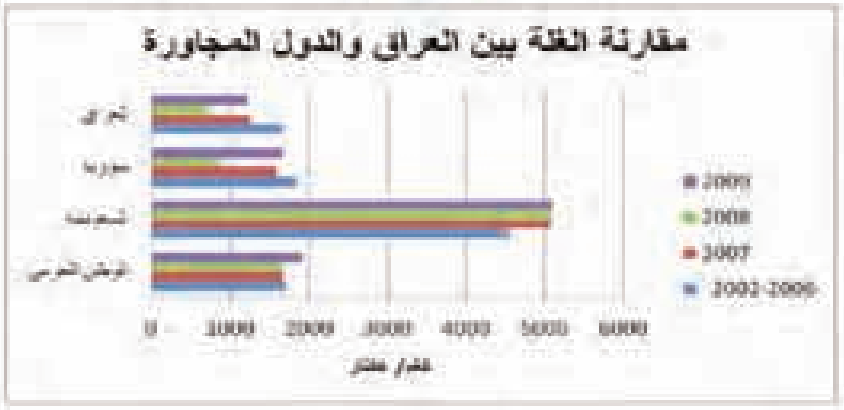

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية مجلد 30 / المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ثامناً- الانتاج الحيواني :

تشكل الثروة الحيوانية بحدود 40% - 45% من نشاط القطاع الزراعي، ويمتلك العراق كثيراً من أنواع الحيوانات الا ان اكثرها أهمية وعدداً هي الابقار والجاموس والاغنام والماعز لما توفره من احتياجات غذائية للسكان. وتشير نتائج تقرير المسح الوطني للثروة الحيوانية لعام 2008 الى ان أعداد الأبقار الاجمالية قدرت بـ 2.552مليون رأس بزيادة بلغت 107% عن عام 2001، فيما قدرت اعداد الجاموس بـ 286 الف رأس بزيادة بلغت 142%. وقدرت اعداد الأغنام بـ 7.722 مليون رأس بزيادة بلغت 29%، أما أعداد الماعز فقد بلغت 1.474 مليون رأس بزيادة بلغت 100%. بلغ المعدل اليومي لانتاج الحليب للأبقار 3.6 كغم للحيوان الواحد على مستوى العراق، في حين بلغ المعدل اليومي لانتاج الحليب للجاموس 4.5 كغم للحيوان الواحد على مستوى العراق، وهي انتاجية متدنية تشكل اقل من 40 % من مثيلاتها في دول الجوار.

لقد تاثرت الثروة الحيوانية بظروف البلاد فاصابتها معوقات ومشاكل منها ما يتعلق بالتغذية والتناسل والامراض، فضلاً عن قلة المراعي وضعف الخدمات البيطرية. كل هذه العوامل ادت الى هلاك عدد من الحيوانات والتأثير في اجمالي القطيع ونسله.

ان وجود قطيع اساس يعكس امكانات مضاعفته ولاسيما في المحافظات التي تتوفر فيها المستلزمات الاساسية كالمراعي والمسانع ومخازن العلف والمربين ذوي الخبرة وتسهيلات ائتمانية لتأهيل مشاريع الثروة الحيوانية وتنميتها فضلا عن توفير المواد العلفية.

ان معدل الزيادات المتحققة في اعداد الحيوانات المزرعية للسنتين 2010 و2011 كانت ضمن الهدف المخطط وبحدود 7 % للأغنام والماعز ومتواضعة لكل من الأبقار والجاموس وبحدود 3 %. وحقق انتاج الحليب واللحوم والاسماك زيادة بلغت 3 % لكل واحد منهما ولمدة نفسها.

شكل (4-6)

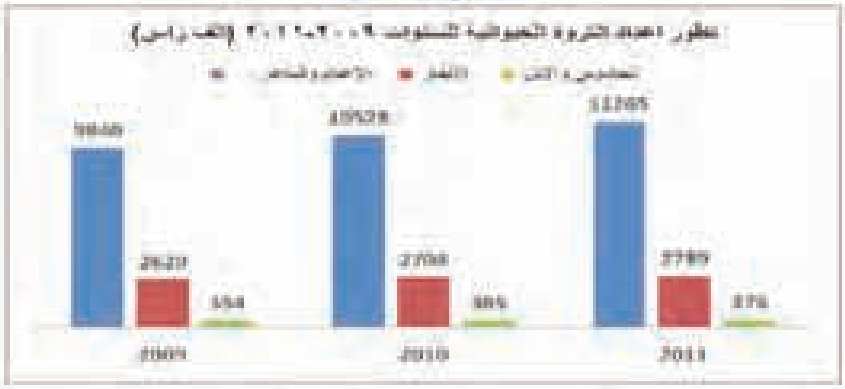

اما بالنسبة الى الدواجن فقد حققت زيادة كبيرة في انتاجها تجاوزت ما مخطط لها لتصل الى 51 % ، اما انتاج بيض المائدة فقد وصل الى 1100 مليون بيضة عام 2011 و بزيادة بلغت 21 % عما كان عليه عام 2010. ان عدم أستكمال مشاريع البنى التحتيه للدواجن وبشكل خاص مشروع الأصول في أبوغريب ومشروع الأجداد في سامراء اثر بشكل كبير في عدم تسريع النمو في هذا القطاع المهم.

تاسعاً- الأسماك

تشكل ثروة الأسماك أهمية كبيرة في سلة غذاء المواطن ولاسيما في وسط وجنوب العراق وهناك عدد من المشاريع التي تم اعتمادها خلال الموازنات الاستثمارية للسنوات السابقة ولازالت تمول من الموازنة الاستثمارية كمشروع أقلمة وإكثار الأسماك العراقية في الأحواض والمفاقس ومحطات البحوث للمسطحات المائية في الصويرة وميسان ونينوى والانبار.

وتعمل هذه المحطات والمفاقس على إكثار الاصيعيات للأسماك العراقية في الأحواض وإطلاقها في نهري دجلة والفرات والمسطحات المائية الأخرى لغرض المحافظة على التوازن البيئي للأسماك العراقية، إذ تشير تقارير المنظمة العالمية للزراعة والأغذية إلى انخفاض الطاقة الإجمالية لإنتاج الأسماك في المياه العذبة في السنوات السابقة والارتفاع التدريجي بدأ من عام 2005 كما يبينه الرسم البياني في ادناه. إن السنوات الأخيرة شهدت استيطاناً لاسماك الكارب والتي أخذت تربى وبشكل كبير في أحواض الاستزراع السمكي والاقفاص العائمة ذات المردود الاقتصادي العالي.

شكل (4-7)

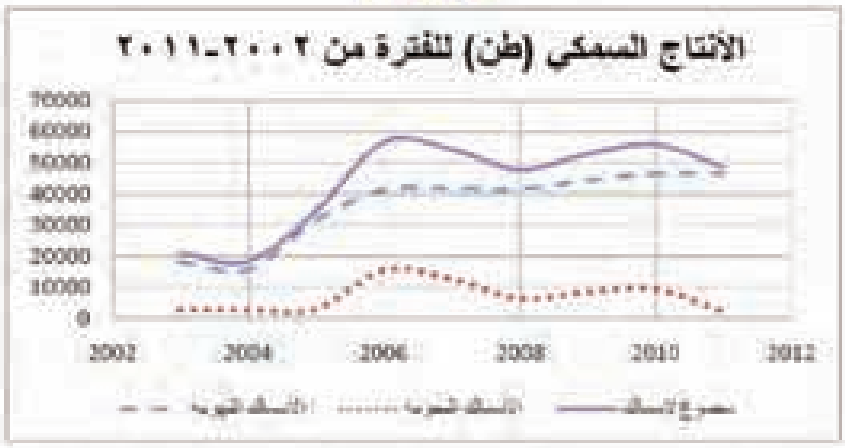

تقدر مساحة المسطحات المائية بحوالي (4) مليون دونم تشمل الأنهار والبحيرات والاهوار والمياه الإقليمية وتعد مساحة واسعة وذات تأثير اقتصادي إذا ما استغلت بشكل كفوء واسلوب علمي وتمثل طاقة كامنة للتنمية وتطوير النشاط السمكي وزيادة نسبة مساهمته في الانتاج الزراعي.

4-1-2 الموارد المائية واستصلاح الاراضي

تحليل الواقع

أولا- الموارد المائية

يقع العراق في منطقة جافة الى شبه جافة. لايزيد المعدل السنوي للامطار عن 200 ملم. نصف مساحة العراق تقريباً منطقة صحراوية أو شبه صحراوية لايزيد الساقط المطري فيها عن 50 ملم/السنة. ويقع معظم مانبقى من العراق ضمن مناطق تساقط مطري يتراوح بين 150 - 450 ملم/السنة عدا بعض المناطق الجبلية المحدودة في الشمال الشرقي من العراق التي يصل فيها التساقط الى نحو 1000 ملم / السنة. معظم ايراداته المائية تاتي من خارج حدوده الاقليمية من خلال نهر دجلة وروافده ونهر الفرات.

شكل (4 - 8)

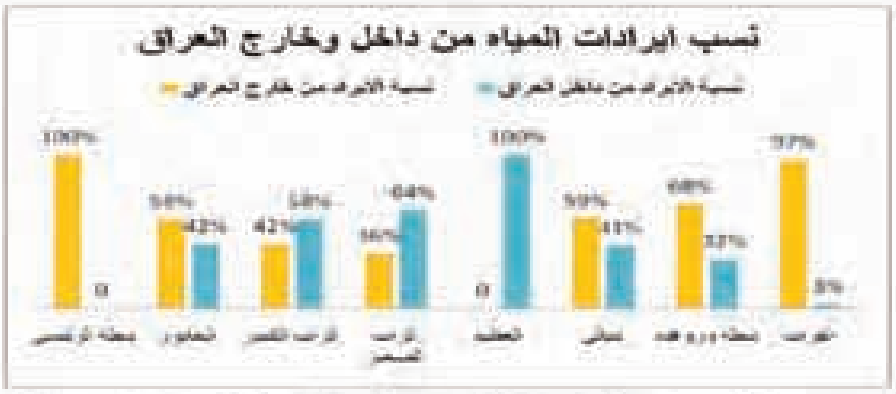

استنادا الى ماتقدم ترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تتساقط في احواض الانهر الرئيسة (دجلة وروافده والفرات) وكذلك بسياسة تشغيل السدود والخزانات القائمة في اعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا وايران. ولاتوجد اتفاقية دولية لقسمة المياه بين العراق وهذه الدول. مما يجعل الموارد المائية المتاحة للعراق متذبذبة من سنة الى اخرى وكما مبين بالرسم البياني الاتي.

شكل (4-9)

الايرادات السنوية لنهر دجلة وروافده ونهر الفرات نسبة الى المعدل العام لمدة من 1990 ولغاية 2011

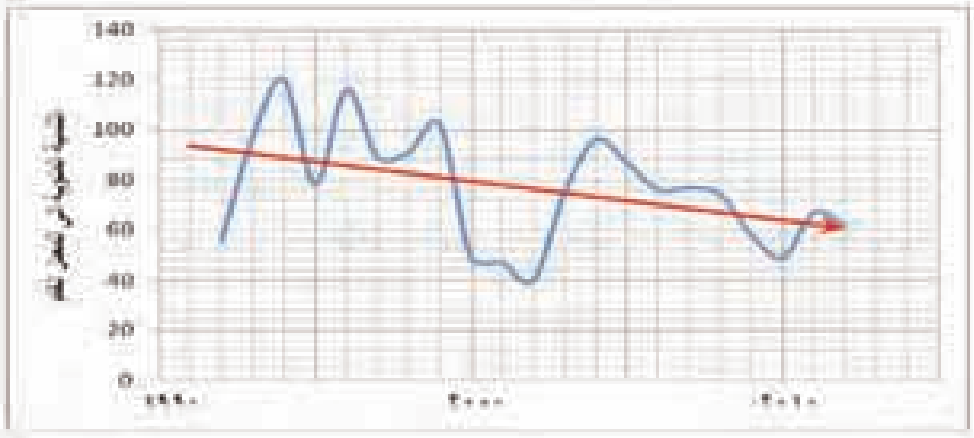

وتتدهور نوعيتها نتيجة الخزن وبسبب المياه الملوثة المصرفة اليها من مختلف الانشطة الصناعية والزراعية والاستخدامات البشرية.

ان النقص في الايرادات المائية سيكون له تاثيرات مباشرة في تامين الاحتياجات الزراعية وما يترتب على ذلك من تقليص للرقعة الزراعية وانخفاض انتاجية الارض وهجرة السكان من الريف الى المدينة. ان نقص كل مليار م3 من الواردات سيؤدي الى خروج مساحة (62500) هكتار (ربع مليون دونم) من الاراضي القابلة للزراعة.

سيشهد العراق مزيدا من النقص في الموارد المائية وتدني نوعيتها بعد استكمال دول اعالي الانهر مشاريعها الاروائية التي تستهدف استزراع أكثر من 2.4 مليون هكتار تروى في حوض الفرات وحوالي مليون هكتار تروى في حوض دجلة . وسيترتب على ذلك حصول عجز في ايرادات نهري دجلة والفرات يزيد عن 43 % في العام 2015 من المعدل العام للإيرادات والبالغة 77 مليار م^3 سنويا منها 50 مليار م^3 من نهر دجلة وروافده و 27 مليار م^3 من نهر الفرات مع تردي نوعية المياه الداخلة للاراضي العراقية.

والجدول(4 – 1) يبين كمية ونوعية مياه نهري دجلة والفرات المتوقعة مستقبلا في ضوء الخطط الحالية المتوفرة عن المشاريع الاروائية في دول الجوار.

جدول (4-1)

كمية ونوعية مياه نهري دجلة والفرات المتوقعة مستقبلا في ضوء الخطط الحالية المتوفرة عن المشاريع الإروائية في دول الجوار

اسم النهر		الحدود العراقية - السورية	
		قبل التطوير	التوقع بعد التطوير
نهر الفرات	معدل الوارد الثاني (مليار م^3)	27.40	8.45
	نوعية المياه (جزء بالمليون)	457	(1350 – 1250)
ب - نهر دجلة		الحدود العراقية - التركية	
		قبل التطوير	بعد التطوير
	- معدل الوارد الثاني (مليار م^3)	19.43	• 9.16
	- نوعية المياه (جزء بالمليون)	250	375
ج - الخابور		2.1	2.1
د - الزاب الكبير		14.23	14.00
هـ - الزاب الصغير		7.07	7.00
و - العظيم		0.70	0.70
ز - ديالى		5.86	4.00

• ان المتبقي للعراق (7.66) مليار م^3 عند طرح حصة سورية بمقدار (1.5) مليار م^3 في حالة التوصل الى اتفاقية بشأن قسمة المياه وقيام كل من تركيا وسوريا بتطوير معظم المساحات المستهدفة .

وكنتيجة للانخفاض الكبير في الايرادات المائية الداخلة للعراق أصبح من الضروري استكمال تحديث الموازنة المائية المتمثلة بالتخطيط الشامل لموارد المياه والاراضي لغاية العام 2035، لكي تكون الاساس لوضع السياسات الخاصة بادارة واستثمار الموارد المائية والاراضي بالشكل الامثل، فضلاً عن التحرك الدبلوماسي على الصعيد الخارجي فانه يتطلب التحرك الدبلوماسي للوصول الى قسمة عادلة للمياه تضمن تقليل الاضرار الناتجة عن شحة المياه وبصورة مكثفة مع الدول المتشاطئة لغرض الحصول على حقوق العراق المائية المكتسبة ضمن اتفاقيات ومعاهدات (استراتيجية) مبنية على حزمة المصالح المشتركة مع هذه الدول .

وتستخدم مياه نهري دجلة والفرات والمياه الجوفية لمختلف الاغراض الزراعية والصناعية والبشرية، اذ تبلغ الاحتياجات الحالية من المياه للاغراض الزراعية 50.83 مليار م^3 فيما تقدر احتياجات الشرب والاستخدامات البلدية والصناعة 5.25 مليار م^3 يضاف لها متطلبات ادامة الاهوار البالغة 11 مليار م^3 في حالة اعمار 5500 كم^2. وتقدر كمية المياه المتبخرة من المسطحات المائية بحدود 8.4 مليار م^3 وبذلك ستكون الاحتياجات السنوية لمختلف الاغراض من المياه بحدود 75.48 مليار م^3.

ثانيا - السدود المنفذة

تعد السدود والخزانات الكبيرة منها او المتوسطة الدعامة الرئيسة لاستثمار الموارد المائية اذ تهدف الى درء اخطار الفيضانات في الانهار الرئيسة وتخزين ذروات مياه الفيضانات التي يحملها النهر خلال الموسم الشتوي – الربيعي وتنظيم اطلاقها لاغراض الارواء وتوليد الطاقة والاستخدامات الاخرى بما

فيها الصناعية والبشرية. ان الايرادات السنوية للانهر متذبذبة بين سنة واخرى فضلاً عن نمط الاستهلاكات المائية للقطاعات المختلفة فتكون على اشدها في موسم الصيف مما يبرز والحالة هذه الاهمية القصوى لانشاء السدود والخزانات على الانهر الرئيسة بما يتوافق مع احتياجات القطاعات المستفيدة. اما السدود الصغيرة على الوديان والروافد الفرعية وبالاخص منطقة الصحراء الغربية والمنطقة الشرقية واقليم كردستان فانها تعمل على استغلال موارد المياه السطحية بالشكل الامثل والذي يتعذر تنظيمها ضمن منظومة السدود الكبيرة وفيما ياتي عدد السدود والخزانات القائمة ومؤشراتها :-

جدول (4-2)

السدود الكبيرة والخزانات القائمة

اسم السد	النهر	الخزن بالمنسوب الاعتيادي (مليار م^3)	الطاقة المشيدة للمحطة الكهرومائية (ميكاواط)	تاريخ الانجاز
سد الموصل	دجلة	11.11	750 السد الرئيسي 60 السد التنظيمي 200 الخزن بالضخ	1986
سد دوكان	الزاب الصغير	6.8	400	1959
سد دربندخان	ديالى	3.00	240	1961
سد حمرين	ديالى	2.45	50	1981
سد حديثة	الفرات	8.28	660	1986
سد دهوك	روبار دهوك	0.047	-	1988
سد العظيم	نهر العظيم	1.5	27 (لم تتم المباشرة بتنفيذ المحطة لغاية تاريخه)	1999
خزان الثرثار	دجلة	85.39 *		
خزان الحبانية	الفرات	3.31		

* الخزن الكلي منها 35.81 مليار م^3 خزن ميت كما يجري تشغيل الخزان على وفق برامج محددة لعلاقة ذلك بتحقيق نوعية معينة من المياه في دجلة والفرات فضلاً عن درء اخطار الفيضان .

أما السدود الصغيرة فتوفر خزيناً مائياً لتلبية احتياجات المواطنين من مياه الشرب وسقي الحيوانات مما يساعد في توطين السكان في المناطق الصحراوية كما يمكن استخدام هذا الخزين في الزراعة ولو بشكل محدود. تعمل هذه السدود على استثمار مياه الوديان والحفاظ عليها من الهدر وخاصة عندما تنتهي هذه الوديان بالبحيرات التي لايستفاد منها . وتشكل مصدراً لتغذية المياه الجوفية التي تعد احدى المصادر المهمة للموارد المائية .

تم تنفيذ سدود صغيرة في الصحراء الغربية والمنطقة الشرقية واقليم كوردستان على الوديان مجموع طاقتها الخزنية 119.204 مليون م^3 والعمل مستمر بتنفيذ سدود اخرى في محافظات ميسان والانبار وكركوك وديالى وواسط ستضيف طاقة خزنية مقدارها 123.64 مليون م^3.

ثالثاً: المياه الجوفية

تتوفر المياه الجوفية في خمسة قطاعات ذات صفات مختلفة من الناحية الفيزيوغرافية تعكس ظروف متباينة لخزن وحركة المياه الجوفية وتشمل

- قاطع المنطقة الجبلية
- قاطع المنطقة المتموجة
- قاطع منطقة الجزيرة (شمال السهل الرسوبي)
- قاطع المنطقة الصحراوية
- قاطع منطقة السهل الرسوبي

ان مقدار الخزين المتجدد والخزين القابل للاستثمار من المياه الجوفية على وفق الدراسات والتحريات الهيدرولوجية التي اجريت ، عدا قاطع السهل الرسوبي لكونه لايمثل منطقة مشجعة على استثمار المياه الجوفية يوضحه الجدول (4 - 3) .

جدول (4-3)

الخزين المتجدد والخزين القابل للاستثمار من المياه الجوفية

اسم القاطع	مساحة القاطع (كم²)	الخزين المتجدد (مليار م³/سنة)	جزء من الخزين الثابت للاستثمار (مليار م³/سنة)	الخزين القابل للاستثمار (مليار م³/سنة)
المنطقة المتموجة والجبلية	42962	2.633	1.087	3.720
منطقة الجزيرة شمال السهل الرسوبي	22125	0.453	0.392	0.845
المنطقة الصحراوية	168000	0.930	1.590	2.520
المجموع		4.02	3.069	7.09

رابعاً- استصلاح الاراضي

تبلغ المساحات الاجمالية المستصلحة (كليا وجزئيا) لغاية 2011 بحدود (4.390) مليون دونم. ولغرض زيادة الرقعة الزراعية وزيادة غلة الدونم من مختلف المحاصيل الرئيسة فانه يتطلب استصلاح الاراضي غير المستصلحة لحد الآن واكمال استصلاح الاراضي التي جرى استصلاحها جزئياً. كما ان من المهم استخدام طرق الري الحديثة من اجل مواجهة تحديات نقص المياه بسبب قيام الدول المتشاطئة بتنفيذ مشاريع زراعية كبرى وبناء السدود والاستحواذ على مياه النهرين. فانه يصبح لزاماً وعلى المدى البعيد استصلاح مساحة اجمالية قدرها (8,113) مليون دونم موزعة كما ياتي :-

- مشاريع الري التكميلي بمساحة (0.8) مليون دونم .
- تطوير وتحسين المشاريع الاروائية القائمة (استصلاح متكامل) على حوضي دجلة والفرات بمساحة اجمالية (7.317) مليون دونم.

والجدول (4-4) يوضح الأراضي المقترح استصلاحها خلال سنوات خطة التنمية الوطنية وحسب إستراتيجية وزارة الموارد المائية من عام 2013 ولغاية 2017 بواقع 500 الف دونم لكل سنة

جدول رقم (4-4)

جدول يبين المساحات المقترح إستصلاحها خلال خطة التنمية الوطنية (2013-2017) حسب المحافظات

ت	اسم المشروع / المحافظة	المساحة الكلية المطلوب استصلاحها (مستقبلا) / التي تستمر بعد 2017 (الف دونم)	المساحة المطلوب استصلاحها من (2013 الى 2017)	المساحة المستصلحة (الف دونم)				
				2013	2014	2015	2016	2017
1	محافظة واسط	967	250					
	شرق الفرات	217	75	15	15	15	15	15
	غرب الفرات	186	75	15	15	15	15	15
	كوت بتيرة	47.2	47.2	15	15	17.2	-	-
	اواسط دجلة	464	25			5	10	10
	بدرة - جصان	20	20	-	-	10	10	-
	كمسبية	7.8	7.8	-	-	7.8	-	-

	محافظة ديالى	660.7	193.4					
	سازية - تل اسمر	162	36		8	8	10	10
	مهروت	153.3	65	15	15	15	10	10
2	ري كركوك + ايسر العظيم	168	20		5	5	5	5
	قرة - تبة	70	20		5	5	5	5
	شيخ لنكر	27.4	27.4	-	-	10	17.4	-
	بلاجو - خانقين / الوند و المكائن	80	25	10	5	10		
	محافظة الديوانية	1221	317					
	كفل - شنافية	164	52	12	10	10	10	10
3	حرية - دغارة	503	105	20	20	20	20	25
	ديوانية شافعية	379	80	20	15	15	15	15
	شنافية - ناصرية	175	80	20	15	15	15	15
	محافظة بابل	795	279.5					
	حلة - هاشمية	240	72	20	10	10	12	20
	اسمكندرية - محاويل	151	61	10	10	10	11	20
4	حلة - ديوانية	309	85	20	15	15	15	20
	حلة - كفل	29	15	10	5	-	-	-
	كفل - شنافية	35	20	5	5	5	5	-
	جرف الصخر	31	26.5	5	7.5	7	7	-
	محافظة نينوى	631	155					
5	الجزيرة الجنوبي	416	50		5	10	15	20
	الجزيرة الشرقي	215	105	20	20	20	20	25
	محافظة كركوك	120	55					
6	مشروع الحويجة	120	55	10	10	10	10	15
	محافظة ذي قار	565.5	220					
	شرق الفرات	247.5	70	15	10	10	15	20
7	غرب الفرات	166	55		10	10	15	20
	سوق الشيوخ	75	30			10	10	10
	شنافية - ناصرية	77	65	10	10	10	15	20
	محافظة ميسان	711	105					
	نهر سعد	56	30	20	10		-	-
8	كوت بترة	67	30		10	10	10	-
	ري العمارة	588	45		10	10	10	15

9	محافظة بغداد	244	187					
	ايسر ديالى و دجلة	75	30		5	5	10	10
	هور رجب	30	29	15	7	7	-	-
	المليفية	23	25	15	10	-	-	-
	اليوسفية	63	42	15	7	10	10	-
	الطوجة الموحدة	42	50	15	15	10	10	-
	السلامیات	11	11		11	-	-	-
10	محافظة صلاح الدين	294.5	58.5					
	نايفة - ايسر دجلة	123	25		5	5	5	10
	كركوك (25) + الضلوعية	163	25		5	5	5	10
	مكيشيفة	8.5	8.5		8.5	-	-	-
11	محافظة المثنى	400	171					
	شنافية - ناصرية	248	65	15	10	10	15	15
	الرميثة	104	66	16	10	10	15	15
	المثنى	48	40	20	10	10		
12	محافظة الانبار	129.65	70					
	فلوجة - عامرية	55	24		8	8	8	-
	الرمادي	35.65	18	10	8	-	-	-
	المسقلاوية	39	28	8	10	10	-	-
13	محافظة البصرة	305	110					
	زي شط العرب	305	110	20	20	20	25	25
14	محافظة كربلاء	199	224					
	الحسينية	101.5	110	20	20	20	25	25
	بني حسن	97.5	114	24	20	20	25	25
15	محافظة النجف	176.5	105					
	كفل - شنافية	176.5	105	20	20	20	20	25
مجموع المساحات		7419.6	2500.4	500	500	500	500.4	500
المبالغ (مليار دينار) على ان يكون سعر الدونم (2 مليون دينار)		18549.6		1000	1000	1000	1000.8	1000
المبالغ (مليار دينار) على ان يكون سعر الدونم (5 مليون دينار) في حالة استخدام الري الحديث		37098		2500	2500	2500	2502	2500
- ملاحظة : على افتراض ان سعر الدونم (2.5) مليون دينار في حالة استعمال طرق الري السطحي								
-- على افتراض ان سعر الدونم (5) مليون دينار في حالة استعمال طرق الري الحديث								

4-1-3 التحديات

أولا- تحديات النشاط الزراعي

رغم الارث التاريخي للنشاط الزراعي في ارض السواد فان القطاع الزراعي وكما شخصه الواقع بوضوح عانى ولا يزال يعاني من مشكلات وتحديات كبيرة يمكن ايجاز ابرزها بالاتي :-

- عجز كبير في تامين الامن الغذائي للبلد من الانتاج المحلي وخاصة في المحاصيل والمنتجات الرئيسة وضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني على النطاقين الخارجي والداخلي. حيث تبلغ تغطية الإنتاج المحلي من الحاجة لمحنطة 67 % لعام 2011 ومن الشعب 15 % ومن الخضروات 40 %.
- محدودية الاراضي الزراعية المستغلة فعلا والتي لاتتجاوز 25 % من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة .
- تفتت الملكية وصغر الحيازات الزراعية الى الدرجة التي لاتجعل استغلالها اقتصاديا مما ترتب معه ترك مساحات واسعة غير مستثمرة في الانتاج الزراعي بما في ذلك المساحات المصورة والبساتين التي اصبحت تتدهور بقصد او بدون قصد.
- زيادة رقعة التصحر وانتشار الكثبان الرملية وتعرية التربة .
- تدني كبير في انتاجية وحدة المساحة وفي انتاجية الحيوانات المزرعية .
- ضعف المهارات والقدرات البشرية في القطاع الزراعي وعدم مواكبة الفلاح والمستثمر العراقي للتطورات التقنية ومسايرة استنباط السلالات الجديدة المحسنة.
- محدودية الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وخاصة في مجال الاستصلاح وخزن المياه وعزوف المستثمر الخاص العراقي والاجنبي عن الولوج في هذا النشاط رغم تحسن بيئة الاستثمار في البلاد وتوفر مقومات الانتاج الزراعي بما في ذلك توفر مقومات التكامل الزراعي-الصناعي.

تخلف الريف العراقي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وعمرانياً وارتفاع معدلات البطالة ولاسيما الموسمية وتدني كبير في مستوى الخدمات المقدمة فيه وتركز ظاهرة الفقر والتي تصل الى حوالي 40 % من مجموع فقراء العراق.

ثانيا- تحديات الموارد المائية

- محدودية الموارد المائية الممكنة للاستغلال في الزراعة ومحدودية الطاقات الخزنية المتاحة حاليا مقارنة بالحاجة فضلاً عن عدم التوصل إلى إي اتفاق يضمن حصة مياه عادلة حيث سيكون هناك نقص حاد في الموارد المائية مع تردي نوعيه مياه نهري دجلة والفرات.
- محدودية الموارد المالية المتاحة لنشاط خزن المياه ولاسيما ان هذا النشاط يقتصر على القطاع العام.
- الاستعمال العشوائي وعدم الاستغلال العقلاني للمياه في القطاعات الرئيسة الثلاثة ، الزراعة والصناعة والاستخدامات المدنية ، وضعف التنسيق الداخلي بين المحافظات فضلا عن ضعف مشاركة مستخدمي المياه في ادارتها وقلة الوعي والارشاد المائي .
- محدودية استخدام تقانات الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط والري الفقي كاحدى الوسائل الفعالة للحد من هدر المياه ورفع كفاءة الري الحقلي في المناطق الملائمة لمثل هذه الطرق.
- تلوث المياه نتيجة رمي المخلفات والمياه العادمة غير المعاملة ومياه البزل الى الانهار حيث تصل نسبة الملوحة في شط العرب الى أكثر من 10000 جزء بالمليون في بعض الاحيان فضلاً عن تلوث مياه مجاري الانهر المشتركة القادمة من دول الجوار.
- عدم تشغيل بعض السدود مركزياً لتامين الاحتياجات المائية والقطاعات كافة ، ومنها سدا دوكان ودربندخان .
- التغيرات المناخية وتاثيراتها في المنطقة ومنها العراق ومايصاحبها من أرتفاع درجات الحرارة وقلة سقوط الامطار .

4-1-4الرؤية

"زراعة تسعى لملء سلة غذاء المواطن وتساهم في تنويع مصادر الاقتصاد العراقي وضمان حقوق مائية مستدامة.

4-1-5الاهداف

أولا- الاهداف الاستراتيجية

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي .
- زيادة نسبة تغطية الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لسلة الغذاء العراقية (الامن الغذائي).
- تامين حاجة العراق الى الموارد المائية.

ثانيا : الاهداف الكمية

أ- في مجال الانتاج النباتي: تستهدف الخطة كأولوية اولى في الانتاج النباتي التركيز على انتاج الحنطة شتاء وانتاج البطاطا صيفا وتنمية انتاج التمور والفواكه . وكأولوية ثانية انتاج الرز والشعير والطماطة والبصل والذرة البيضاء والصفراء والبقوليات الغذائية والجت والبرسيم .

جدول (4-5)

المؤشرات الكمية للانتاج النباتي

خطة إنتاج الحنطة من 2013 - 2017 المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
التفاصيل		سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الحنطة بالرش	المساحة	825	1575	1950	2325	2700	3075
	الغلة	750	917	1000	1000	1000	1000
	الإنتاج	619	1443	1950	2325	2700	3075
الحنطة المروية	المساحة	3553	3298	3214	3130	3046	2962
	الغلة	473	573	619	668	719	773
	الإنتاج	1682	1890	1990	2090	2190	2290
الحنطة الديمية	المساحة	2164	1914	1789	1664	1539	1414
	الغلة	235	235	325	235	235	235
	الإنتاج	508	450	420	391	362	332
مجموع الحنطة	المساحة	6543	6787	6953	7119	7303	7451
	متوسط الغلة	429	558	627	675	719	765
	الإنتاج	2809	3784	4360	4806	5252	5697

خطة إنتاج الشلب من 2013 - 2017 المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
		سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الشلب	المساحة	220	220	220	220	220	220
	الغلة	788	800	1000	1065	1130	1195
	الإنتاج	173	176	220	234	249	263

خطة إنتاج الشعير من 2013 - 2017 المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
التفاصيل		سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الشعير المروي	المساحة	1433	1678	1784	1889	1995	2100
	الغلة	320	350	368	383	397	410
	الإنتاج	459	587	656	724	793	861
الشعير الديمي	المساحة	2218	2245	2259	2273	2286	2300
	الغلة	163	163	163	163	163	163
	الإنتاج	361	366	368	370	373	375
مجموع الشعير	المساحة	3651	3923	4043	4162	4281	4400
	متوسط الغلة	225	243	253	263	272	281
	الإنتاج	820	953	1024	1094	1166	1236

خطة إنتاج الذرة الصفراء من (2013 - 2017)

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

		سنة الشروع 2011	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الذرة الصفراء بالري	المساحة	100	485	600	715	831	946
	الغلة	610	1150	1250	1350	1450	1550
	الإنتاج	61	558	750	965	1205	1466
الذرة الصفراء مروية	المساحة	390	300	250	200	150	100
	الغلة	582	785	850	915	980	1045
	الإنتاج	227	236	213	183	147	105
إجمالي الذرة الصفراء	المساحة	490	785	850	915	981	1046
	الغلة	587	1011	1133	1255	1378	1502
	الإنتاج	288	794	963	1148	1352	1571

خطة إنتاج الطماطة من (2013 - 2017)

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
الطماطة نمو غلة الطماطة بنسبة 16% سنويا بسبب زراعة الأصناف الهجينة والتسميد المثالي	المساحة	218.424	390	400	410	420	430
	الغلة	4182.2	4500	5000	5800	6728	7804
	الإنتاج	913.493	1638	2000	2378	2826	3356

خطة إنتاج البطاطا من (2013 - 2017)

المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم

		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
خطة إنتاج البطاطا العروة الربيعية	المساحة	-----	150	180	210	240	270
	الغلة	-----	4620	5500	6380	7400	8584
	الإنتاج	-----	693	990	1340	1776	2318
خطة إنتاج البطاطا العروة الخريفية	المساحة	-----	80	80	80	80	80
	الغلة	-----	4550	5000	5450	5940	6475
	الإنتاج	-----	364	400	436	475	518
إجمالي البطاطا	المساحة	-----	230	260	290	320	350
	الغلة	-----	4596	5346	6124	7034	8103
	الإنتاج	-----	1057	1390	1776	2251	2836

خطة إنتاج البصل من (2013 - 2017) المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / دونم							
البصل		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
	المساحة	79	77	80	83	86	89
	الغلة	3897	2735	3000	3000	3000	3000
	الإنتاج	308.239	211	240	249	258	267

خطة إنتاج التمور من (2013 - 2017) المساحة (1000) دونم / الإنتاج (1000) طن الغلة كغم / شجرة							
التمور		سنة الشروع 2009	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة الهدف 2017
	المساحة	------	508	556	604	652	700
	الغلة	59.5	68	70	75	74	76
	الإنتاج	507.002	679	770	857	952	1050
	عدد الأشجار (1000) نخلة	------	13690	15000	16310	17620	18930

أ. في مجال الانتاج الحيواني

تستهدف الخطة زيادة أعداد الابقار والجاموس وحقول الدواجن والاسماك كاولوية أولى والاغنام والماعز كاولوية ثانية وتحقيق زيادات كبيرة في إنتاج وانتاجية المنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة) كما يبينه الجدولان (4-6) و (4-7)

جدول (4-6)

تطوير أعداد الحيوانات المزرعية خلال مدة الخطة (2013-2017)

ت	الحيوان ونسبة النمو	خط الشروع 2008	أعداد الحيوانات (1000) رأس				
			2013	2014	2015	2016	2017
1	الأغنام والماعز 7%	9197	13084	14000	14980	16029	17151
2	الأبقار 7%	2552	2959	3048	3139	3233	3330
3	الجاموس 5%	286	365	383	402	422	443
4	الابل 4%	58	70	73	76	79	82
5	فروج اللحم 15%	340000	68384	78641	90437	104002	119602
6	أمهات لحم 50%	44	333	500	750	1125	1687
7	دجاج بيض المائدة 15%	2000	4023	4626	5320	6118	7107
8	أمهات دجاج بيض 40%	2.5	9.3	13	18	25	35

جدول (4-7)

المنتجات الحيوانية

اجمالي اللحوم الحمراء (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الأغنام والماعز	104	137
الابقار	101	113
الجاموس والإبل	26	30
المجموع	231	280
نسبة التغطية	22%	32%

اجمالي اللحوم البيضاء (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الدجاج	90	130
الأسماك	39	43
المجموع	129	173
نسبة التغطية	30%	41%

اجمالي الحليب (1000) طن	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
الأغنام والماعز	302	349
الابقار	931	1047
الجاموس والإبل	73	81
المجموع	1306	1522
نسبة التغطية	51%	59%

اجمالي بيض المائدة (مليون بيضة)	الإنتاج المتوقع سنة 2013	الإنتاج المتوقع سنة 2017
المجموع	1086	1919
نسبة التغطية	%46	%58

4-1-6 وسائل تحقيق الاهداف

أولاً- زيادة الرقعة الزراعية والارتفاع بالانتاج والانتاجية

من خلال استكمال تنفيذ المصبات الرئيسة كمبازل الفرات الشرقي، الفرات الغربي، شرق دجلة، شرق الفرات باعتبارها البنى الارتكازية لعملية استصلاح الأراضي والتي ستخدم (5.07) مليون دونم.

ثانياً- الاستصلاح المتكامل للاراضي

وصولا الى معدل سنوي (500) الف دونم[2] وبراعى العدالة في توزيع الاراضي المستصلحة على المحافظات وصولا الى المساحة المستهدفة في نهاية الخطة والبالغة (2.5) مليون دونم بما فيها مشاريع الري التكميلي بمساحة (0.8) مليون دونم . تقدر الكلفة الكلية لاستصلاح هذه المساحة بحدود (6.250) ترليون دينار عراقي باستخدام الري السطحي وعلى اساس كلفة استصلاح الدونم الواحد بحدود (2.5) مليون دينار و(12.5) ترليون دينار باستخدام طرق الري الحديثة وعلى اساس (5) مليون دينار للدونم الواحد.

ثالثاً -مكافحة ظاهرة التصحر وانتشار الكثبان الرملية

أ. تثبيت الكثبان الرملية بالوسائل الاتية:

2 - تؤكد وزارة الموارد المائية تبني الاستصلاح المتكامل لـ(١٠٥-١٠٢٠) مليون دونم كمعدل سنوي خلال مدة الخطة والذي يعد هدفاً من الصعوبة تحقيقه استناداً الى المؤشرات المائية للاستصلاح والتي لم تتجاوز ٧٥ الف دونم سنوياً.

- التغطية الطينية : نمو سنوي بحدود 10 آلاف دونم كحد أدنى.
- عمل سواتر ترابية : نمو سنوي بحدود 80 كم طول كحد أدنى .
- إنتاج وتشجير سنوي يبلغ 1.750 مليون شتلة كحد أدنى .
- جمع البذور سنويا بكمية تبلغ 20 طناً كحد أدنى.
- شق قنوات بطول 30 كم كحد أدنى سنوياً .
- استكمال 7 واحات صحراوية خلال مدة الخطة تتراوح مساحتها بين 200 - 800 دونم للواحة الواحدة.

ب-تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية وزراعة النباتات الرعوية المتحملة للجفاف.

ج-انشاء مزارع امهات لجمع البذور الرعوية لاعادة زراعتها في المناطق الاخرى لاعادة الغطاء النباتي.

د-تنفيذ 78 محطة للمراعي والمحميات الطبيعية بمساحة تبلغ 1000 دونم لغاية عام 2015.

ه-تنمية الغطاء النباتي والموارد الرعوية واستثمار مياه الامطار عبر اقامة السدود الصغيرة ضمن مشروع حوض الحمار[3]

رابعاً- الاستغلال الامثل للموارد المائية

أ- زيادة حجم الخزين المائي

الاستمرار بتنفيذ السدود الكبيرة كسد بخمة وسدود (منداوة ، طق طق ، الخازر كومل) في ضوء نتائج الدراسة الستراتيجية لموارد المياه والاراضي فضلاً عن البدء باعمال المعالجة الدائمية لأسس سد الموصل خلال مدة الخطة الخمسية للأعوام (2013 - 2017) ويستمر لما بعدها وبما يؤدي الى زيادة حجم الخزين المائي بحدود (22) مليار م^3 على الامد البعيد.

ب- تنمية الموارد المائية عن طريق التوسع في حصاد المياه

انشاء السدود الصغيرة على الوديان وخاصة في محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار والمثنى والنجف الاشرف وديالى والتي ستؤمن خزيناً مائياً تخمينياً يتراوح مابين 150 - 200 مليون م^3.

ج- استخدام تقنيات الري الحديثة

منها الري بالرش لمساحة ثلاثة ملايين دونم واسلوب الري بالتنقيط والري بالانابيب المغلقة والقنوات المغلقة وتبطين القنوات كإحدى الوسائل الفعالة للحد من الهدر ورفع كفاءة الري الحقلي حيث أن أطوال القنوات الاروائية الحالية تبلغ بحدود (48000) كم وما جرى تبطينه أو تنفيذه على شكل قنوات مغلقة يبلغ حوالي (14700) كم ويشكل ذلك نسبة 31%.

د- استخدامات المياه غير التقليدية

- استخدام المياه المالحة للاغراض الزراعية توجد في العراق تجارب لاستخدام المياه المالحة في الاغراض الزراعية وتتركز في مناطق الزبير وصفوان في محافظة

البصرة ومناطق الهضبة في صحراء النجف وكربلاء ومناطق الجزيرة في محافظة صلاح الدين . كما جرت تجارب لاستخدام المياه المالحة من الصب العام وخلطها بالمياه العذبة.

- اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للاغراض الزراعية وسقي الحدائق والاستخدامات الصناعية الممكنة.

ه- انعاش الاهوار العراقية وتنميتها

من خلال تأمين بناء منشآت مختلفة وضرورية ضمن محافظات البصرة وذي قار وميسان مثل النواظم والجسور ومراسي الزوارق وأعمال تطهير الانهر الندرسة وطرق عراقية وصيانة السداد الحيطة بالاهوار بهدف ادامة المناطق المغمورة بالمياه وتوسيعها تبعاً للموقف الثاني. حيث يتطلب ادامة المساحة الرطبة مابين 12-10 مليار م3. ان من شان ذلك حماية الارث الثقافي والاجتماعي والايكولوجي والبيئي للأهوار والاقرار بالاهمية الاقليمية والدولية للأهوار العراقية فضلاً عن كونها مشمولة باتفاقية رامسار لحماية الاراضي الرطبة.

و- استثمار المياه الجوفية المتجددة

استثماراً إستراتيجيا لمختلف الأغراض بما فيها الزراعية وتأمين مياه الشرب وخاصة في المناطق النائية البعيدة عن المياه السطحية من خلال حفر الآبار العلوية سنوياً واستخدام الخزين المتجدد مع رفد المشاريع الأروائية (كالري التكميلي) وبالأخص في مشروع ري كركوك والجزيرة الشمالي والاسحاقي مع الاستمرار بدراسة المناطق الواعدة لإمكان الحفر وفقا لمؤشراتها.

---

3 - حوض مشترك بين العراق والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية ويمتد على مساحة ٣٢٥٠٠ كم٢ (١٣ مليون دونم). ومنطقة الحوض منطقة جافة (٨٨ ملم/سنة) ويسكنها رعاة متنقلون أغلبهم بدو رحل يعيشون على تربية المواشي التي تقتات النباتات الرعوية في هذه المنطقة.

ز- اعتماد انتاجية وحدة المياه اسوة بوحدة المساحة لقياس الغلة واعداد المسوح والدراسات الخاصة بهذا الجانب.

ح- توجيه الجهات البحثية المختصة

باجراء البحوث والدراسات والتجارب الميدانية باتجاه رفع كفاءة الري الحقلي وذلك باستعمال طرق الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط والري بالانابيب المغلقة لغرض ترشيد استهلاك المياه وأجراء التجارب لتنمية وأستخدام الموارد المائية غير التقليدية كمياه البزل ، وكذلك نشر جمعيات مستخدمي المياه لاشراك المنتفعين في أدارة الموارد المائية للاستخدام الامثل للموارد المائية وتطبيق الادارة المتكاملة للمياه.

ط- نشر الوعي المجتمعي باتجاه الحد من الهدر المائي وحفاظا على الموارد المائية

ك- تطوير الموارد البشرية والقوى العاملة من خلال :

- تعزيز القدرات التفاوضية للمفاوض العراقي حول الحقوق المائية للعراق.
- تنمية القدرات البشرية في مجالات تصميم وتنفيذ ومتابعة وادارة وتشغيل مشاريع الموارد المائية.
- استيعاب القوى العاملة غير الماهرة والتخفيف من البطالة ضمن المجتمع.
- رفع المستوى الثقافي لسكان الريف عموماً والمرأة الريفية بشكل خاص كونها تشكل نسبة كبيرة من قوة العمل الزراعية .

ي- اجراء الصيانة الدورية لشبكات الري والبزل البالغ طولها 621 ألف كم ولمحطات الضخ البالغ عددها أكثر من 300 محطة وتامين المبالغ اللازمة لها من الموازنة الاتحادية.

خامساً : دعم التنمية في الريف العراقي من خلال :

- تقوية الاساس الاقتصادي في الريف.
- تنظيم الحيازة الزراعية وتحديد أنواع الحيازة .
- تامين مستويات مقبولة من البنى التحتية والخدمات : الإسكان الريفي والطرق وكهربة الريف وتوفير الطاقة وتجهيز القرى المعدة للتطوير بخدمات : تعليمية ، صحية ، ترفيهية ، ماء صالح للشرب ، بريد وغيرها .
- إحداث تغيرات جوهرية في نظام التعليم والإرشاد الزراعي لتهيئة العقل الذي يستوعب التغييرات التكنولوجية ويستخدمها .
- تمكين المرأة الريفية وادماجها وإعطاؤها دورها المناسب وحقها في العمل والتعليم وصنع القرار.
- تشجيع العمل التعاوني وتكوين الجمعيات التخصصية.

سادساً : ادامة البرامج والمشاريع التطويرية الوطنية من خلال البرامج الاتية :

- تنمية محصول الحنطة في العراق الذي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق زيادة غلة الدونم بمعدل واحد طن لكل دونم باستخدام حزمة من التقانات الحديثة .
- مشروع المكافحة للآفات الزراعية وكذلك مشروع المخلفات الزراعية لتحضير الأسمدة العضوية وزراعة الفطر .
- مشروع أصول فروج اللحم .
- مشروع تقانات الري الحديث يهدف إلى نشر تقانات الري بالرش على مساحة (3) مليون دونم على إن يبدأ بـ (375) ألف دونم سنوياً .
- إنشاء بساتين الأمهات ومشاتل الفسائل وزراعة فسائل النخيل المنتجة بالزراعة النسيجية المحلية وانتاجها .
- مشروع تنمية البطاطا .
- مشروع دواجن الأصول في سامراء .
- التحسين الوراثي لعلائق الجاموس و إنشاء أربعة مراكز رئيسة لتنمية الجاموس العراقي بهدف تحسين الصفات الوراثية للجاموس العراقي .
- مشروع الاقلمة والأسماك العراقية بهدف المحافظة على الأسماك العراقية
- تطوير زراعة الرز وزراعة الأصناف الجديدة ذات الإنتاجية العالية ووضع نظام للمكافحة للقضاء على الأدغال المؤثرة في الإنتاج والتي تظهر بعد نمو المحصول .
- إدخال البالاء العلفية في الدورة الزراعية المتبعة بزراعة الحنطة والشلب لتحسين خصوبة التربة .
- تطوير زراعة الحبوب في المناطق الديمية لادخال أصناف تمتاز بمقاومة جيدة للجفاف واستخدام أفضل السبل في العمليات الزراعية ورسم دورات زراعية خاصة والاستفادة من الأصناف الواعدة التي تلائم المنطقة الديمية كأصناف الحنطة الخشنة .
- تطوير زراعة القطن .
- تطوير زراعة الطماطة وانتاجها .

- تطوير زراعة الذرة الصفراء والبيضاء : نشر زراعة العروتين الربيعية والخريفية ورفع معدلات الفقة . ويهدف مشروع تطوير زراعة الذرة البيضاء الى نشر زراعته لانه محصول يتحمل الملوحة وادخاله في الدورة الزراعية مع الحنطة .
- إعادة تأهيل مشاريع الدواجن : الذي كان يهدف إلى إعادة تشغيل مشاريع الدواجن واستخدام 70% - 75% من مكونات عليقة الدواجن من الإنتاج المحلي لإنتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة وتوفير فرص عمل في القطاع الريفي .

سابعاً- دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في القطاع الزراعي من خلال :

- تشجيع ودعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني المتكاملة وانشاء المجمعات الصناعية الزراعية على أسس اقتصادية وفنية سليمة وكذلك في مجال إنشاء المخازن المبردة والمجمدة.
- تشجيع تاسيس الشركات الزراعية المساهمة من خلال تنمية وتطوير أسواق المال وحتى من خلال مشاركة الدولة في هذه الشركات من خلال شراء جزء من أسهمها في مراحل التاسيس والتخلي عن ذلك بعد استقرار هذه الشركات.
- تنمية وتطوير أسواق المال وتبني سياسات انتمائية تشجع القطاع الخاص على إعادة تأهيل مشاريعه المتوقفة وعلى إقامة مشاريع جديدة.
- استمرار دعم المدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة وخاصة خلال مدة هذه الخطة لتمكين القطاع الخاص من إثبات وجوده وتحقيق ظروف تنافسية له اتجاه المنتج المستورد.
- دعم وتشجيع الاستثمار في المناطق الواعدة في الصحراء الغربية لإنتاج الأعلاف وتربية الحيوان وتشجيع الاستثمار للأغراض الزراعية الأخرى .

ثامناً- اعتماد سياسات وبرامج للإرشاد والتوعية الزراعية

من خلال البرامج التدريبية واستثمار وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة واستثمار التكنولوجيا الحديثة في عمليات الارشاد والتثقيف الزراعي.

تاسعاً- الميزة النسبية

استثمار الميزة النسبية والتخصص في المناطق الزراعية بدلاً من التوجه نحو التنوع وزراعة الاراضي الحدية بمحاصيل مختلفة والذي يؤدي الى انخفاض معدلات الفقة للمحاصيل التي تزرع في بيئات غير مناسبة لها.

عاشراً الاهتمام بعمليات ما بعد الجني

بتوفير مجمعات متكاملة في مجال التسويق الزراعي من حيث التنظيف والتدريج والتعبئة والتغليف والنقل والخزن وتوفير البيانات التسويقية تحقيقا لشفافية المشاركين في السوق الزراعية كافة . ومخازن مبردة ومجمدة ومتخصصة لخزن المستلزمات والمنتجات الزراعية المختلفة . ووسائط نقل مبردة ومجمدة وناقلة . وورش لتصليح وصيانة المكائن والآلات الزراعية وتاجيرها . فضلاً عن الخدمات المالية والتامين على المنتج ضد كوارث الطبيعة وعلى الموجودات ضد الحريق والسرقة... وغير ذلك من الخدمات.

أحد عشر- التنوع البايولوجي والبيئي

المحافظة على التنوع الاحيائي ودراسة الانواع النادرة من الكائنات الحية ومراقبة الانواع الدخيلة التي تغزو البيئة مثل اسماك البنطي ونبات عشبة النيل ومحار الزيرا والافادة من تجارب الدول الناجحة على نطاق المحافظة على التنوع الاحيائي في عموم البلد.

اثنا عشر- الإصلاح القانوني والبيئة التشريعية المطلوبة من خلال :

وضع تشريع لحصر الحيازة للأراضي الزراعية بنوعين أساسيين :

- ◊ الملك الصرف للأشخاص أو الجماعات.
- ◊ الأراضي المملوكة للدولة.

- الاهتمام بموضوع الملكية المشتركة ومشاكل إزالة الشيوع في الأراضي الزراعية للحد من ظاهرة التفتت للأراضي الزراعية والبساتين.
- تعديل قانون الإصلاح الزراعي 117 لسنة 1970 (المادة 4) الفقرتين 3و4 بما يسمح للفلاح المستفيد من التمتع بملكية الأرض الموزعة عليه بما فيها حق التنازل إلى الغير ممن هم أكثر قدرة وارتباطا بالقطاع الزراعي.
- تعديل قانون 35 لسنة 1983 المعدل.
- النظر في تمليك الأراضي لأصحاب الحيازات من مستثمريها الفعليين.
- وضع تشريع خاص لإدارة المياه بالمشاركة بين الجهات الحكومية والمستفيدين (جمعيات مستخدمي المياه).
- استكمال تشريع قانون التحول الى الري الحقلي الحديث.
- استكمال تشريع قانون سياسة المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن التوزيع العادل بين المحافظات.
- استكمال تعديل قانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (12) لسنة 1995 (التعديل الرابع).
- تشكيل المجلس الوطني للمياه.

- تحديث قانون تنفيذ مشاريع الري رقم 138 لسنة 1971.
- تعديل قانون الري رقم 6 لسنة 1962.
- تشريع قانون الانتمان والتامين الزراعي.
- تفعيل القوانين المحددة لزحف المدن على الاراضي الزراعية.

4-2 الصناعة والطاقة

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الاساسية في تعزيز الاسس المادية لاي اقتصاد كنتيجة للقيمة المضافة العالية التي تولدها انشطته والارتباطات الامامية والخلفية للنشاط مع الانشطة الاخرى. تاريخيا معظم الدول المتقدمة بنت اساس تقدمها على القطاع الصناعي. في العراق تتعاظم أهمية هذا القطاع على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي باعتباره المولد الاساسي للموارد التي تعتمد عليها الموازنة الاتحادية للدولة والتي تتعدى 90 %. كما ان هذا القطاع الذي يشمل انشطة النفط والغاز والكهرباء والصناعة التحويلية يساهم بحوالي نصف قيمة الناتج المحلي الاجمالي بحسب نتائج حسابات الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 بالاسعار الثابتة .

تتفاوت نسبة مساهمة انشطة القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي . حيث يساهم قطاع انتاج النفط الخام بحوالي (43 %) في حين لاتتعدى مساهمة الصناعة التحويلية عن (2.7 %) والكهرباء عن (1.5 %) وهي مساهمات متدنية جدا مقارنة بمعدلاتها في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي . حيث فاقت مساهمة الصناعة التحويلية وحدها (10 %) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي والجدول الاتي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة 2010 - 2011 والتي تؤشر زيادة في نسبة مساهمة نشاط النفط الخام بـ (1.5 %) في عام 2011 مقارنة بعام 2010 وبمعدل نمو سنوي (12.7 %) مقابل ثبات نسبة مساهمة نشاط الكهرباء عند مستوى (1.5 %) وبمعدل نمو سنوي (8.8 %) . وانخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من (2.9 %) عام 2010 الى (2.7 %) عام 2011.

جدول (4 - 8)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة 2010 - 2012

الانشطة	2010	الاهمية النسبية	2011	الاهمية النسبية	معدل النمو 2011/2010	معدل النمو 2009-2011
الصناعة الاستخراجية	24266.3	41.7	27330.2	43.2	12.6	6.6
نفط خام	24099.6	42.4	27160.6	42.9	12.7	6.7
انواع اخرى من التعدين	166.7	0.3	169.6	0.3	1.7	3.7
الكهرباء	874.3	1.5	951.8	1.5	8.8	5.8
الصناعة التحويلية	1687.5	2.9	1727.1	2.7	2.3	4.3
مجموع قطاع الصناعة	26828.1	46.1	30009.1	47.4	11.9	6.5
الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة	58215.2		63249.2			

وكنتيجة لاهمية القطاع الصناعي ولاسيما نشاطي النفط والغاز والكهرباء في عملية التنمية الشاملة في العراق . فقد اولت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 اولوية اولى لهذين النشاطين من خلال دعوتها لتخصيص (15 %) من اجمالي استثمارات الخطة الى النفط و(10 %) لنشاط الكهرباء باعتبار ان نشاط النفط هو المولد الاساسي للناتج المحلي الاجمالي والممول الاول للموازنة الاتحادية وان نشاط الكهرباء هو المحرك الاساسي لبقية الانشطة من جهة و لتامين الرفاهية للسكان من جهة اخرى .

ان البرامج الاستثمارية التنفيذية للخطة 2010 - 2014 تشير الى حصول القطاع الصناعي عموما ونشاطي النفط والكهرباء على وجة التحديد على نسب استثمارية اعلى مما قررته الخطة الاستثمارية في اعلاه . فبحسب الخطة احتلت تخصيصات القطاع الصناعي اولوية اولى من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للسنوات 2010 - 2012 ، حيث بلغت نسبة هذه التخصيصات لعام 2010 (32.4 %) موزعة على الكهرباء بواقع (16.6 %) والنفط (12.1 %) والصناعة التحويلية (3.6 %) . ارتفعت عام 2011 الى (36.3 %) موزعة على الكهرباء (13.7 %) والنفط والغاز (18.8 %) والصناعة التحويلية (3.6 %) وسجلت ارتفاعا كبيرا في عام 2012 حيث بلغت (42.9 %) من اجمالي تخصيصات هذا العام موزعة على الكهرباء بواقع (12.8 %) والنفط والغاز (23.2 %) والصناعة التحويلية (3.5 %) .

ان استمرار ارتفاع حصة نشاط النفط والغاز يعود الى التزامات العراق لتسديد مستحقات الشركات التي فازت بجولات التراخيص . حيث من المؤكد ان تزداد

قيمة هذه التراخيص لتصل الى حوالي 85 مليار دولار خلال سنوات الخطة 2013 - 2017 ، مما يترتب عليه استمرار وجوب اعطاء اولوية متقدمة في السياسة الاستثمارية للسنوات الخمس القادمة لهذا النشاط .

4-2-1 النفط والغاز

أولا- تحليل الواقع

تنامي دور النشاط النفطي في مجمل اداء الاقتصاد العراقي منذ اكتشافه في الربع الاول من القرن الماضي وتعزز هذا الدور خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي (مرحلة مجلس الاعمار) حيث خصص 100 % من ايرادات النفط لبرامج اعمار العراق، خفضت الى 70 % ومن ثم الى 50 % نتيجة تطور هذه الايرادات بسبب مناصفة الارباح بين العراق والشركات النفطية ومن ثم تاميم النفط عام 1972.

بلغ انتاج وتصدير النفط الخام ذروته عام 1979 بواقع 3.5 مليون برميل يومياً كانتاج و3.2 مليون برميل يومياً كتصدير بعد ان كان الانتاج 1.5 مليون برميل يومياً والتصدير 1.4 مليون برميل يومياً عام 1970. وبسبب الحروب المتلاحقة والحصار الدولي الذي فرض على العراق تدهورت عمليات الانتاج والتصدير بمستويات عالية جداً وبدأت عمليات النهوض بالانتاج والتصدير تتصاعد بعد عام 2003 كنتيجة لاعادة الاهتمام والاولوية التي اعطتها الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الاساسي للاقتصاد الوطني. فبعد ان كان معدل الانتاج اليومي للنفط الخام عام 1995 (2) مليون برميل يومياً والتصدير (1.535) مليون برميل يومياً ارتفع الانتاج في عام 2008 الى (2.285) مليون برميل يومياً والتصدير الى (1.849) مليون برميل يومياً وبنسبة تطور قدرها (14.5 %) للانتاج و(20.5 %) للتصدير. وكنتيجة للاهتمام الذي اولته خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 الى نشاط النفط فقد ارتفع انتاج النفط الخام الى 3.2 مليون برميل يومياً عام 2012 وارتفع معدل التصدير الى 2.6 مليون برميل يومياً لذات العام صاحبه تطوير في البنى الارتكازية وخاصة طاقات منافذ التصدير.

ان تصدير النفط العراقي يتم حالياً من ثلاثة منافذ رئيسة هي :

- الخط التركي وطاقته الحالية حوالي 0.4 مليون ب/ي والطاقة التصميمية 1.6 مليون ب/ي.
- ميناء خور العمية و تصل طاقته الى 0.5 مليون ب/ي والطاقة التصميمية 1.6 مليون ب/ي. يواقع 3 منصات العاملة منها الان اثنتان فقط بطاقة تصميمية 1.2 مليون ب/ي و طاقة فعلية تقدر بـ 400000 ب/ي.
- ميناء البصرة و تصل طاقته الى 1.6 مليون ب/ي والطاقة التصميمية 3.2 مليون ب/ي. يواقع 4 منصات تعمل جميعها بطاقة تصميمية 1.2 ب/ي وطاقة فعلية 400000 ب/ي

الشكل (4-10)

منظومة تصدير النفط الخام بطاقاتها الحالية والتصميمية

اما ما يتعلق بالطاقات الخزنية المتاحة فتبلغ (10.987) مليون برميل وهي طاقات مناسبة مقارنة مع معدلات الانتاج والتصدير المتاحة حالياً ولكنها سوف تكون غير كافية مستقبلاً لرفع طاقات التصدير المستهدفة. ومن المخطط له الوصول الى 30.057 مليون برميل في عام 2017 لتوائب الطاقات التصديرية كما هو موضح في الجدول (4 - 9)

جدول (4-9)

الطاقات الخزنية التصديرية الحالية و المخطط لها عام 2017

المستودعات الحقلية

المستودع	الوضع الحالي			المخطط		
	عدد الخزانات	سعة الخزان ألف م³	المجموع ألف م³	عدد الخزانات	سعة الخزان ألف م³	المجموع ألف م³
PS1	9	82	738	10	82	820
	4	66	264	16	66	1056
1	8	33	264	10	33	330
	10	22	220	10	22	220
2	4	58	233	16	58	928
	5	5	25	5	5	25
	0	58	0	24	58	1392
	40		1744	127		4771
			10987			30057

ان اهمية النفط لا تقتصر على دوره في تنمية العراق ولكن يتعدى ذلك الى الدور الذي يمكن ان يلعبه على مستوى سوق النفط العالمية بحكم الاحتياطات النفطية التي يتمتع بها العراق حالياً وامكانية تعزيزها مستقبلاً وكونه اكثر البلدان النفطية الممكن ان يستجيب لتطور الطلب على الطاقة. حيث يتوقع خلال العقد القادم ان يكون العراق المصدر الثاني للنفط الخام عالمياً بعد السعودية وما لذلك من اثار كبيرة في الادوار التي يمكن ان يلعبها العراق في تحديد كميات الانتاج والاسعار في السوق العالمية والاستفادة من هذه الميزة في تحقيق المصالح الوطنية للعراق.

يعاني العراق من تدني كميات النفط الخام المكرر محلياً. حيث بلغت 150 مليون برميل عام 2004. انخفضت في عام 2007 الى حوالي 130 مليون برميل، أي نسبة انخفاض قدرها 19.4 %. وترتب على ذلك انخفاض الطاقات الفعلية عن التصميمية بنسبة 32 % لعام 2007 مما ادى الى حدوث عجز كبير في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من البنزين والنفط الابيض وزيت الغاز والغاز السائل واللجوء الى استيراد المشتقات النفطية من دول الجوار والكلف العالية التي تحملتها الموازنة الاتحادية جراء ذلك ولاسيما مع استمرار دعم المشتقات النفطية بما فيها المستورد.

تبلغ كميات النفط الخام المكرر في عام 2012 (600) الف ب/ي تهدف الخطة ايصالها عام 2017 الى 950 الف ب/ي وكذلك تهدف الخطة الى احداث زيادة كبيرة جداً في انتاج المنتجات النفطية من البنزين وزيت الغاز والكيروسين والنفط الاسود وبتم تحقيق ذلك من خلال تاهيل الوحدات القائمة وتشغيل الوحدات الجديدة وكما مبينة في الجدول (4 - 10).

جدول (4-10)

تطور انتاج المنتجات النفطية خلال السنوات 2013 - 2017

التفاصيل	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفط المكرر (1000 برميل/يوم)	600	800	830	830	830	950
الغاز السائل طن/يوم	880	1220	1600	1600	2100	2600
البنزين م³/يوم	14415	19000	19600	19600	28350	36150
الكيروسين م³/يوم	12020	15650	16150	16150	19150	19550
زيت الغاز م³/يوم	20777	24870	25650	25650	31150	32100
النفط الاسود م³/يوم	40490	53900	55900	55900	59900	40000

ان الخطة في مجال التصفية والتكرير لاتستهدف فقط احداث زيادة كبيرة في المنتجات النفطية وانما تحسين نوعية المنتجات وانتاجها بحسب المتطلبات البيئية العالمية وخاصة تحسين نوعية البنزين والعمل على انتاج بنزين خال من الرصاص بادخال وحدات الأزمرة.

ان المعوق الاساس الذي يواجهه نشاط التصفية والتكرير في العراق هو عزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول في هذا النشاط للاستثمارات الكبيرة التي يتطلبها والمجازفة الاستثمارية التي ينطوي عليها مما يستدعي قيام الجهد الوطني بذلك.

وفيما يخص نشاط الغاز فان العراق تاريخيا لم يعط الاهتمام المطلوب لهذا النشاط وهدرت كميات هائلة من الغاز من خلال عمليات الحرق دون الاستفادة الاقتصادية منه ومايترتب على ذلك من تلويث للبيئة. في العراق امكانات مهمة في مجال الغاز فالاحتياطات المثبتة في عام 2011 هي بحدود (126.7) ترليون قدم مكعب والاحتياطات المحتملة وغير المكتشفة كبيرة جداً وتقدر بحوالي 332 ترليون قدم مكعب وبحدود 164 ترليون قدم مكعب غاز حر والباقي 168 ترليون قدم مكعب غاز مصاحب (ذائب في احتياطات العراق النفطية).

ويمكن تصنيف احتياطات العراق الثابتة كما ياتي :

- 70 % غاز مصاحب للنفط
- 20 % غاز حر
- 10 % قبة

يتركز 83 % من الغاز المصاحب في حقول النفط الجنوبية و17 % في الحقول الشمالية والشمالية الشرقية وان قبة الغاز الوحيدة التي تم اكتشافها في الحقول الجنوبية هي في حقل مجنون. وأن 94 % من احتياطيات غاز القبب تكمن في خمسة حقول شمالية هي جمبور، عجيل، باي حسن، خباز وكركوك ينتج فقط في حقلي جمبور و عجيل.

ونظراً لأن اغلب الغاز العراقي هو مصاحب فان انتاج الغاز في العراق يتأثر بصورة رئيسة بانتاج النفط. ويوجد في العراق غاز حر في حقول العراق الغازية (جمجمال، كورمور، منصورية، جريابيكا، خشم الاحمر، عكاس، والسيبة).

ان السياسات التي طبقت في القطاع النفطي حققت زيادة بانتاج الغاز من (1395) مقمق/يوم عام 2009 الى (1574) مقمق/يوم لعام 2011 أي بنسبة زيادة (13 %)، الا انها منخفضة عن المخطط بنسبة (14 %) بسبب انخفاض الغاز الناتج المصاحب للنفط المستخرج وقدم معامل فصل الغاز عن النفط وبهذه النسب من الزيادة لم يستطع قطاع النفط سد حاجة قطاع الكهرباء بالوقود الغازي الذي تحتاجه لتشغيل المحطات الغازية. ومن المخطط الوصول بانتاج الغاز الى 5500 مقمق/يوم عام 2017.

ومن الملفت للنظر ان 800 مقمق/يوم يتم حرقة في الجو لعام 2011 اي تقريبا (50 %) من الغاز المنتج مما يؤدي الى خسارة اقتصادية وتلوث بيئي كبير.

لا يعاني العراق حالياً من تدنٍ في مستويات استثمار الغاز الطبيعي والمصاحب فحسب وانما من تعرض منظومة البنى الارتكازية المرتبطة بهذا النشاط كتعرض الانابيب الناقلة للتخريب وتقادم محطات الضخ ومحدودية منظومة تصريف الغاز بنوعيه السائل والجاف. فالشكل الاتي يوضح ان اجمالي الطاقة المتاحة لشبكة تصريف الغاز السائل تبلغ بحدود 10100 م3/ي وان الطاقة التصميمية لهذه المنظومة لاتتعدى 22700 م3/ي.

شكل (4-11)

منظومة تصريف الغاز السائل

ان الشكلة أعمق بالنسبة لمنظومة الغاز الجاف. وكما يبينه الشكل الاتي. حيث ان الطاقة الحالية للمنظومة لاتتعدى 65 مقمق والطاقة التصميمية 165 مقمق في حين الاستهلاك المتوقع لمحطات الكهرباء والمنشآت الصناعية في منظومة شبكة انابيب الغاز الجاف تصل الى 5500 مقمق منها 4500 مقمق للكهرباء لتوليد 15750 ميكاواط و500 مقمق لكل من وزارتي النفط والصناعة لتشغيل منشآتها مما يتطلب اضافة طاقات جديدة لتلبية الطلب على وفق منظور اقتصادي مجد.

شكل (4-12)

منظومة تصريف الغاز الجاف الحالية والتي تحت التنفيذ

ثانياً- الامكانات

- وجود احتياطات مثبتة ضخمة من النفط الخام تقدر بحوالي (143) مليار برميل واضعة العراق في المرتبة الثالثة حالياً.
- وجود احتياطات كبيرة من الغاز مثبتة عام 2011 بواقع 126.7 ترليون قدم مكعب واضعة العراق في المرتبة العاشرة عالميا.
- وجود ميزة تنافسية لنشاط النفط الخام والمتمثلة بانخفاض كلف الاستخراج مقارنة بالدول الاخرى المنتجة للنفط.
- وجود حاجة كبيرة غير مغطاة الى المنتجات النفطية محليا.
- وجود خبرة متراكمة تمتد الى اكثر من 80 عاماً في العمليات النفطية.
- وجود بنى ارتكازية اساسية وامكانات لتطويرها ولاسيما في مجال الموانئ المتخصصة بنقل النفط الخام.
- توفر الاستثمارات للتوسع في عمليات التنقيب وحفر الابار وتامين البنى الارتكازية من خلال الاولوية المعطاة من الدولة لمنشآت النفط الخام والغاز.
- رغبة كبريات الشركات العالمية للاستثمار في القطاع النفطي وهذا ما اثبتته جولات التراخيص لحد الان.

ثالثاً- التحديات

- تقادم التكنولوجيا المستخدمة في المنشآت النفطية وبالاخص تكنولوجيا استخراج الغاز المصاحب ومعالجته.
- نقص في اعداد العمالة الماهرة المختصة وذات الخبرة بسبب هجرة الكثير من المهارات والخبرات النفطية.
- تقادم وعدم كفاية شبكات انابيب النقل وبالاخص الخط الاستراتيجي.
- ضعف تلبية المتطلبات البيئية بالنسبة للمصافي القديمة واستمرار حرق الغاز بنسب مرتفعة مما يؤثر سلباً في البيئة.
- استمرار دعم المنتجات النفطية مما يؤثر في كفاءة اداء نشاط التصفية والتكرير.
- ضعف استجابة الاستثمار الاجنبي للاستثمار في قطاع التصفية والتكرير.
- مشاكل استملاك الاراضي من المالكين او اصحاب حق التصرف.
- حاجة بعض القوانين والتشريعات الى اعادة النظر باتجاه تسهيل اجراءات المستثمرين ومعاملاتهم.
- عدم اقرار قانون النفط والغاز.

رابعاً- الرؤية

"موقع متقدم للعراق في مجال انتاج النفط وتصديره ودعم الاحتياطي النفطي والغازي لديمومة الدور الحيوي للعراق عالمياً وبما يحفظ حقوق الاجيال القادمة".

خامساً- الاهداف

- زيادة إنتاج النفط الخام من (3.2) مليون برميل/ يوم في عام 2012 الى (9.5) مليون برميل/ يوم عام 2017.
- الارتقاء بتصدير النفط الخام من مستواه البالغ (2.6) مليون برميل/ يوم عام 2012 الى (6) مليون برميل /يوم عام 2017. و الجدول في ادناه يبين كميات النفط المخطط تصديرها 1000 برميل/ يوم .

التفاصيل	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل تصدير النفط الخام	2600	2900	3500	3750	5000	6000

- زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير تدريجيا من (10.987) مليون برميل للوصول الى (30.057) مليون برميل في عام 2017.
- رفع انتاج الغاز المصاحب من 1574 مقمق/يوم الى 5500 مقمق/يوم عام 2017 .
- زيادة إنتاج الغاز السائل من 880 طن/يوم عام 2012 الى 2600 طن/يوم عام 2017 .
- زيادة طاقة التصفية الحالية البالغة (600) الف برميل/يوم في عام 2012 إلى (950) ألف برميل/يوم في عام 2017.
- تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتامين خزين يعادل الاستهلاك لمدة (40) يوماً لكل من البنزين وزيت الغاز والغاز السائل ولمدة (100) يوم للنفط الأبيض.
- تقليل كمية الغاز المحترق الى (100) مقمق /ي في عام 2017 بدلاً من (800) مقمق /ي خلال عام 2011.
- المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشآت القائمة وازالة الاثار والتلوثات غير المتعمدة في المناطق النفطية والطرق المؤدية لها .

سادساً- وسائل تحقيق الاهداف

- استمرار تطوير حقول النفط الحالية والمستكشفة من خلال طرحها الى الاستثمار الاجنبي لتحقيق اهداف الخطة حيث سبق وان تم طرح عشرة حقول للاستثمار للشركات الأجنبية من خلال جولات التراخيص الاولى والثانية والثالثة بعقود خدمة.
- تطوير خطوط النقل ومنصات التصدير الحالية وفتح منصات تحميل عائمة جديدة.
- اقرار قانون النفط والغاز واصدار تشريعات خاصة بقطاع الطاقة تسهل عملية تنفيذ الخطط
- تعديل قانون الاستثمار الخاص وتصفية النفط الخام لجذب الشركات العالمية للاستثمار في المصافي.
- انشاء مصافٍ جديدة في المحافظات ذات الامكانات والميزة النسبية وبما يؤمن انتاج 950 الف برميل/ يوم عام 2017 .
- زيادة الطاقة الخزنية لمستودعات التصدير من خلال التوسع في الطاقات الحالية واضافة طاقات خزنية جديدة لبلوغ الهدف المتمثل بتامين طاقة خزنية قدرها (30) مليون برميل/يوم عام 2017.
- تنفيذ العقد الموقع مع شركة شل ومتسوبيشي لتاسيس شركة غاز مشتركة مع غاز الجنوب بهدف استغلال الغاز المحترق وتقليل كميات الحرق الى الحدود المخططة (100 مقمق/يوم.
- الالتزام بالمعايير الدولية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) من خلال نظم معتمدة دوليا بما في ذلك استخدام التقانات الصديقة للبيئة.
- وضع النظم والاليات اللازمة لترشيد استهلاك المنتجات النفطية.
- انشاء مشاريع الدعم الكمني (حقن الماء) للحقول النفطية واعتبارها من الاولويات مع ايجاد بدائل لمياه الانهر.
- تطوير الموانيء الحالية وانشاء موانيء جديدة تتوفر فيها التعظيمات البيئية والسلامة كافة وبطاقة مستديمة تكفي لاستيعاب تصدير الكميات المخططة.
- حفر واستصلاح الابار التطويرية واقامة المنشآت الانتاجية اللازمة والمشاريع المساندة.
- الاستمرار في تطبيق التقنيات الحديثة المناسبة في مختلف انشطة النفط والغاز بما فيها التقانات الانظف بيئياً.
- أعطاء دور مهم للقطاع الخاص ولاسيما في ادارة وتشغيل المنشآت النفطية او بعض ملحقاتها ولاسيما في انشطة شركة المشاريع النفطية و توزيع المنتجات النفطية واعمال الانشاء والصيانة .
- السيطرة النوعية على النفط المصدر والمستهلك محلياً باعتماد المواصفات العالمية (ISO).
- زيادة الوعي البيئي وبناء قاعدة معلومات عن آثار الملوثات النفطية وبناء نظام متكامل للرصد والمتابعة البيئية لهذا النشاط ومعالجة الآثار البيئية كافة التي لم تعالج لحد الآن.
- تطوير القدرات الوطنية وبنائها.

- تسهيل اجراءات تخصيص الاراضي لاقامة المنشآت النفطية وانابيب النفط والغاز.
- وهناك دراسات لرفع الطاقات التصديرية عن طريق مد خط جديد بطاقة 1.25 مليون برميل/يوم عبر سوريا لنقل النفط الاعتيادي ورفع طاقة الخط التركي الى مليون برميل/يوم ومد خط اخر عبر سوريا بطاقة 1.5 مليون برميل /يوم لنقل النفط الخام الثقيل من حقلي نجمة والقيارة.

جدول (4-11)

الطاقات التصديرية بعد اعادة المنظومات الحالية الى طاقتها التصميمية واكمال المشاريع الجديدة.

المنظومة	الطاقة مليون /ي
الخط العراقي التركي	1.6
ميناء البصرة	3.2
ميناء العمية	0.5
مشروع الطاقات التصديرية و القرض الياباني	3.2
منظومة نقل النفط الاعتيادي عبر سوريا	1.25
منظومة نقل النفط الاعتيادي عبر تركيا	1.0
منظومة نقل النفط الثقيل عبر سوريا	1.5
المجموع	12.25

4-2-2 الكهرباء

أولا – تحليل الواقع

يحكم كون الطاقة هي المحرك الاساسي للاقتصاد ولانشطته المختلفة وكونه مؤشراً من مؤشرات الرفاه الاجتماعي للمجتمعات في العصر الحديث فقد كان احد اهم القطاعات التي تعرضت الى الاستهداف و التدمير خلال عقود من الحروب والأزمات. إذ لم يسلم النشاط من عناصر الأرهاب و التخريب بعد عام 2003 حيث كان ضمن اهدافهم الرئيسة. وفي كل مرة تحاول الدولة اعادة تاهيل هذه البنية الارتكازية الاساسية تاتي الازمة اللاحقة لاعادة التدمير لهذا القطاع مما ترتب عليه عجز كبير في توليد الطاقة ومواجهة الطلب المتزايد عليه من الانشطة الاقتصادية المختلفة والزيادات السكانية الكبيرة في البلد بحيث كان واقع التجهيز اليومي للكهرباء لعدة سنوات لايتجاوز 4 – 6 ساعات يومياً.

لقد اولت خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 اولوية متقدمة جداً للنشاط الكهرباء ودعت الى تخصيص10 % من اجمالي استثمارات الخطة الى توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها بحيث يقود ذلك في نهاية مدة الخطة الى ردم الهوة بين العرض والطلب وتزويد اصناف المستهلكين كافة بالطاقة المستدامة والارتقاء باستهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من حوالي 1800 ك.و.س. عام 2009 الى 3700 ك.و.س. عام 2014.

وخلال المراحل الثلاث الاولى لتنفيذ الخطة في اعلاه فاقت التخصيصات الاستثمارية الفعلية ما هو مخطط ، حيث بلغت التخصيصات الاستثمارية الفعلية لنشاط الكهرباء 16.5 % ، 17.2 % و12.8 % من اجمالي تخصيصات هذه الموازنات للسنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي وباجمالي استثمارات قدرها 15382 مليار دينار.

ان تطور انتاج الطاقة الكهربائية لم يتناسب مع الدعم والاولوية الذي اعطته اياها خطة التنمية الوطنية وبرامجها الاستثمارية السنوية حيث ارتفعت الطاقات الانتاجية من 4529 ميكاواط عام 2008 الى حوالي 6150 ميكاواط عام 2012 وهو دون مستوى الحاجة والتي تصل الى حوالي 14000 ميكاواط. وارتفع معدل استهلاك الفرد من 1100 ك.و.س الى 1800 ك.و.س ويعزى ذلك الى جملة من الاسباب منها عدم تنفيذ عقود التجهيز مع شركتي G.E. الامريكية و Siemens الالمانية.

التلكؤ في تنفيذ معظم المشاريع قيد التنفيذ كان لاسباب فنية او تعاقدية هذا فيما يخص المشاريع الجديدة قيد التنفيذ أما فيما يخص المشاريع القائمة فهناك تدن واضح في استغلال طاقاتها الانتاجية لجملة من الاسباب منها نقص او عدم وصول الوقود والمشتقات النفطية الى معظم مشاريع توليد الطاقة الكهربائية وتدني نوعية الوقود الواصل الى المحطات الكهربائية وصعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية اللازمة لادامة محطات التوليد القديمة والنقص في الكفاءات الماهرة في عمليات توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها مما انعكس على كفاءة اداء المنظومة الكهربائية.

ان انتاج الـ 6150 ميكاواط المتحقق لعام 2012 يتم من خلال مختلف انواع المحطات الغازية والبخارية والمائية والديزلات. حيث يتم توليد حوالي 62 % من الطاقة من المحطات الغازية يليها المحطات البخارية بواقع 28 % والكهرومائية بحدود 8 % والديزلات 1.7 % وكما مبين في الجدول (4 – 12)

جدول (4-12)

توزيع انتاج الطاقة بحسب طريقة التوليد لعام 2012

نوع المحطة	عدد المحطات	الانتاج (ميكاواط)	نسبة المشاركة المئوية
غازية	26	3802	62.25%
بخارية	8	1730	28.3%
ديزلات	6	103	1.68%
الكهرومائية	10	473	7.7%
المجموع	50	6148	100%

ولسد جزء من النقص في انتاج الطاقة يتم استيراد بحدود 1200 ميكاواط من ايران، وبدأ في 2012/7/1 استيراد الطاقة الكهربائية من سوريا بعد اكتمال الربط بمعدل 100 - 150 ميكاواط لمدة قصيرة. وحالياً هنالك اجراءات لاستيراد الطاقة من تركيا. كذلك هناك عقود لشراء الطاقة الكهربائية من الباخرات. وتوجد حالياً 4 باخرات في محافظة البصرة ينتج انتاجها الكلي بحدود 300 ميكاواط تجهز محافظة البصرة.

ومقابل طاقة الانتاج المحدودة حالياً مقارنة بالحاجة هناك قيد التنفيذ 17750 ميكاواط من خلال مجموعة من محطات التوليد البخارية والغازية والديزلات مخطط اكمالها على مراحل خلال السنوات 2013 - 2015.

ولمواكبة التطورات الدولية في مجال الطاقة المتجددة سيتم اضافة 50 ميكاواط خلال عام 2013 و 350 ميكاواط لغاية 2015.

ان انتاج الطاقة الحالي يتم نقله من خلال شبكة نقل الطاقة 400 k.v و132 k.v. حيث توجد 27 محطة 400 k.v. وباطوال خطوط قدرها 4700 كم وتوجد 220 محطة 132 k.v. باطوال خطوط قدرها 12200 كم و463 قابلو وهناك 20 محطة 400 k.v قيد التنفيذ و89 محطة 132 k.v. ولمواجهة الزيادات في طاقات الانتاج لغاية عام 2015 يوجد قيد التنفيذ 300 محطة ثانوية 33 / 11 k.v. مع خطوط النقل والقابلوات وتاهيل شبكات المناطق السكنية التي تعاني من تدني في نوعيتها والتلوث البصري الناجم عنها.

ثانياً- الامكانات

توفر التمويل الكافي من خلال الموازنات الاستثمارية الحكومية واعطاء الدولة اولوية متقدمة لهذا النشاط.

- امكانية دخول القطاع الخاص ومساهمته في عمليات توليد الطاقة وتوزيعها في حال توجه الدولة لهذا الخيار.
- امكانات كبيرة لاستغلال توليد الطاقة من المصادر المتجددة وخاصة الشمسية.
- توافر الاطر الفنية والادارية والمالية المتمرسة في هذا النشاط رغم ما خسره من كوادر بعد عام 2003.
- وجود المعاهد ومراكز التدريب المتخصصة لتامين حاجة النشاط من الكوادر المتخصصة.
- الحوافز و الامتيازات التي يؤمنها النشاط لمنتسبيه مقارنة بمؤسسات الدولة الاخرى.

ثالثاً- التحديات

- تقادم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع التي اغلبها تم انشاؤها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.
- عدم الرونة في وصول الوقود لوحدات انتاج الطاقة وذلك لانشاء هذه المحطات في اماكن متناثرة من البلد وعدم التخطيط لانشاء الخطوط الناقلة للوقود بصورة مبكرة مما ادى الى هذه المشكلة التي تنعكس على كفاءة اداء منشات توليد الطاقة .
- شحة المياه في الانهار ادت الى انخفاض منسوب الانهار وتوقف عمليات توليد الطاقة من المحطات المائية للعدد مهمة من السنة .
- الوضع الامني غير المستقر مما يؤدي الى رفع الكلفة الكلية للمشاريع الانتاجية لوضع الحماية الامنية لمواقع الشركات الاجنبية والاحتياطات الامنية.
- صعوبة تلبية المتطلبات البيئية خصوصاً للمشاريع والمحطات القديمة.
- التعرفة المدعومة تخلق اللامسؤولية في استهلاك الطاقة.
- الاثار السلبية الناتجة عن المجالات والاشعاعات الكهرومغناطيسية من خطوط نقل القدرة الكهربائية ذات الجهد العالي وشبكات التوزيع في المدن والقرى.
- المعوقات التي تواجه المستثمر ومنها :-
  - صعوبة تخصيص الاراضي المناسبة والقريبة من المحطات الكهربائية ومن المحطات الثانوية وخطوط الوقود ...الخ.
  - صعوبة حصول المستثمر على موافقة وزارة النفط لتجهيزه بالوقود المناسب.
  - الصعوبة التي تواجه وزارة الكهرباء في تسهيل اجراءات اتفاقية شراء الطاقة من المستثمر.
  - عدم وجود جهاز مصرفي كفوء في البلد.

رابعاً- الرؤية

بلوغ سد الحاجة الفعلية للطاقة الكهربائية للبلد بوسائل مستدامة و كفوءة اقتصاديا.

خامساً- الاهداف

- زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتغطية كامل الطلب المتزايد على الطاقة بإيصالها الى 25 الف ميكا واط والذي سيفوق الطلب المتوقع لعام 2017 بحوالي 5 الاف ميكاواط وكما مبين في الجدول (4 - 13)

جدول (4-13)

الطلب المتوقع على الكهرباء للمدة 2012 - 2017

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطلب المتوقع ميكاواط	14020	15183	16298	17494	18628	19823

- الارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود 1800 ك.و/س والوصول الى 3700 ك.و/س عام 2017.
- تحسين كفاءة اداء المنظومة الكهربائية وايقاف تدهورها .
- تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين باصنافهم كافة (المنزلي-التجاري-الصناعي- الزراعي والحكومي).
- ترشيد استهلاك الطاقة للاستخدامات المختلفة .
- تحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء .

سادساً- وسائل تحقيق الاهداف

اكمال العمل في الوحدات الانتاجية قيد التنفيذ من محطات غازية و محطات بخارية .

تأهيل المحطات القائمة لحين الوصول بمعدلات الانتاج الى المعدلات التي يفوق فيها العرض على الطلب ومن ثم توضع خطة لاخراج بعض المحطات من الخدمة في حال ثبوت ان عملية تأهيلها غير اقتصادية .

تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة الى محطات الدورة التركية حيث من المتوقع اضافة سعات بحدود 4000 ميكاواط باستخدام هذه التقنية وباستخدام نفسها كمية الوقود المستخدم وعلى مرحلتين الأولى عام 2013 والثانية عام 2016 وبسعة قدرها 2000 ميكاواط لكل منهما . والجدول (4 - 14) يبين الخطط الموضوعة لمراحل تحويل هذه المحطات .

جدول (4-14)

تحويل المحطات الغازية ذات الدورة البسيطة الى الدورة التركية

المرحلة الاولى

المحطة	دورة بسيطة M.W	السعة الاضافة (دورة مركبة) M.W	تاريخ الانتهاء المتوقع
الرميلة	1460	700	نهاية 2013
الديوانية	500	200	نهاية 2013
الانبار	1000	500	نهاية 2012
المنصورية	740	300	2104
العمارة	500	250	2013
كركوك	292	125	2013
		2075	المتوقع عام 2015

المرحلة الثانية

المحطة	دورة بسيطة M.W	السعة الاضافة M.W	تاريخ الانجاز المتوقع
العشار	338	150	2013
الخيرات	1250	600	2014
الناصرية	500	250	2014
النجيبية	500	250	2014
السماوة	500	250	2014
شط البصرة	1250	600	2014
		2100	المتوقع عام 2016

- لاستيعاب طاقات التوليد المضافة وحتى عام 2017 تركز الخطة اعطاء اولوية لتطوير وتأهيل شبكات النقل والتوزيع من خلال :-
  - اضافة (27 محطة) تحويل جديدة 400 /132 k.v و (110 محطة) تحويل 132 /33 k.v.
  - اضافة خطوط وقابلوات 400 k.v بطول 2500 كم و 132 k.v بطول 4000 كم.
  - بناء محطات تحويل ثانوية 33 /11 k.v في شبكات التوزيع مع تأهيل الشبكات وتطويرها (العدد بحدود 400 محطة وخطوط قابلوات بطول 2500 كم).
  - تحويل شبكات الاسلاك الى قابلوات وخاصة في مراكز المدن والاحياء السكنية الجديدة.
  - توسيع شبكات التوزيع لضمان ايصال الطاقة الكهربائية الى المشاريع الاستثمارية والتجمعات السكنية في المحافظات كافة .
- أعتماد سياسة الصيانة والتأهيل الشاملة بما فيها تأهيل خطوط نقل الطاقة لتقليل الفاقد .
- لتحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء من الضروري :-
  - استخدام الوقود ذي المواصفات الجيدة (الغاز) لرفع كفاءة أداء محطات التوليد وأطالة عمرها الاقتصادي و الحد من آثارها الضارة على البيئة و بما يتوافق مع امكانات وزارة النفط في تامين الغاز لها .
  - استخدام التقنيات الأنظف بيئيا في توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها .
  - التوسع في الأستثمار في الطاقة المتجددة و خاصة الشمسية في حال ثبوت جدواها الاقتصادية .
- لترشيد استهلاك الطاقة من الضروري :-
  - أعادة النظر بتعرفة الكهرباء و ربطها بالأستهلاك و تطوير اساليب الجباية .
  - تبني برامج مستدامة لتوعية المواطنين بفوائد ترشيد الطاقة على مستوى العائلة و البلد .
  - تبني برامج تربوية في المدارس بمختلف مراحلها بأهمية و جدوى ترشيد استهلاك الطاقة .
  - رفع التجاوزات غير القانونية على الشبكة الوطنية بشكل مستمر .
- تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في تطوير اداء نشاط الكهرباء سواء بالأستثمار المباشر في انشاء محطات التوليد او في ادارة قطاع التوزيع و اسناد عمليات التوزيع الى القطاع الخاص .
- احداث اصلاح اداري في النشاط من خلال :-
  - اعداد دليل شامل لاجراءات العمل القياسية لتشكيلات القطاع الكهربائي من خلال استخدام ادارة الجودة الشاملة بموجب المواصفات الدولية القياسية (ISO 9001).
  - ترسيخ العمل بمجالات اللامركزية كادارة المشاريع والتعاقدات العامة لتحسين الخدمات وضمان جودة العمل والتطوير المؤسسي والادارة المالية واستخدام التكنلوجيا في متابعة مشاريع القطاع باستخدام نظام (IDMS).
  - تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية كمدخل للاصلاح الاداري وكجزء من توجهات الحكومة العراقية
- تعزيز التنسيق بين وزارة الكهرباء و الجامعات والمراكز البحثية لتنمية قابليات الكوادر العاملة في قطاع الكهرباء و اجراء البحوث و الدراسات الداعمة لهذا القطاع .

4-2-3 الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط).

اولا- تحليل الواقع

لعبت الصناعة التحويلية دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي في بعض مراحله التنموية وذلك بحكم الامكانات والمستلزمات المادية والبشرية المتاحة وغنى البلاد بالموارد الطبيعية وفي مختلف الانشطة الصناعية ولاسيما الكيمياوية والبتروكيمياوية وصناعة المواد الانشائية والصناعات النسيجية والغذائية. ان اهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي تعكسها نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت 13.9 % عام (1988) ولم تنخفض عن 6 % الذي بلغته عام 1979 رغم كون ذلك العام يمثل ذروة انتاج وتصدير النفط الخام . مما يعكس امكانات كبيرة لاعادة دور واهمية الصناعات التحويلية في الاقتصاد العراقي التي كانت من الانشطة الاكثر تاثراً بالحصار الذي فرض على العراق والظروف الامنية غير المستقرة بعد عام 2003 وملحق بالمشاريع الصناعية الكبرى في البلد من تدمير في حرب عام 2003 وتوقف معظم مشاريع القطاع الخاص عن الانتاج وتوجه المستثمر الصناعي الخاص الى الاستثمار في الخارج مما ترتب معه انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي الى 3.8 % عام 1990 و1.5 % عام 2001 و2.9 % عام 2009.

وعلى الرغم من ان خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 اعتبرت الصناعة التحويلية احد الانشطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد الوطني من خلال التركيز على دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي واعادة تاهيل المنشآت الصناعية العائدة للدولة ودعوتها لتخصيص 5 % من اجمالي الاستثمارات المقدرة للخطة، الا ان التخصص الفعلي للسنوات 2010، 2011 و 2012 كان بمستوى اقل من ذلك بكثير حيث بلغ التخصص الفعلي للاستثمار الحكومي للسنوات الثلاث للصناعات التحويلية (3.52 %) وان نسبة التنفيذ هي الاخرى كانت متدنية وبلغت (23.3 %) من التخصيص الفعلي . واذا كان القطاع العام قد حقق بعض الناتج في الاستثمار الصناعي فان القطاع الخاص الذي كان معولاً عليه في تحقيق الجزء الاكبر ضمن هذا النشاط لم يستثمر خلال عامي 2010 و2011 اكثر من 155 مليون دينار عراقي بمشاريع صغيرة جداً بلغ عددها بحدود 244 مشروعا.

ان الواقع الاستثماري المتواضع في نشاط الصناعات التحويلية انعكس على مستوى الاداء لهذا النشاط وكما تبينه المؤشرات الاتية :

- زيادة قيمة الناتج المحلي للصناعات التحويلية من 26387 مليون دينار عام 2009 الى 30115 مليون دينار عام 2011 اي بنسبة زيادة قدرها 12 %.
- تدني نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي رغم تحقيق زيادة في قيمة الانتاج لهذا النشاط من 2.9 % عام 2009 الى 2.7 % عام 2011 بسبب الزيادات الكبيرة التي حققها نشاط انتاج وتصدير النفط الخام.
- استمرار تأمين فرص عمل لحوالي 186 الف منتسب وهي اعلى بكثير من الحاجة الفعلية لمنشآت الصناعة التحويلية مما انعكس على كفاءة اداء هذه الشركات وتحملها نفقات غير مبررة تؤثر في ادائها الاقتصادي.
- تدني نسبة تغطية الصناعات المحلية لحاجة السوق العراقية والتي تتراوح مابين 10 % - 40 %.
- ارتفاع نسبة مكون التصنيع المحلي للصناعات النسيجية والصناعات الهندسية (100 %) والفلزات (40 % - 100 %) وتدنيها في الصناعات الكيمياوية بنسب 27 % للاسمدة و20 % للفوسفات.
- استمرار تدني مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين الناتج المحلي للنشاط والتي بلغت بحدود 40 % وهذا ناجم عن استمرار عزوف القطاع الخاص عن اعادة تشغيل المشاريع المتوقفة او انشاء مشاريع جديدة.
- كما استهدفت الخطة الخمسية 2010 - 2014 تاهيل 56 شركة عامة بما يؤمن تطوير خطوطها الانتاجية القائمة او اضافة خطوط انتاجية جديدة وان الناتج لحد اعداد وثيقة هذه الخطة هو اكمال اعمال تاهيل ثماني شركات بنسبة 100 % وسبع شركات بنسبة 90 % ونسبة 30 % لست وثلاثين شركة وهي نسب اقل مما خطط له لغاية نهاية عام 2011.

ثانيا – الامكانات

- يتمتع العراق بامكانات صناعية عالية جداً متمثلة بـ:
- توفر الموارد الطبيعية المختلفة في اغلب محافظات العراق وبكميات تجارية كخامات الفوسفات ،السيليكا ، الكبريت ، المواد الانشائية فضلاً عن الخامات الكاربوهيدراتية ، ووجود الصناعات بمختلف انواعها.
- سعة الاسواق المحلية لكثير من المنتجات الصناعية ولاسيما الصناعات الانشائية لعمليات البناء والاعمار والاسمدة للاغراض الزراعية وامكانية التنافس في بعض الصناعات في الاسواق الخارجية ولاسيما الاسمدة النتروجينية والفوسفاتية والسمنت.
- وجود تراث صناعي جيد يعود الى منتصف القرن الماضي ومايترتب على ذلك من خبرة ومساهمة النشاط في تكوين حوالي 14 % من قيمة الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الثمانينيات.
- وجود قطاع صناعي خاص متمرس اذى دوراً فاعلاً في التنمية الصناعية خلال العقود السابقة بحيث وصلت مساهمته الى حوالي 50 % من القيمة

المضافة لاجمالي نشاط الصناعة التحويلية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

- توفر الايدي العاملة الماهرة ووجود امكانية لزيادة الطاقات البشرية المتاحة من خلال التوسع الكبير في التعليم المهني والتقني والاكاديمي.
- وجود فرص متاحة للاستثمار الاجنبي للاستثمار في هذا النشاط ولاسيما في المجالات ذات الميزة التنافسية فضلاً عن وجود فرص لبناء الشراكات من خلال التمويل المشترك لضمان الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتوفرة في العراق وتعزيز عمليات المسح الجيولوجي والتحري المعدني.

ثالثا - التحديات

- الاولوية المتدنية المعطاة للصناعات التحويلية في الخطة الخمسية 2010 - 2014 ومحدودية الاستثمارات الحكومية الموجهة الى هذا النشاط وتركه الى القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي والذين لم يستجيبا لتوجهات الخطة.
- قدم الخطوط الانتاجية والحاجة الى اعادة تاهيل الشركات القائمة وادخال بعض الخطوط الانتاجية الجديدة.
- صعوبة منافسة المنتوج المحلي للمستورد نتيجة فرق السوق بالمنتجات الرخيصة الثمن والرديئة النوعية والتي تتطلب:
  - تفعيل قانون التعرفة الكمركية.
  - تفعيل قانون حماية المنتج المحلي.
  - تفعيل قانون حماية المستهلك.
- عدم مراعاة الميزة النسبية ومتطلبات انشاء الصناعات موقعياً وذلك لعدم استخدام معايير فنية واضحة لقياس درجة التخصص والتنوع الصناعيين لكل محافظة كمعيار عامل الموقع او معيار تحليل الهيكل الصناعي
- تخلف النظام المصرفي وعدم مرونة اليات واساليب تامين التمويل اللازم للمستثمرين.
- ضعف دور اجهزة ادارة ومراقبة الجودة للمنتجات المحلية بما يساهم في رفع درجة منافستها للسلع المستوردة.
- تضخم اعداد العاملين في النشاط بعد عام 2003 من جراء اعادة الموظفين الى العمل مما يتطلب معالجات جذرية للقضاء على هذه الظاهرة لتمكين المنشآت الصناعية العامة بالعمل على اسس اقتصادية سليمة في الربح والخسارة وتقليل الدعم الحكومي لها والذي يرهق كاهل الموازنات الاتحادية سنوياً.
- شحة الطاقة الكهربائية وتذبذب الفولتية مما يؤثر سلباً في الكفاءات الانتاجية.
- محدودية الغاز الطبيعي المجهز لبعض المنشآت التي تعتمده في انتاجها كمادة اولية للانتاج.
- عدم اقرار قانون وزارة الصناعة والمعادن والذي من شانه تفعيل دور الوزارة على وفق منظور اقتصاد السوق والانتقال من الادارة المركزية الشاملة لانشطة القطاع الى ادوار التمكين والتوجيه ورسم السياسات.
- محدودية استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة وعدم تكامل انظمة مراقبة وقياس ملوثات الهواء.
- استمرار استخدام منظومات الحرق ذات الكفاءة المتدنية في معامل الطابوق التابعة للقطاع الصناعي والتي تستخدم النفط الاسود.

رابعا- الرؤية

صناعة عراقية تساهم بفاعلية في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل بيئة اعمال تنافسية و بناء شراكات عالية

خامسا - الاهداف

- زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.
- زيادة درجة تغطية الصناعات المختلفة وخاصة ذات الميزة لحاجة السوق المحلية كصناعة التعدينية ، الصناعات الغذائية ، صناعة الاسمدة ، صناعة المواد الانشائية .. الخ
- رفع مستوى مكون التصنيع المحلي للصناعات التي تمتلك المقومات لذلك .
- تعزيز دور القطاع الخاص العراقي في المساهمة في الانتاج الصناعي وتوليد فرص العمل الجديدة وفي بناء الشراكات مع القطاع العام.
- تحسين الواقع البيئي لنشاط الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية من غير النفط.
- خلق البيئة الجاذبة للاستثمار الاجنبي في الصناعات التحويلية والاستخراجية من غير النفط

سادسا - وسائل تحقيق الاهداف

- الاستمرار باعادة هيكلة الشركات العامة لتعزيز مبدأ التحول الى اقتصاد السوق حيث من المؤمل بناء الشركات الى خمس عشرة شركة لغاية نهاية عام 2012 ومخطط تحقيق شراكة في خمس وعشرين شركة لغاية نهاية عام 2017.
- التوسع في تاهيل تسع شركات بمشاركة القطاع الخاص وبما يؤمن حاجة البلد من منتجات الحديد، الاسمنت والطابوق والتصدير في صناعة الاسمدة والبتروكيمياويات.
- حل الشركات العامة التي لاتثبت جدواها الاقتصادية والتصرف باصولها على وفق القوانين النافذة.

- تأمين مناطق للاستثمار الخاص والاجنبي ونشرها على مختلف المحافظات على وفق اولويات مرحلية تنسجم مع الامكانات والمزايا النسبية لكل محافظة.
- بناء شراكات مع الشركات العالمية في الصناعات ذات الميزة التنافسية في البلاد وبما يؤمن استخدام التكنولوجيا المتطورة وتوطينها.
- تطوير وتحديث القطاع المصرفي لمواكبة التطورات العالمية في مجال اقراض وتمويل مشاريع القطاع الخاص بما في ذلك المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وباليات شفافة وميسرة.
- تنمية وتطوير مراكز البحث والتكنولوجيا الصناعية وبالتنسيق مع وزارة العلوم والتكنولوجيا ومراكز البحوث في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية.
- تنشيط عمليات المسح الجيولوجي والتحري المعدني لغرض التحديد الدقيق للموارد المعدنية المتوفرة بكميات تجارية بهدف استغلالها واضافتها كمصدر من مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي.
- معالجة مشكلة العمالة الزائدة في المنشآت الصناعية والتي تؤثر بشكل سلبي في كفاءة اداء هذه المنشآت وتساهم في تدني الانتاجية فيها مع مراعاة ضمان الحماية الاجتماعية للفئات التي يتعذر تأهيلها لاعمال بديلة.
- مواصلة الجهود القائمة لمعالجة الآثار البيئية للمشاريع الصناعية من خلال:
  - استكمال وحدات المعالجة في المشاريع الصناعية التي لم يتم شمولها بهذه الوحدات لحد الان سواء كانت وحدات معالجة المياه الملوثة من المصانع او وحدات معالجة الغازات والغبار.
  - عدم اقامة اي مشروع صناعي ما لم يؤمن الحفاظ على البيئة واعتبار نجاح دراسة الاثر البيئي شرطاً اساسياً لاقرار المشاريع الصناعية الجديدة سواء كانت عامة او للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي.
  - استخدام التقانات الانظف بيئياً في عمليات تأهيل المشاريع القائمة او المشاريع الجديدة.
  - تطوير انظمة المراقبة والرصد النوعية البيئية وبناء قواعد بيانات شاملة لجميع القطاعات.
- بناء قدرات الكوادر العاملة في النشاط الصناعي ومواكبتها للتطورات الحديثة.
- تأمين مستلزمات تشغيل المصانع للقطاعين العام والخاص من الطاقة الكهربائية والوقود والغاز بشكل مستدام.
- مواصلة الاصلاح القانوني والاداري للنشاط الصناعة التحويلية بما فيها اقرار قانون وزارة الصناعة والمعادن الجديد وتفعيل و اقرار قوانين التعرفة الكمركية، حماية المستهلك، المنافسة وحماية المنتج العراقي، قانون الاستثمار المحدث، قانون العلامات التجارية، قانون المدن والتجمعات الصناعية، قانون الخصخصة وغيرها.

4 - 3 قطاع النقل والاتصالات

قطاع النقل والاتصالات من القطاعات المهمة في اي اقتصاد وأهمية هذا القطاع تتجسد في التأثير المباشر واليومي لانشطته في حياة المواطنين، كما يتميز هذا القطاع بعلاقته التشابكية الوثيقة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتأثيره المباشر في نموها وتطورها والتكامل الاقتصادي للبلد. فلا يمكن للقطاعات الاقتصادية الأخرى أن تتطور وتنمو بدون بنى تحتية وخدمات مناسبة وكفوءة من قطاع النقل والاتصالات. فكل نوع من أنواع استعمالات الأرض يتطلب شبكة من الطرق والنقل تناسب ذلك الاستعمال.

أن امتداد البنى التحتية لقطاع النقل والاتصالات لمسافات طويلة وشمولها لأكثر من منطقة ومحافظة فانها تحتاج إلى استثمارات ضخمة لغرض الإنشاء والصيانة. كما ان هذا القطاع يتميز بنسبة كبيرة لمساهمة القطاع الخاص (العراقي والأجنبي) والاستثمار في تنفيذ كثير من أنشطته وتشغيلها.

4-3-1 النقـــل

يتكون قطاع النقل من أنشطة الطرق والجسور، نقل الركاب، نقل البضائع، النقل بالسكك الحديد، الموانئ، النقل البحري والطيران المدني وسوف تتناول الخطة كل نشاط من هذه الانشطة من حيث الواقع والرؤى والاهداف ووسائل تحقيق الأهداف وبشكل عام فان قطاع النقل يسعى الى بناء شبكة نقل متكاملة وكفوءة وأمينة وضمان الاستخدام المتوازن لانظمتها المختلفة بما ينسجم مع التوزيع المكاني للسكان والانشطة الاقتصادية وبما يعزز موقع العراق الجغرافي في هذا المجال. ان هذه الرؤية يمكن تحقيقها من خلال:

- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي.
- زيادة كفاءة شبكة النقل الحالية وزيادة طاقتها الاستيعابية.
- تكامل أنظمة شبكة النقل المختلفة فيما بينها.
- زيادة كفاءة وتحسين أداء مؤسسات ومنشآت قطاع النقل وشركاته العامة ورفع كفاءتها في مجالي الادارة والتشغيل.
- تطوير وتفعيل نقل البضائع بالسكك الحديد وحماية شبكة الطرق من الضرر.
- تقليل الحوادث على شبكة النقل.

- تقليل زمن الرحلة وتوفير مسالك مختصرة بعيدة عن مراكز المدن.
- المساهمة في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للعراق.
- تقليل كلف النقل.
- تعزيز موقع العراق الجغرافي في النقل وتجارة الترانزيت.
- تعزيز دور القطاع الخاص في أنشطة النقل المختلفة ولاسيما عمليات التشغيل وتقديم الخدمات.

أولا- نشاط الطرق والجسور

أ- تحليل الواقع

يقع هذا النشاط ضمن مسؤولية الهيئة العامة للطرق والجسور في وزارة الاعمار والاسكان. وهي مسؤولة عن تنفيذ وصيانة الجسور على الانهار والطرق خارج المدن.

تبلغ الاطوال الإجمالية لشبكة الطرق الخارجية (خارج حدود البلديات وامانة بغداد) حوالي (48941) كم وكما يأتي :

- طرق المرور السريع - 1084 كم
- الطرق الشريانية - 11254 كم
- الطرق الريفية - 10357 كم
- الطرق الحدودية - 11000 كم
- الطرق الثانوية - 15246 كم

أما بالنسبة للجسور فيبلغ عددها (1260) جسراً كونكريتياً وحديدياً و(52) جسراً عائماً منتشرة في محافظات البلد كافة. إلا ان هذه الشبكة لم تلبي حاجة البلد ولاسيما الطرق الريفية التي تعد من المرتكزات الضرورية لتطور المجتمع الريفي. وطبقا للمعايير الدولية فان لكل 100 نسمة / كم^2 من كثافة السكان تحتاج إلى 1 كم / كم^2 من الطرق وان كثافة الطرق في العراق يحدود (0.19) كم / كم^2 والمطلوب ان تصل النسبة الى (0.75) كم / كم^2. أي إن شبكة الطرق تتطلب أن تكون بحدود (240000) كم مع ملاحظة ان كثافة السكان في العراق طبقا لتقديرات عام 2011 هي (79.5) نسمة / كم^2 واذا استثنينا المساحات الصحراوية غير المأهولة فان الحاجة لطرق جديدة هي بحدود (20000) كم وفقا للمعيار المذكور.

قبل عام 2003 كانت شبكة الطرق الخارجية للعراق جيدة نوعاً ما من حيث الكفاءة ومن حيث الطاقة الاستيعابية لكنها تعرضت، خلال احداث عام 2003 وما تلاها، الى تدهور كبير وأصاب معظم أجزائها الدمار والتلف نتيجة للعمليات العسكرية والاعمال التخريبية وقلة وندرة أعمال الصيانة الطارئة والدورية عليها. وقد أدى ذلك الى انخفاض مستوى كفاءة شبكة الطرق الى مستويات متدنية وانخفاض طاقاتها الاستيعابية. فضلاً عن تلف معظم لوحات الدلالة واللوحات التحذيرية والارشادية للطرق الخارجية والطرق السريعة وفقدانها. وعليه فإن إعادة تأهيل شبكة الطرق الحالية تعد من الاولويات الخطة في مجال نشاط الطرق والجسور.

إن توقف نشاط السكك الحديد بشكل شبه كامل بعد عام 2003 ثم الاعتماد على نقل البضائع بواسطة شبكة الطرق البرية قد ولد ضغطاً على شبكة الطرق ومع غياب السيطرة على الاحمال المحورية وأحمال المركبات المتجاوزة للحدود المسموح بها، أدى ذلك الى المساهمة في تدمير أجزاء كبيرة من شبكة الطرق وتخريبها. من جهة أخرى فإن إزدياد أعداد المركبات التي دخلت الى البلد بعد عام 2003 بشكل كبير قد أدى الى زيادة حركة المركبات بين المحافظات مما ولد ضغطاً على الطرق الخارجية وخاصة الطرق ذات الممر الواحد ومع ضعف السيطرة المرورية على هذه الطرق وتوقف منح إجازات السوق وضعف السيطرة على إجازات السوق وحاملها. كل هذا أدى الى تزايد عدد الحوادث المرورية ولاسيما المميتة منها على هذه الطرق.

أدى تردي الوضع الامني بعد عام 2003 وما رافقه من تأثيرات إجتماعية واقتصادية وأمنية الى إنخفاض كفاءة أعمال السيطرة النوعية لاعمال الطرق.

إن زيادة أسعار المحروقات والقير بعد عام 2003 أدى إلى إرتفاع كلف تنفيذ وصيانة مشاريع الطرق بدرجة كبيرة رافقه إرتفاع الاسعار عالميا نهاية عام 2007 وخلال عام 2008، مما أدى الى توقف أغلب المشاريع التي كانت قد احيلت قبل زيادة اسعار المشتقات النفطية والقير ولم تنجز خلال تلك المدة وذلك لعدم تمكن المقاولين من مجاراة إرتفاع أسعار فقرات العمل.

ب- التحديات

- ولد نقل النسبة الاكبر من البضائع على شبكة الطرق ضغطا كبيراً على الشبكة مما ساهم في تدميرها في ظل انحسار نشاط نقل البضائع بالسكك الحديد.
- أدى إنعدام السيطرة على الحمولات والاحمال المحورية لمركبات الحمل الى تدمير شبكة الطرق.
- قلة الطرق العرضية بين المحافظات والمدن.
- قلة الطرق الحلقية والحولية للمدن.
- المشاكل التي ترافق استملاك الاراضي من إعتراضات المالكين ولاسيما من الفلاحين والمزارعين.

- حاجة نشاط الطرق الى استثمارات ضخمة لاعادة التاهيل ولتنفيذ مشاريع جديدة.
- ضعف الاهتمام بالجودة والسيطرة النوعية لمشاريع الطرق.
- سيادة مبدأ تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد بمستوى واحد.

ج- الامكانات

- وجود شركات رصينة لدى وزارة الاعمار والاسكان.
- كادر متخصص ذو قدرات عالية.

د-الرؤية

"شبكة طرق ذات هرمية متوازنة تتكامل مع انظمة النقل الاخرى تؤمن زمن وكلفة رحلة اقل وأماناً أكبر واثراً بيئياً سلبياً اقل".

ه- الاهداف

الهدف الاول: تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية .

وسائل تحقيق الهدف:

- اعادة تاهيل الطرق الحالية
- إعادة إعمار الجسور التي تضررت نتيجة الحرب والعمليات العسكرية والاعمال التخريبية
- تثبيت علامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية فيها.
- الصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور
- تاثيث الطرق الخارجية بعلامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية

الهدف الثاني: زيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة الحالية ورفع درجة السلامة والامان لمستخدميها وحمايتها من الضرر.

وسائل تحقيق الهدف:

- إكمال الاجزاء المتبقية من الطرق السريعة التي تم تنفيذها سابقاً، وإكمال ربط هذه الطرق بمراكز المدن التي لم يتم ربطها لحد الآن.
- انشاء طرق سريعة جديدة وبالاخص طريق المرور السريع رقم (2) لربط مراكز المدن فيما بينها وإكمال ربط العراق مع الدول المجاورة الاخرى التي لم تربط بطرق سريعة لحد الآن.
- الاستمرار بإنشاء الممرات الثانية للطرق الشريانية والرئيسة المفردة ولاسيما التي وصلت طاقاتها الاستيعابية الى حدودها القصوى.
- التوسع في إنشاء الطرق العرضية بين المحافظات والتي تقلل والى حد كبير من زمن الرحلة.
- التوسع في إنشاء الطرق الحولية للمدن والتي تساهم في تقليل الاختناقات داخل المدن وتحد من دخول المرور النافذ الى مراكز المدن.
- الاستمرار بتنفيذ المراحل المتبقية من خطط استبدال الجسور العائمة بجسور ثابتة.
- الاستمرار بالغاء تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد.
- تاثيث الطرق الخارجية بعلامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية.
- حماية شبكة الطرق البرية من الاحمال المفرطة من خلال إنشاء محطات وزن المركبات للحفاظ على شبكة الطرق من تاثير أوزان المركبات والاحمال المحورية التي تتجاوز الحدود المسموح بها.
- الاستمرار ببرامج انشاء الطرق الريفية وتكثيف هذه البرامج لتغطية اكبر نسبة ممكنة من القرى الريفية والمشاريع الزراعية بها لتامين ربط مواقع الانتاج الزراعي بالاسواق.
- توجيه استثمارات تتناسب واهمية نشاط الطرق والجسور ودوره المجتمعي والاقتصادي.
- تطوير النقل بالسكك لتخفيف من نقل البضائع على الطرق.
- تشريع قانون جديد او تعديل التشريع الحالي لفرض الرسوم بنسب معينة على استخدام الطرق الرئيسة والشريانية واستخدام الجسور لتامين مبالغ مناسبة لصيانة الطرق والجسور بشكل دوري ومستدام.
- الارتقاء بأداء نشاط السيطرة النوعية على الطرق والجسور في اثناء تنفيذ مشاريع الطرق والجسور من خلال توفير المختبرات اللازمة والكافية لاجراء الفحوصات المختبرية الخاصة باعمال الطرق والجسور والسيطرة على الحمولات والاوزان المحورية للمركبات لمشاريع الطرق والجسور القائمة من خلال نصب موازين للسيطرة على الحمولات والاحمال المحورية لمركبات الحمل.

- ادخال التقنيات الحديثة والمتطورة ذات المردود الاقتصادي في تأهيل وصيانة أعمال الطرق. وتوضح سبل نجاحها.

الهدف الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص ودعمه:

يمكن للقطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي أن يلعبا دوراً في تنفيذ البنى التحتية ومحاور الطرق السريعة على أن تتوفر طرق وجسور مجانية لمسارات هذه المحاور نفسها. كما يمكن للقطاع الخاص المساهمة وبشكل فاعل في مجال تقديم الخدمات.

وسائل تحقيق الهدف:

- تعزيز دور القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات. مثل تشييد محطات استراحة متكاملة (على وفق ضوابط ومعايير يتم تحديدها بالاتفاق مع الهيئة العامة للطرق الجسور) مع ضرورة تعزيز دور الدولة كمنظم ومراقب في جميع المراحل التصميم والتنفيذ والتشغيل وتقديم الخدمات.
- أما المستهدفات الكمية لهذا النشاط فالجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (4-15)

اطوال الطرق وعدد الجسور المطلوب تنفيذها للاعوام 2012 - 2017

الستة / التفاصيل	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
طرق المرور السريع/كم	-	116	40	282	248	600	1286
طرق شريانية/كم	75	93	146	291	161	175	941
طرق رئيسية/كم	485	807	775	541	788	1108	4504
طرق ثانوية/كم	115	246	104	273	225	185	1148
جسور كونكريتية/عدد	8	25	20	16	11	13	93
مجسرات/عدد	-	8	6	7	4	4	29
جسور حديدية/عدد	-	-	-	-	-	2	2

ثانياً- نقل الركاب والبضائع بالشاحنات

أ- تحليل الواقع

تاسست الشركة العامة لنقل الركاب عام 1938 بإسم مصلحة نقل الركاب وكانت مسؤولة عن نقل الركاب داخل بغداد فقط وكانت تعمل بنظام التمويل المركزي وقد تحولت الى الشركة العامة لنقل الركاب بموجب قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 لتمارس عملها كشركة تعمل بنظام التمويل الذاتي على أساس النشاط المناط بها والذي نص عليه النظام الداخلي للشركة رقم (10) لسنة 2000 ، والذي يهدف الى نقل الأشخاص بواسطة حافلاتها داخل مدينة بغداد وبين المحافظات وبين العراق والدول المجاورة وتقديم خدمات النقل الداخلي. واخيراً تم دمج الشركة العامة لنقل الركاب مع الشركة العامة لنقل الوفود لتكون بإسم الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (338) لسنة 2008.

كانت الشركة العامة لنقل الركاب تمتلك اسطولاً كبيراً من الحافلات وعدداً من المنتسبين يتناسب مع تشغيل هذا الاسطول وقد عانت هذه الشركة نتيجة العمليات العسكرية وعمليات السلب والنهب التي رافقت دخول القوات الاجنبية الى العراق من ضرر كبير في موجوداتها.

تضاءل نشاط نقل الركاب الحكومي في عام 2003 والمدة التي تلته، وكان محدوداً جداً سواء على مستوى النقل بين المدن أو داخلها ولم يكن بالشكل المنظم الذي كان معمولاً به سابقاً.

بعد عام 2008 إستعاد نشاط نقل الركاب الحكومي نشاطه المنظم تدريجياً من خلال تسيير الحافلات بين المدن وضمن مدينة بغداد، حيث بلغ عدد حافلات الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود لغاية ايلول 2012 ما مجموعه (945) حافلة عاملة بعد ان كان عدد حافلات الشركة (1633) في عام 2002. اما عدد الخطوط العاملة حالياً فهي (30) خطاً داخل مدينة بغداد و (3) خطوط لنقل العلبة (ومن المؤمل زيادتها خلال المدة القادمة الى 5 و 6 خطوط) و(4) خطوط داخل المحافظات و (14) خطاً بين بغداد والمحافظات. وكنتيجة للتدمير الذي اصاب اسطول نقل الركاب وقوضى الادارة انخفض عدد الركاب المنقولين من حوالي (130) مليون راكب عام 2002 الى حوالي (5.2) مليون راكب عام 2012.

بعد عام 2003 إنفرد القطاع الخاص بصورة شبه كاملة بأعمال النقل داخل المدن وبينها، وقد أدت الزيادات المتعاقبة في اسعار المشتقات النفطية ومنها البنزين وزيت الغاز (الكاز) الى قيام القطاع الخاص برفع أسعار النقل داخل المدن وخارجها واخذت هذه الاسعار ترهق كاهل المواطنين ولاسيما الطلبة وذوي الدخل المحدود والفقراء.

بلغ عدد المنتسبين في الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود لغاية ايلول 2012 ما مجموعه (4254) منتسباً . وان أكثر من نصفهم قائض عن الحاجة مما يؤثر في كفاءة إداء الشركة.

مع تحسن الوضع الامني بدأ الطلب على نقل الركاب داخل المدن وبينها بالازدياد . ومع محدودية نشاط السكك في الوقت الحاضر فقد اصبح الاعتماد على النقل بالحافلات لكونه الحل المتوفر حالياً.

إن العمل على تنفيذ مشاريع النقل العام داخل المدن مثل المترو والترام أو القطارات المعلقة . ولاسيما في مدينة بغداد . أصبح ضرورة ملحة لغرض تقديم خدمة النقل العام للاشخاص بصورة سريعة وآمنة وتخفيف الازدحام داخل المدن وتقليل التلوث.

إن الاسعار التي تعمل بها الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود وبالرغم من زيادتها إلا أنها مازالت اقل من أسعار القطاع الخاص بكثير . فضلاً عن كون الحافلات التي تمتلكها الشركة حديثة الصنع ومكيفة وآمنة مع تقديم بعض الخدمات في أثناء الرحلة . لذلك أخذ المواطنون يتفضيلها على حافلات النقل الخاص.

ب- التحديات

- محدودية التخصيصات المالية للنشاط.
- استمرار الوضع الامني غير المستقر في بعض المدن والمحافظات واستمرار القطوعات والحواجز الامنية في الشوارع العامة والفرعية.
- محدودية اسطول النقل العام بالحافلات في المدن وما بينها.
- الترهل الكبير في الجهاز الاداري والتشغيلي لنشاط النقل العام وأثره في تدني مستويات الاداء.
- وجود قطاع خاص غير منظم يستخدم مركبات دون المواصفات المطلوبة ومؤثة لبيئة المدن.

ج- الامكانات

- الطلب المتنامي على النقل بالحافلات داخل المدن وخارجها.
- الأسعار المناسبة والخدمات المتميزة مقارنة بالقطاع الخاص.
- أنشاء مشاريع النقل العام داخل المدن كالمترو والقطار المعلق.
- أطلاق تعرفة مريحة للنقل مع توفير دعم لكبار السن والطلبة والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة .

د- الرؤية

تامين نقل عام داخل المدن وما بينها سريع ومستدام صديق للبيئة ومحقق لطموحات الفئات المستهدفة .

ه- الاهداف

الهدف الاول : تطوير النقل العام ودعمه

وسائل تحقيق الهدف :

- تحديث خطة النقل الشامل في العراق.
- تشغيل (130) خطاً في مدينة بغداد بوجبتين وتوفير ما يقرب من (1500) حافلة لتشغيل هذه الخطوط . والجدول (4-16) يبين الاهداف الكمية لنشاط نقل الركاب متمثلاً بأعداد الحافلات المزمع توفيرها خلال سنوات الخطة لاغراض النقل العام مابين المدن وداخلها.
- تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع القطار المعلق في مدينة بغداد.
- اعداد الدراسات والتصاميم لمشروع مترو بغداد والعمل على بدء تنفيذه في السنوات الاخيرة للخطة والتفكير الجدي في جدولة تنفيذ مشروع مترو بغداد وكحل بعيد المدى لمشكلة نقل الركاب وتخفيف الازدحام المروري في مدينة بغداد وتحسين بيئة المدينة.
- تحديث اسطول نقل الركاب داخل المدن وما بينها بحافلات حديثة ومريحة ومستوفية للمحددات البيئية مليبا لطموحات الفئات المستهدفة.
- العمل بمبدأ الأجور التمييزية لصالح فئات الطلبة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمشمولين ببرامج الرعاية الاجتماعية.

الهدف الثاني : دعم دور القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف :

- تشجيع القطاع الخاص لتاسيس شركات مساهمة وخاصة لنقل مابين المدن وداخلها وعلى اسس تنافسية مع القطاع العام.
- دعم القطاع الخاص واعادة تنظيمه في مجال نقل الركاب وتامين البنى الارتكازية لزاولة نشاطه ولاسيما مرائب نقل الركاب و بمواصفات عالية.
- استمرار دعم القطاع الخاص في تامين وسائط نقل مريحة من خلال دعم احلال السيارات الجديدة محل القديمة.
- التحول التدريجي لانابة نشاط نقل الركاب الى القطاع الخاص.

- تحديد العمر التشغيلي لسيارات النقل بالاجرة واجراء الفحوصات الدورية على متانتها وسلامتها البيئية.

جدول رقم (4-16)

عدد الحافلات الحالية والمطلوبة وعدد الركاب والمسافرين المتوقع نقلهم للمدة (2013 - 2017)

السنوات	النقل الداخلي		النقل بين المدن (مسافرين /دولي/ سياحة)		عدد الركاب الف راكب	عدد المسافرين الف مسافر
	حافلات طابق واحد	طابقين	حافلات	GMC		
2010	10	60	86	-		
2011	--	-	116	130		
2012	-	100	-	-		
2013	-	100	-	-	8424	
2014	-	-	100	-		1620
2015	-	100	-	-	8424	
2016	100	-	-	-	1560	
2017	-	50	50	-	4212	810

ثالثاً- النقل البري للبضائع بالشاحنات

أ- تحليل الواقع

كان العراق يمتلك اسطولاً كبيراً لنقل البضائع بالشاحنات تابعا لوزارتي النقل والتجارة وقد تعرض هذا الاسطول الى النهب والتلف وبقيت اعداد متواضعة منه مقارنة بالحاجة مع استمرار الاعداد الكبيرة للعاملين والبالغة (4670) منتسبا مما انعكس سلباً على كفاءة اداء النشاط.

ان التوجه في الخطة لهذا النشاط هو تحويله بأكمله الى القطاع الخاص بعد تأهيله للمرونة العالية التي يتمتع بها القطاع الخاص بادارة مثل هذا النشاط او تحقيق شراكات مع القطاع العام مع ضرورة :

- تعزيز دور الدولة كمنظم ومراقب لعملية نقل البضائع بواسطة شاحنات الطرق.
- تطوير النقل بالسكك الحديد لفرض المحافظة على شبكة الطرق البرية وعدم تعريضها الى مزيد من التلف والوفورات الاقتصادية الكبيرة المتحققة باستخدام نقل البضائع بالسكك.

ب- التحديات

- الترهل الإداري والتشغيلي في كادر الشركة.
- قلة عدد الشاحنات المطلوبة لسد الطلب على النقل الداخلي والخارجي.
- منافسة النقل بالسكك الحديد في حالة تأهيلها.

ج- الامكانات

- الطلب المتنامي على نقل البضائع بالشاحنات مع استمرار ضعف دور السكك الحديد.
- تحقيق شراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا النشاط.

د- الرؤية

نظام نقل تنافسي يدار من قبل القطاع الخاص

ه- الاهداف

الهدف : خصخصة نشاط نقل البضائع

وسائل تحقيق الهدف :

- وضع الية ومدى زمني لعملية خصخصة النشاط .
- تشجيع اقامة شركات مساهمة او خاصة لنقل البضائع .
- تطوير البنى التحتية للنشاط ودعمها من قبل الدولة.

جدول (4-17)

المستهدفات الكمية للنشاط

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الحمولة المخططة (الف طن)	3000	3500	4000	4500	5000
المناقيست	1469000	1500000	1440000	1400000	1000000

رابعاً: سكك الحديد

أ-تحليل الواقع

يعد النقل بالسكك الحديد أحد نشاطات النقل المهمة والحيوية ضمن قطاع النقل سواء كان ذلك للمسافرين أو البضائع، حيث يمتاز النقل بواسطة السكك الحديد، ولاسيما بالنسبة للبضائع، بقدرة النقل لمسافات طويلة وبكلف مناسبة نسبيا مقارنة مع الوسائط الاخرى.

يعد العراق من الدول الرائدة في مجال استخدام النقل بواسطة السكك الحديد في المنطقة لما يمتلكة من شبكة كبيرة تغطي أجزاء واسعة من البلد، وأول قطار تم تسييره في العراق كان في حزيران سنة 1914.

كان الاعتماد على شبكة السكك الحديد في نقل المسافرين والبضائع كبيراً عند نشأتها الاولى، ولكن بعد تطور شبكة الطرق بالعراق تحول قسم كبير من نشاط النقل البري من نشاط النقل بالسكك الحديد الى نشاط النقل بالطرق خاصة فيما يتعلق بنقل البضائع، وعليه فإن وجود شبكة سكك حديد فعالة أمر ضروري جداً حيث انها ستساهم والى حد كبير في الحفاظ على شبكة الطرق البرية وخاصة السريعة منها من التلف نتيجة مرور الشاحنات الثقيلة عليها.

بلغت اطوال خطوط السكك الحديد العراقية عام 2011 ما مجموعه (2627) كم منها (2158) كم خطوط رئيسة و(469) كم للخطوط الفرعية. أما عدد القاطرات العاملة فقد بلغ (85) قاطرة من اصل (414) قاطرة و(35) قاطرة مناقلة من أصل (131) و(48) عربة مسافرين من أصل (307) عربة و(2490) شاحنة لنقل البضائع من أصل (9315) شاحنة، في حين بلغ عدد المسافرين خلال عام 2011 ما مجموعه (271299) مسافراً وبلغت أوزان البضائع المنقولة حوالي (703) الف طن. والجدول رقم (4 - 17) يبين إجمالي نشاط السكك الحديد العراقية للمدة 1979 - 2011 ويلاحظ أنه على الرغم من زيادة أطوال خطوط السكة خلال المدة في أعلاه إلا أن نشاط النقل بالسكك قد تراجع بشكل كبير من ملايين المسافرين وملايين اطنان البضائع سنويا الى مئات الالاف لغاية 2007 ثم بدأ ينهض في عام 2011، وكما يتضح ذلك في الجدول الآتي :

جدول رقم (4-18)

اجمالي نشاط السكك الحديد العراقية للمدة 1979 - 2011

السنوات	اطوال الخطوط كم	عدد المسافرين الف مسافر	كمية البضائع المنقولة الف طن	الايرادات المتحققة مليون دينار	
				المسافرين	البضائع
1979	1645	3351	6493	2286	20609
1988	2389	3865	6109	8124	18990
2002	2272	1248	5227	1131	22687
2004	2272	63	439	57	4977
2007	2272	4	165	15	1049
2008	2295	107	257	740	4318
2011	2627	271	703	1974	9766

تعاني أجزاء كبيرة من شبكة السكك الحالية في العراق من التقادم وقدم تصاميمها وعطل أنظمة الاشارات والاتصالات وحالة بعض الخطوط فيها سيئة، مما يؤدي الى إنخفاض السرع التشغيلية لها الى مستويات متدنية وتعريض سلامة الركاب والبضائع الى الخطر، وعليه فقد تمت المباشرة بإعادة تأهيل هذه الخطوط لغرض رفع كفاءتها وزيادة السرع التشغيلية لها وتحسين مواصفاتها، كما أن العمل يجري على إزدواجية الخطوط المفردة لزيادة طاقاتها وتأمين مستوى أكبر من السلامة.

كما تم العمل بنظام إتصال جديد للسيطرة بين المحطات والقاطرات من خلال استعمال أجهزة اللاسلكي للربط بين المحطات وبين القاطرات وهذا النظام يعوض عن المنظومة السلكية القديمة مع وجود النظام العالمي لتحديد الموقع (GPS) لمتابعة حركة القطارات ومعرفة مواقعها.

معظم خطوط السكة العاملة هي بالنظام التياسي، والخطوط العاملة حاليا هي خط بغداد – البصرة وبغداد – سامراء والموصل ربيعة وبغداد – الفلوجة، ومن المؤمل دخول الاجزاء الاخرى المتبقية من الخطوط في أعلاه الى العمل تدريجياً مع تحسن الوضع الامني وإعادة تأهيلها.

العمل يجري على إزدواجية خط بغداد – البصرة وبغداد – الموصل، حمام العليل – صابونية، صابونية – ربيعة فضلا عن تحديث وإعادة تأهيل الخطوط الموجودة حاليا لغرض رفع كفاءة هذه الخطوط وزيادة السرع التشغيلية لها وتحسين مواصفاتها.

أ- التحديات

- منافسة النقل على الطرق بشقيه نقل المسافرين ونقل البضائع للنقل بالسكك الحديد وخاصة بعد تطوير الطرق السريعة والشريانية في العراق.
- عدم تكامل شبكة السكك الحديد في العراق ووجود محاور مهمة غير مغطاة بهذه البنية التحتية الاساسية جدا.
- تقادم اجزاء كبيرة من الشبكة الحالية ومن العربات وعطل انظمة الاشارات والاتصالات.
- تدني السرع التشغيلية بدرجة كبيرة جدا مما يجعلها طاردة لنقل المسافرين والبضائع.
- الاستثمارات الضخمة التي يتطلبها نشاط السكك في بناء الخطوط وتأثيثها بالاشارات والاتصالات وتوفير القاطرات وعربات المسافرين وشاحنات نقل البضائع.
- محدودية امكانات قسم المشاريع في مقر الشركة العامة للسكك الحديد العراقية والتي لا تتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتق الشركة لتنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية.

ج- الإمكانات

يتمتع النقل بالسكك الحديد بفرص كبيرة للتطور والتحديث فمساحة العراق وموقعه الجغرافي الاقليمي وخبرته الطويلة في مجال النقل بالسكك وانشاء بناء الاساسية في معظم مناطق العراق يؤهله للتوسع في شبكة السكك الحديد. ان معظم استيرادات العراق وصادراته في المستقبل تتم من موانئ جنوب العراق ومن موانئ الدول المجاورة وتجارة الترانزيت التي يمكن انعاشها في العراق تتم عبر هذه المنافذ. وحيث ان نقل البضائع لمسافات طويلة وبكميات كبيرة تكون اكفأ واكثر اقتصادية من خلال استغلال واسطة النقل هذه. عليه يمكن تطوير نشاط النقل بالسكك الحديد بدرجة كبيرة مع وجود فرص مائلة لتطويره وتحديثه واستخدام افضل التقنيات في هذا المجال. والاكثر من ذلك فان شبكة النقل العالمية بين الشرق والغرب (شرق آسيا واوربا) سوف لا تتكامل من دون مرورها عبر الاراضي العراقية وهذا سوف يحتم على العراق تطوير البنية التحتية لشبكة النقل الخاصة به ولاسيما شبكة السكك الحديد، لكونها مناسبة ومنخفضة التكاليف للمسافات الطويلة، سواء أراد العراق أن تكون موانئه في الخطة التي تستقبل هذه البضائع أو كانت موانئ الدول المجاورة والقريبة هي الموانئ المستقبلة لها.

لقد تم تقدير كمية بضائع الترانزيت المتوقع نقلها عن طريق الموانئ العراقية الى تركيا وسوريا واوربا بحدود (35) مليون طن سنوياً كحالة إعتيادية و(60) مليون طن كحالة متفائلة وبينت دراسة الجدوى لبناء الفاو الكبير أن هذه الكمية من بضائع الترانزيت تتطلب إنشاء خط سكة مزدوج خاص للنقل، مع ضرورة وجود شبكة جيدة من السكك في سوريا وتركيا واتخاذ الاجراءات الضرورية للتفاهمات السياسية واجراءات تحرير التجارة في العراق والدول التي ستمر بها البضائع.

ان التوسع في شبكة النقل بالسكك الحديد سوف يساعد في تخفيف الضغط على نقل البضائع على الطرق السريعة والطرق الشريانية بين المدن وما يترتب على ذلك من الحد من الاضرار التي تصيب هذه الطرق نتيجة الحمولات الكبيرة التي تمر عليها في الكثير من الحالات والتي تزيد عن الحمولات المحورية المقررة.

د- الرؤية:

"نظام للنقل بالسكك تنافسي وتكاملي مع نظام النقل على الطرق"

د- الاهداف

الهدف الاول : تحديث منظومة السكك الحديد وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية .

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة طاقات النقل بالسكك للمسافرين والبضائع وحسب المؤشرات الكمية الواردة في الجدول(4 - 18).
- إكمال إزدواجية الخطوط المفردة.
- تنفيذ محاور جديدة بمواصفات عالية.
- إلغاء جميع تقاطعات خطوط السكة مع الطرق.
- تجهيز شبكة السكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة لنقل المسافرين والبضائع بما يلبي حاجة السكان والاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل الموجود منها حاليا.
- تحديث منظومات الاتصالات والاشارات في شبكة السكك الحالية والتي ستنفذ في السنوات القادمة بما فيها منظومة الاتصالات مع الاقمار الصناعية التي هي قيد التنفيذ حاليا التي تحدد موقع القطارات في اي وقت لاغراض تلافي الحوادث وعطلات القطارات.
- تخصيص الاستثمارات اللازمة لتطوير وتحديث نشاط النقل بالسكك الحديد وانشاء المشاريع الجديدة.
- اعادة تشكيل الهيئة العامة لتنفيذ مشاريع السكك الحديدية لتأخذ على عاتقها مسؤولية تنفيذ المشاريع واحالتها على الشركات المتخصصة في هذا المجال او تأهيل الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل (الموجودة حاليا) لتكون متخصصة بتنفيذ اعمال السكك فقط.
- تنمية وتطوير الملاكات الهندسية والفنية في السكك في تنفيذ وانشاء مشاريع السكك بالامكانات الوطنية الذاتية وتامين متطلبات ومعدات انشاءات السكك التخصصية بما يؤمن خلق ملاكات وطنية متخصصة عالية الكفاءة في هذا المجال.
- تطوير وتحديث معهد السكك وتطوير اساليب عمله.

الهدف الثاني : تقليل زمن الرحلة وتامين السلامة

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة سرعة قطارات المسافرين لتكون (140) كم/ساعة بالمرحلة الاولى و(250) كم/ساعة بالمرحلة الثانية.
- كهربة السكك الحديد.
- الغاء جميع تقاطعات السكة مع الطرق.

الهدف الثالث : تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب

وسائل تحقيق الهدف

- تعزيز الربط السككي مع دول الجوار وبما يخدم المصالح الوطنية.

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي

وسائل تحقيق الهدف

- طرح مشاريع السكك الاستراتيجية للاستثمار الخاص المحلي والاجنبي على وفق نظام BOT أو الدفع بالاجل بعد اقراره أو باي صيغة استثمارية اخرى تلبي المصلحة الوطنية.
- تعزيز دور القطاع الخاص في عمليات التشغيل والادارة وتقديم الخدمات لانشطة السكك.
- بناء شراكات لتنفيذ وادارة وتشغيل خطوط السكك المشتركة مع دول الجوار كوسيلة لبناء قناة جافة للتجارة الترانزيت ونقل المسافرين بين شرق اسيا واوربا.
- إجازة القطاع الخاص بفتح وكالات النقل بالسكك لاستقطاب طلبات النقل بهذه الواسطة.

جدول (4-19)

الاهداف الكمية لنشاط السكك الحديد لخطة التنمية 2013 -2017

السنة	الزيادة في اطوال محاور خطوط السكة (كم)		الزيادة في أطوال شبكة خطوط السكك الرئيسة والفرعية وخطوط المحطات (كم)		الزيادة في طاقات نقل المسافرين (مليون مسافر)		الزيادة في طاقات نقل البضائع (مليون طن)	
	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي	سنويا	المجموع التراكمي
2012	---	1931	---	2915	---	1	---	4
2013	---	1931	369	3284	0.5	1.5	1	5
2014	---	1931	200	3484	1	2.5	1	6
2015	400	2331	1400	4884	4.2	6.7	38	44
2016	1000	3331	2400	7284	23	29.7	58	102
2017	1500	4831	3375	10659	35	64.7	233	335

خامساً: الموانئ

أ- الواقع

تعد البصرة المنفذ المائي الوحيد للعراق الى العالم الخارجي وبذا يمثل هذا الموقع مركزاً جيوستراتيجيا مهما للعراق وتفاعله مع العالم الخارجي وادائه الاقتصادية في تامين جزء مهم من حاجاته من الواردات وكذلك منفذ اساسي لتصدير النفط الخام وبقية المنتجات العراقية على قلتها حاليا.

لذا فلقد كان لنشاط الموانئ والنقل البحري اهتمام على مدار الحقب التعاقبية في العراق ولاسيما في عقد السبعينيات من القرن الماضي واصبح هذا الموقع مركزا للانشطة الاقتصادية المرتبطة بفعاليتي الاستيراد والتصدير.

نشاط الموانئ يعمل ويدار بشكل كامل من قبل الدولة من خلال الشركة العامة لموانئ العراق. ويمتلك العراق حالياً أربعة موانئ تجارية ومنصتين عاملتين لتصدير النفط. يبلغ عدد ارصفة الموانيء التجارية حالياً (46) رصيفاً بطاقة (16.650) مليون طن سنوياً. والجدول رقم (4 - 20) يبين الموانيء العراقية التجارية وعدد الارصفة في كل ميناء والاعماق المتاحة حالياً في واجهات ارصفتها.

جدول (4-20)

الموانئ العراقية التجارية وعدد الارصفة في كل ميناء

اسم الميناء	الطاقة (مليون طن سنويا)	عدد الارصفة	الاعماق المتاحة في واجهات الارصفة (م)
ام قصر	7.5	22	12 - 7.5
خور الزبير	6.4	12	8 - 4
ابو فلوس	0.5	3	6
المعقل	2.250	9	9 - 8
المجموع	16.650	46	

بلغت كميات البضائع التي تم مناولتها في الموانئ التجارية العراقية في عام 2011 ما مجموعه (12.8) مليون طن وحيث أن الطاقة المتاحة لارصفة الموانيء العاملة فعلاً هي بحدود (16.650) طن سنوياً. عليه فإن هنالك طاقات متاحة وغير مستغلة. ويتطلب الامر الوقوف على كميات الاستيرادات والصادرات للعراق لكل من الموانيء العراقية ومن موانيء الدول المجاورة والقريبة لغرض الوقوف على الارقام الاجمالية وفي حالة كونها أكبر من (12.8) طن سنوياً. عليه فان الامر يتطلب النظر في استغلال هذه الطاقات غير المستغلة حيث يمكن أن يكون السبب في هذه الحالة عزوف البواخر عن الرسو في الموانيء العراقية وقيامها بالرسو في موانيء الدول المجاورة. وبذلك يتوجب دراسة سبل جذب هذه البواخر الى الموانيء العراقية. أو دراسة رفع كفاءة أداء الموانيء من خلال تاثيث وتجهيز أرصفة الموانيء بالمعدات الضرورية اللازمة للمناولة ومعدات ووسائط النقل داخل الميناء وربطها بشبكة النقل الوطنية بصورة تكون فيها كلف النقل مناسبة.

على الرغم من ضخامة نشاط الموانئ في العراق فان ما يحققه من فوائض مالية سنويا لم يتجاوز(69) مليار دينار عام 2011 ولم يتجاوز بافضل الحالات عن (82) مليار دينار عام 2005 وذلك لعدم تطور عمليات الادارة والتشغيل وتقادم الكثير من المعدات وتشغيل بحدود (10) الاف منتسب اكثر من نصفهم فائض.

ب- التحديات

- تجابه الموانيء العراقية منافسة قوية من قبل موانيء الدول الاقليمية والمجاورة.
- محدودية الاعماق الحالية للممرات الملاحية وواجهات الارصفة والتي تتراوح ما بين (7.5 - 12) م مما يحد من امكانية استقبالها للبواخر العملاقة.
- تخلف انظمة ادارة وتشغيل الموانئ العراقية وعدم استخدام الانظمة الحديثة والالكترونية في مجالي الادارة والتشغيل وعدم مواكبة اخر التطورات العالمية في هذا المجال.
- كثرة الفوارق في الممرات الملاحية وبالاخص المؤثرة في دخول البواخر القادمة للموانئ العراقية وخروجها.
- النقص في الوحدات البحرية ومعدات الموانئ الاختصاصية ومعدات مناولة البضائع وتقادم الموجود منها حاليا.
- تدني الاستثمارات الحكومية الموجهة لنشاط الموانئ بالنسبة للحاجة حيث لم يتجاوز اجمالي الاستثمارات الموجهة لهذا النشاط خلال المدة 2011 - 2007 عن (460) مليار دينار، ولم يتجاوز حجم المصروف منها عن (40 %) فضلا عن عزوف القطاع الخاص للاستثمار في تنفيذ البنى التحتية للنشاط.
- تدني مستوى تاهيل الملاكات العاملة في هذا القطاع وعدم التناسب بين الكوادر الفنية والكوادر الإدارية ووجود فائض كبير من العمالة المستخدمة مما يؤثر بمجمله سلباً في كفاءة أداء النشاط.

ج- الامكانات

- العجز الكبير بين الطاقات التصميمية للارصفة الحالية والتي هي بحدود (15) مليون طن سنويا والطلب المتوقع من الاستيرادات والصادرات للعراق مستقبلا والتي تم تقديرها بـ (53) مليون طن في سنة 2018.
- وجود جبهة بحرية ضمن المياه الاقليمية للعراق تسمح بانشاء ميناء يستقبل بواخر تجارية عملاقة تصل حمولتها الى (120) الف طن وتحويل الموانئ العراقية من موانئ ثانوية الى موانئ رئيسة بما يعزز موقع العراق الجغرافي كحلقة لربط بين الشرق والغرب وتعزيز تجارة الترانزيت مع بقاء الحاجة الى تطوير البنية التحتية لشبكة السكك الحديد باتجاه خدمة هذا الهدف.

د- الرؤية

موانئ رئيسة وثانوية تلبي بفعالية احتياجات العراق من الاستيراد والتصدير وقادرة على التنافس مع موانئ الدول المجاورة والقريبة ونقطة انطلاق العراق لتقنية الجاذبة لربط بين آسيا وأوربا وتركيا وسوريا.

هـ- الاهداف:

الهدف الاول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية.

وسائل تحقيق الهدف :-

- تخصيص المبالغ اللازمة لتطوير وتوسيع وتحديث الموانئ الحالية وعرضها للاستثمار وحسب المؤشرات الكمية في الجدول (4 - 21)

جدول (4-21)

الطاقات التصميمية الحالية لارصفة الموانئ العراقية والمستهدفة لعام 2017

اسم الميناء	2012		الارصفة المتوقع اضافتها خلال سنوات الخطة 2013-2017	2017	
	عدد الارصفة	الطاقة مليون طن / سنة		عدد الارصفة	الطاقة مليون طن / سنة
ام قصر	22	7.5	19	41	14
خور الزبير	12	6.4	13	25	10.650
ابوفلوس	3	0.5	-	3	0.750
المعقل	9	2.250	5	14	3.6
المجموع	46	16.650	37	83	29

- التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة لتقديم الاستشارات والمقترحات والحلول لرفع كفاءة وتطوير أداء الشركة العامة لموانئ العراق، بما فيه دورها كمنظم ومراقب لاداء القطاع الخاص، لتكون قادرة على منافسة الشركات الأخرى في الدول المجاورة والقريبة.

- تعميق وحفر وتاثيث القنوات الملاحية المؤدية للموانيء واقامة منظومات سيطرة تلفزيونية والكترونية على حركة البواخر والسفن فيها.
- انتشال الغوارق كافة من الممرات الملاحية في خور عبد الله وخور الزبير وشط العرب وشط البصرة وكما مبين في الجدول (4 – 22)

جدول (4-22)

المستهدفات الكمية لنشاط الموانئ في انتشال الغوارق للسنوات 2012 - 2017

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
ام قصر	1						
خور الزبير	2						
قناة خور عبد الله	1						
شط العرب	2						
المجموع	6	3	3	3	4	4	23

- تحديث الموانيء من ناحية خدمات الاسكان والمياه والخدمات العامة للمستوردين والمصدرين والعاملين في الموانيء.

الهدف الثاني : استغلال الطاقات المتاحة غير المستغلة للموانئ الحالية

وسائل تحقيق الهدف :-

- تحديث وتعزيز اسطول الوحدات البحرية التي تقدم الخدمات البحرية للموانيء على أن يشمل هذا التحديث الحفارات البحرية والساحبات وبواخر الاشارة وبواخر الادلاء وزوارق الركاب وزوارق الربط وزوارق العمل.
- إدخال الانظمة الحديثة والالكترونية في مجال الادارة والتشغيل لنشاط الموانيء.
- تهيئة مستلزمات الخدمات البحرية للموانيء النفطية (ميناني البصرة والعميق) ومرفأ الغاز السائل في خور الزبير.
- تحديث معدات المناولة الارضية للارصفة بما يحقق القدرة على مناولة البضائع بالحدود المطلوبة.

الهدف الثالث : انشاء موانئ رئيسة منافسة لموانئ دول الجوار

وسائل تحقيق الهدف :-

- انشاء ميناء الفاو الكبير وحسب المستهدفات الكمية الواردة في الجدول (4 - 23)

جدول (4 – 23)

المستهدفات الكمية لانشاء ميناء الفاو الكبير

البيـــان		عام 2018	عام 2038
ارصفة حاويات	عدد الارصفة	10-11	22
	طن / سنة	3000000	7000000
ارصفة البضائع العامة	عدد الارصفة	6-7	22
	طن / سنة	10000000	40000000

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لنشاط الموانئ

وسائل تحقيق الهدف :-

- انشاء البنى التحتية وتشغيلها وتقديم الخدمات
- تشغيل ارصفة الحاويات
- تنفيذ مشاريع التطوير والتوسيع من خلال الاستثمار وبالطرق الملائمة منها :
  - انشاء ميناء الفاو الكبير
  - إنشاء (13) رصيفاً متعدد الاغراض في ميناء ام قصر بطاقة تصميمية (3750) ألف طن / سنة.
  - انشاء (4) أرصفة حاويات في ميناء أم قصر بطاقة تصميمية (2000) الف طن / سنة.
  - إنشاء (13) رصيفاً متعدد الاغراض في ميناء خور الزبير بطاقة تصميمية (4250) الف طن / سنة.

- إستثمار رصيف العامر في الفاو بطاقة (100) ألف طن / سنة.
- ادارة وتشغيل وتطوير ميناني المعقل وأبو فلوس.
- أعمال تقديم الخدمات مثل الاقلاع والارساء وتقديم الخدمات للبواخر داخل الميناء.
- تشغيل أرصفة الموانئ، وخاصة أرصفة الحاويات.

الهدف الخامس: رفع كفاءة العاملين في الموانئ

وسائل تحقيق الهدف

- اعداد خطة شاملة لتطوير وتأهيل ملاكات الموانئ، وبناء ملاكات جديدة مؤهلة وتفعيل معهد التدريب في الموانئ.
- اعادة النظر بالاعداد الفائضة من العمال والموظفين
- اعادة النظر بالاجور واسعار الخدمات التي تقدمها الموانئ العراقية وبما يتناسب مع ضمان القدرة التنافسية مع الموانئ المجاورة.

سادساً: النقل البحري

أ- تحليل الواقع

يمتلك العراق حالياً (3) بواخر ومن المؤمل تعزيزها ببواخر أخرى من خلال شراء بواخر جاهزة أو تصنيع بواخر جديدة. إن نشاط النقل البحري من النشاطات المهمة والمربحة في الوقت نفسه وإن الهدف من دعمه في هذه المرحلة هو إنشاء نواة لاسطول بحري عراقي وبمجرد تكوين هذه النواة فإن التوسع في بناء الاسطول سيكون من خلال الايرادات الذاتية والارباح التي ستحققها بواخر نواة هذا الاسطول.

يجري العمل حالياً على عقد إتفاقيات للنقل المشترك مع شركات النقل البحري العالمية لنقل صادرات واستيرادات العراق وتوفير فرص العمل والتدريب للكوادر العراقية.

أما في مجال النقل النهري فالعمل شبه متوقف بسبب الوضع الامني وشحة المياه وقلة الغواطس في الانهار وحاجتها الى الكري فضلاً عن وجود العوائق في مجرى الأنهار من بقايا الجسور المتضررة بسبب الحروب السابقة وبسبب إنشاء الجسور الوقتية والعائمة وجسور الخدمة. وسيكون النظر بإعادة الحياة لهذا النشاط مرتبط بزوال المسببات في أعلاه.

يبلغ عدد منتسبي الشركة العامة للنقل البحري المسؤولة عن ادارة وتشغيل هذا النشاط (2420) منتسباً وبالرغم من توقف نشاط الشركة العامة للنقل البحري وتوقف عمل الكوادر في الشركة الا أن هنالك أعداداً من المنتسبين من هم فائض عن حاجة الشركة والذين تم تعيينهم بعد عام 2003 حيث يشكلون عبئاً على كاهل وميزانية الشركة.

ب- التحديات

- الحاجة الى استثمارات كبيرة نوعا ما في بداية الامر فقط لتكوين نواة لاسطول بحري عراقي جديد يضم بواخر لنقل الحاويات وبواخر للحمولات المتنوعة والخل.
- بناء السفن حسب الطلب يستغرق وقتاً ويتطلب توفير تخصيصات مناسبة لذلك.

ج- الامكانات

- امتلاك الشركة ملاكات فنية ذات خبرات متراكمة
- وجود ارصفة نهرية بطاقات مختلفة تتراوح بين (330) الف طن الى (500) الف طن في بغداد، كوت، العمارة، بصرة و14 جنيبة نهرية بطاقات مختلفة.

د- الرؤية

"تعزيز دور الناقل الوطني في تأمين تجارة العراق"

هـ- الاهداف

الهدف الاول: رفع قدرة الناقل الوطني في تأمين عمليات الاستيراد والتصدير العراقية

وسائل تحقيق الهدف

- تأمين الاستثمارات اللازمة لزيادة عدد البواخر التجارية لنقل البضائع والمسافرين وكما مبين في الجدول (4 - 24)

جدول (4 - 24)

المستهدفات الكمية لنشاط النقل البحري خلال سنوات الخطة 2013 - 2017

المستلزمات	الطاقة	العدد المطلوب	توزيع البواخر حسب السنوات				
			2013	2014	2015	2016	2017
بواخر صب	50 الف طن	8	3	1	2	2	-
بناء بواخر متعددة الاغراض	15 - 20 الف طن	2	1	-	1	-	-
بواخر حاويات	1000 - 2000 حاوية	4	3	1	-	-	-
شراء بواخر نقل مسافرين	15 - 20 الف طن	2	-	1	-	1	-
شراء بواخر رورو	5 - 8 الف طن	3		1	1	1	-
المجموع		19	7	4	4	4	-

الهدف الثاني : دعم دور القطاع الخاص في النشاط البحري

وسائل تحقيق الهدف

- اشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في عمليات التشغيل للشركة في انشطة النقل البحري

سابعاً- الطيران المدني

يتمثل نشاط الطيران المدني بنشاط كل من المنشأة العامة للطيران المدني والشركة العامة للخطوط الجوية العراقية. نشاط المنشأة العامة للطيران المدني يشمل المطارات في انحاء العراق كافة ، أما نشاط شركة الخطوط الجوية العراقية فيشمل النقل الجوي بواسطة الطائرات التابعة لهذه الشركة.

أ- تحليل الواقع

يعنى نشاط المنشأة العامة للطيران المدني بشؤون الطيران المدني بشكل عام في العراق وعمليات إدارة الحركة الجوية المدنية وعمليات النقل الجوي التجاري الداخلي والخارجي. لدى العراق حاليا ستة مطارات دولية هي (بغداد والموصل والبصرة واربيل والسليمانية والنجف) والعمل جار لتاهيل وتحديث مطارات بغداد والموصل والبصرة.

- مطار بغداد الدولي : يتكون مطار بغداد الدولي من ثلاثة ميان (سامراء، بابل، نينوى) سعة كل منها (2.5) مليون مسافر سنوياً ويحتوي كل مبنى على (6) جسور هوائية لوقوف الطائرات. يحتوي المطار على مدرجين لهبوط واقلاع الطائرات الاولى بطول (4) كم وعرض (60) متراً والثانية بطول (3.3) كم وعرض (45) متراً مع طريقين للزوغان الاول بطول (4) كم وعرض (45) متراً والثاني بطول (3.3) كم وعرض (30) متراً. وساحة لوقوف الطائرات. كما يحتوي المطار على أبنية (الرقابة الجوية، الاتصالات، الاطفاء، البدالة، المخازن) وبناية لوقوف السيارات والمطار مجهز بالاجهزة كافة التي تؤمن سلامة الحركة الجوية وتقدم الخدمات للمسافرين.
- مطار البصرة الدولي : يتكون من بناية واحدة سعتها (2) مليون مسافر سنوياً ويحتوي على (5) جسور هوائية لوقوف الطائرات ويحتوي المطار على مدرجة بطول (4) كم وعرض (60) متراً مع طريق زوغان بطول (4) كم وعرض (45) متراً وساحة لوقوف الطائرات. كما يحتوي المطار على أبنية (الرقابة الجوية والاتصالات) والمطار مجهز بالاجهزة كافة التي تؤمن سلامة الحركة الجوية وتقديم الخدمات الى المسافرين.
- مطار الموصل : يتكون من بناية واحدة سعتها (500) ألف مسافر سنوياً ومدرج بطول (2.8) كم وعرض (45) متراً وساحة لوقوف الطائرات تتسع لـ (3) طائرات كما تحتوي على بناية الرقابة الجوية والاتصالات والمطار مجهز باجهزة تؤمن سلامة الحركة الجوية وتقدم الخدمات للمسافرين.
- مطار السليمانية الدولي: وهو مطار دولي صنف (CAT I) مكون من الجانبين الجوي والأرضي ويتكون الجانب الجوي من مدرج بطول (3.5) كم وعرض (45) متراً مع طريق الزوغان الموازي بطول (3.5) كم وعرض (30) متراً فضلا عن طرق زوغان فرعية اخرى وساحة لوقوف الطائرات سعة (3) طائرات. أما الجانب الأرضي من المطار فيشمل بناية المسافرين ذات مستوى واحد وبسعة تقريبية (350) ألف مسافر / سنة، ومستودع للوقود.

مطار أربيل الدولي: وهو مطار دولي صنف (CAT I) مكون من الجانبين الجوي والأرضي و يتكون الجانب الجوي من مدرج بطول (2.8) كم وعرض (30) متراً مع ساحة لوقوف الطائرات بسعة (5) طائرات مع طرق زوغان فرعية اخرى. أما الجانب الارضي من المطار فيشمل بناية مسافرين صغيرة ذات مستوى واحد وبسعة تقريبية (150) ألف مسافر / سنة، ومستودع للوقود وأبنية لسيارات الاطفاء والمعدات الارضية فضلا عن بناية الكهرباء.

مطار النجف الدولي: يتكون من بناية المسافرين بسعة (3) مليون مسافر / سنة، ساحة لوقوف الطائرات تتسع لـ (4) طائرات، ويبلغ طول مدرجه (3) كم وعرضه (45) متراً.

تعد شركة الخطوط الجوية العراقية الناقل الوطني فيما يتعلق بالنقل الجوي، تاسست في عام 1988. ارتبط نشاط النقل الجوي الذي تاسس في 1/ 29 /1946 إدارياً بمصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية.

على الرغم من التحسن النسبي الذي شهده نشاط الطيران المدني خلال السنوات الاخيرة إلا إنه لايزال بحاجة إلى الكثير من التطوير بما يحقق توفير النقل الجوي الدولي والداخلي المريح وضبط مواعيد إقلاع الطائرات وتخفيض اسعار تذاكرها. والجدولان(4 - 25) و(4 - 26) يبينان واقع نشاط الخطوط الجوية العراقية للمدة 2010 و2011.

جدول رقم (4-25)

عدد المسافرين وكمية الشحن الوارد والصادر خلال عامي 2010 و 2011

البيانات	2010			2011		
	المخطط	الفعلي	نسبة التحقق	المخطط	الفعلي	نسبة التحقق
النقل الدولي (مسافر)	367680	361606	99%	514752	445912	86%
النقل الداخلي (مسافر)	79037	52648	66%	102748	43381	42%
الشحن الوارد طن	39513	8272	21%	55318	7916	14%
الشحن الصادر طن	252	128	51%	353	400	113%

جدول (4 - 26)

الرحلات القادمة والمغادرة وكذلك عدد المسافرين القادمين والمغادرين خلال عامي 2011 و 2012

ت	البيان	2011			لغاية 2012/5/31		
		المخطط	الفعلي	نسبة التحقق	المخطط	الفعلي	نسبة التحقق
1	حركة الرحلات القادمة	12310	11589	% 94	5473	6477	% 118
2	حركة الرحلات المغادرة	12310	11625	% 94	5491	6477	% 118
3	المسافرون القادمون	899629	855423	% 95	366530	521040	% 142
4	المسافرون المغادرون	900783	862372	% 96	372449	509653	% 137

ب- التحديات

- البطء في تنفيذ اعمال اعادة تاهيل المطارات الحالية.
- عدم امتلاك الشركة لاسطول جوي متكامل واقتصاره على عدد محدود من الطائرات المملوكة والمستاجرة وقدم هذه الطائرات.
- تضخم في اعداد الملاكات غير المتخصصة بما يؤثر في اداء الشركة ونتائجها المالية.
- عدم استيفاء بعض اساليب ادارة وتشغيل الخطوط الجوية العراقية للشروط الدولية.

ج- الامكانات

- الطلب المتنامي على النقل الجوي.
- موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب.
- وجود مقومات متنامية للسياحة الدينية .

د- الرؤية

طيران وطني مربح آمن تنافسي

د- الاهداف

الهدف الاول: تعزيز دور الناقل الوطني في النقل الجوي

وسائل تحقيق الهدف

- تاهيل المطارات الموجودة حاليا.
- انشاء مطارات جديدة في المناطق ذات الطلب العالي ومناطق الجذب السياحي ولاسيما السياحة الدينية كمطار الفرات الاوسط.
- اعادة بناء الاسطول الجوي العراقي بطائرات حديثة.
- تاهيل وتطوير الملاكات الحالية ورفد الشركة بملاكات شابة جديدة.
- تطوير وتحديث معهد الطيران المدني.
- ضمان شروط الامان والسلامة في الناقل الوطني.
- الالتزام بالشروط والمتطلبات الدولية الخاصة بمعايير الامان والسلامة وضبط مواعيد الاقلاع والهبوط.

الجداول الثلاثة الاتية تبين مستهدفات الخطة من حيث تنامي اسطول النقل الجوي العراقي وحركة الطائرات واعداد المسافرين وكميات الشحن الصادرة والواردة:

جدول (4 - 27)

المستهدفات الكمية لنشاط الطيران المدني خلال سنوات الخطة 2012 - 2017

السنة	عدد الطائرات		عدد المسافرين	
	هابطة	مغادرة	قادمين	مغادرين
2012	13906	13906	992301	1008847
2013	16223	16223	1129170	1155431
2014	18540	18540	1266039	1302015
2015	20857	20857	1402908	1448599
2016	23174	23174	1539777	1595183
2017	25491	25491	1676646	1741767

جدول (4 - 28)

عدد الطائرات المتوقع اضافتها الى الاسطول الجوي العراقي خلال سنوات الخطة

انواع الطائرات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
طائرات ذات المديات الطويلة	3	2	2	5	3	15
طائرات ذات المدى المتوسط	5	4	3	5	2	19
طائرات الشحن	-	-	2	2	2	6
المجموع	8	6	7	12	7	40

جدول (4 - 29)

المخطط للنقل الدولي والداخلي للخطوط الجوية العراقية للسنوات الخمس القادمة

ت	السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	النقل دولي (مسافر)	500940	1083252	1516552	1971517	2464397	2710836
2	النقل الداخلي (مسافر)	48036	173643	225735	293455	366819	403500
3	الشحن الوارد (طن)	47436	108423	151792	346085	795997	1034796
4	الشحن الصادر (طن)	924	692	969	1259	1574	1732

الهدف الثاني : تعزيز دور القطاع الخاص

وسائل تحقيق الاهداف

- دراسة امكانية احالة المطارات الجديدة او التوسعات في المطارات الحالية على اساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص سواء كتنفيذ وتسليم او تنفيذ وتشغيل وتسليم او تنفيذ وتشغيل وصيانة وتسليم.
- فسح المجال للقطاع الخاص للعمل ادارة وتشغيل المرافق الخدمية في المطارات وعلى اسس استثمارية.

4-3-2 قطاع الاتصالات

يضم قطاع الاتصالات انشطة الاتصالات والبريد والانترنيت وتكنولوجيا المعلومات.

أولا : الاتصالات

أ- تحليل الواقع

نظرا للدور المهم الذي يلعبه قطاع الاتصالات في المجالين المدني والعسكري فقد تعرضت البنى التحتية لهذا القطاع. خلال الحروب المتعاقبة التي مر بها العراق الى ضربات قاصمة أدت الى تدميرها بشكل شبه كامل. كما أدى تدهور الوضع الامني والاعمال الارهابية والتخريبية منذ عام 2003 الى توقف أعمال الصيانة وإعادة التاهيل للبنى التحتية في المناطق الساخنة وفي الامنة خاصة شبكة الهاتف الارضي.

من ناحية أخرى فإن تشكيل هيئة الاعلام والاتصالات وسحب أغلب الصلاحيات والمسؤوليات من وزارة الاتصالات وإناطتها الى هيئة الاعلام والاتصالات قد أدى الى تكوّن تنفيذ سياسة إتصالات واضحة في العراق خلال المدة 2003 – 2011 وكان التخبط واضحاً في هذا المجال من حيث نوعية المشاريع التي يتم إقتراحها والتفاوض المستمر في تحديد الاولويات بينها.

كان العراق يمتلك (285) بدالة الكترونية في عام 2002 موزعة على المحافظات كافة وكان عدد الخطوط الهاتفية حوالي (1.183) مليون خط والكثافة الهاتفية لكل 100 شخص لعموم العراق بحدود (4 %) واصبح عدد البدالات في عام 2011 (331) بدالة وعدد الخطوط الهاتفية (1.956) مليون خطا والكثافة الهاتفية لكل 100 شخص (8.6 %) لعموم العراق و (10 %) لمحافظة بغداد . وكما مبين في الجدول (4 - 30)

جدول (4 - 30)

المؤشرات الرئيسة لقطاع الاتصالات للمدة من 2002 - 2017

المؤشرات / السنة	عدد البدالات	الهواتف الكلية (بالالاف)
2002	285	1183
2003	279	1128
2008	296	1525
2009	310	1650
2010	315	1720
2011	331	1956
2012	345	2191
2017	360	3366

اما نشاط خدمات الشبكة الدولية (الانترنت)، وهي خدمة دخلت مؤخرا في العراق، فقدبلغ عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع العام في عام 2001 (19) مركزا وبلغت في عام 2003 (55) مركزا وانخفضت الى (26) مركزا في عام 2006 جراء الظروف الأمنية التي مربها العراق اما عدد مراكز الخدمة المفتوحة للقطاع الخاص فقد بلغ (30) مركزا خلال عام 2003 وانخفضت الى (15) مركزا في عام 2005 ثم الى (5) مراكز في عام 2006 للسبب المشار اليه انفا.

وهناك مشاريع تنموية لتفعيل دور الخدمة المفتوحة، منها مشروع الكوابل الضوئية وشبكة الألياف الضوئية العرقية إلى المنازل(FTTH) وهناك مشروع لإنشاء شبكة محلية واسعة(LAN-WAN) لربط مواقع شبكات الانترنت في بغداد والمحافظات لتحسين جودة خدمات الأنترنت والاتصالات وبكلفة تناسب دخل المواطن بغية شمول شرائح أوسع من المجتمع.

هناك مشروع بوابات النفوذ للإنترنت الذي يعتبر من المشاريع الإستراتيجية لبناء شبكة وطنية متطورة لغرض تسويق خدمات الأنترنت بسعات كبير من خلال تلك البوابات. بالأضافة الى مشروع توسيع شبكة مشروع الحكومة الألكترونية بإستخدام تقنية الـ (Wimax). وتجري حاليا إقامة مشاريع (الطب عن بعد)، (التربية الريادي)، (نظام المعلومات الجغرافي GIS)

وفيما يتعلق بالواقع الحالي لشبكة الهاتف النقال، فبالرغم من تأخر دخول هذه التقنية الى العراق لغاية عام 2003 إلا ان عدد الخطوط الفعلة قد تزايد بشكل كبير حيث بلغت (25.3636)مليون خطا عام 2011 ونسبة تغلغلية هذه الشبكات تراوحت مابين 40 % - 95 %. ولعل السبب الرئيس وراء ذلك هو رخص ثمن بطاقة الاشتراك (SIM) وتعطل خدمات الهاتف الأرضي ورغبة المواطن في اقتناء الهاتف النقال واستخدامه كظاهرة حضارية والاستفادة من مميزاته. وهناك دعم من قبل القطاع العام لخدمة الهاتف النقال من خلال مشروع (منظومة الإتصالات اللاسلكية-WLL) الذي يهدف الى تامين خدمات صوتية ومعلوماتية وتحديد المواقع الجغرافية(GPS) عند الحاجة وبكلفة إقتصادية من الممكن إعتمادها في دوائر الدولة لوجود خاصية تقسيم الخطوط الى مجاميع. وهناك ايضا مشروع (الرخصة الرابعة) الذي تجري بصدده المفاوضات مع هيئة الإعلام والإتصالات لتخصيص الحزم الترددية المتطلبة لتنفيذ المشروع الذي بدوره سيساهم في تقليل اجور الهاتف النقال الى حد كبير فيما اذا تم تفعيله.

ان مستوى تقديم هذه الخدمة لا تزال دون المستوى المطلوب ويتطلب الامر بذل مزيد من الجهود لتامينها بشكل كفوء سواء كان لدوائر الدولة او للمواطنين. وللاستفادة من موقع العراق الجغرافي وتعزيز دوره كحلقة ربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب فإن العمل جار على ربط العراق بالدول المجاورة بشبكة من المحاور والكابلات الضوئية، والذي بدوره سيعزز دور خدمات الشبكة عالميا. ومن اهم هذه المشاريع مشروع (الربط بالكوابل البحرية) ومشروع (بوابات النفوذ الدولية) التي بامكانها تمرير (308) مليون مكالمة/دقيقة شهريا من خلال منظومة رئيسة موزعة في ثلاث مواقع مركزية (بغداد، موصل، بصرة)، وعلى صعيد الاتصالات الفضائية فالعراق قادم على مشروع سيادي كبير (القمر الصناعي) لتقديم خدمات الاتصالات الدولية والمعلوماتية والبث التلفزيوني والإذاعي والذي سيدعم مشروع الحكومة الألكترونية بصورة كبيرة ويتم حاليا التنسيق مع الاتحاد الدولي للإتصالات والمنظمات الدولية لتحديد إمكانية الحزم الترددية ودراسة المواقع المدارية المخصصة للعراق في الإتحاد الدولي للإتصالات(ITU).

إن قطاع الاتصالات أصبح من القطاعات المهمة والمربحة في الوقت نفسه ويمكن من خلال نشاطات هذا القطاع تعزيز إيرادات الدولة بشكل كبير. كما أن المجال مفتوح بشكل واسع للقطاع الخاص للمساهمة في بناء وتشغيل كثير من مشاريع هذا القطاع من خلال عقود شراكة أو من خلال الاستثمار الكامل مع بقاء حق الدولة في الاشراف والتنظيم عليه.

إن الاطار العام الذي إعتمدته إستراتيجية الاتصالات في العراق خلال المدة المقبلة هو مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها والاستراتيجية العربية العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2007 – 2012، وخطة العمل الاقليمية لبناء مجتمع المعلومات في دول منظمة الاسكوا والاهداف الإنمائية للألفية.

ويبين التقرير الثاني للمؤشرات الوطنية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء في اب 2012، بان المؤشرات المعتمدة هي :

- عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف النقال لكل 100 شخص.
- عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل 100 شخص.

والجدول (4 – 31) يبين المؤشرات المعتمدة وقيمها لسنوات الأساس والقيم المستهدفة لعام 2017، حيث نلاحظ ارتفاع الكثافة الهاتفية لعام 2011 إلى (6.8 %) قياسا بعام 1990 حيث كانت تشكل (5.6 %) مقابل تحقق تطور سريع جدا في استخدام الهاتف النقال وتملك الأسر للحاسبات الشخصية واستخدام الستلايت.

جدول (4 - 31)

المؤشرات المعتمدة وقيمها لسنوات الأساس والقيم المستهدفة للأعوام (2012-2017)

المؤشر	رقم الاساس	سنة الاساس	الرقم الحالي	السنة	المستهدف لعام 2017
عدد خطوط الهاتف الثابت لكل (100) شخص	% 5.6	1990	6.8%	2011	% 25
نسبة الاسر التي تمتلك حاسبة شخصية	% 3.6	2004	18.1%	2008	% 20
نسبة الاسر التي تستخدم الستلايت	% 32	2004	88.3%	2007	% 100

ب- التحديات

- انهيار البنية التحتية لشبكة الاتصالات وتقادم أجهزتها.
- انخفاض نسب التنفيذ من التخصيصات لهذا النشاط.
- تعذر القيام بأعمال الصيانة للشبكة الهاتفية الأرضية في المناطق الساخنة.
- عدم تشريع قانون خاص بالاتصالات والخاص باستخدام وحجز الحزم الترددية .

ج- الإمكانات

- وجود التخصيصات المالية الكافية لحاجة المشاريع المنفذة سنوياً .
- وجود ملاكات فنية ذات خبرة قابلة للتطوير
- موقع العراق الجغرافي المتميز .

د- الرؤية

خدمات اتصالات عالية الجودة وبمستوى عالمي وفي متناول أوسع شريحة في المجتمع.

و- الأهداف

الهدف الاول : تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية

وسائل تحقيق الهدف

- توسيع انتشار الحاسوب.
- توسيع انتشار الانترنيت.
- نشر خدمات الحزمة العريضة بالاسعار المناسبة.
- تحسين حزم اتصال بوابات الربط الدولية وتوسيعها.

الهدف الثاني : تقليل الفوارق بين الريف والمدينة في تقديم خدمات الهاتف النقال.

وسائل تحقيق الهدف

- الزام شركات الهاتف بتفعلية المناطق كافة وتقوية شبكاتها على ان يتم تثبيت ذلك في العقود المبرمة مع الشركات المستثمرة
- تخفيض تكاليف استخدام الاتصالات والانترنيت وبما يجعله متاحاً لشرائح الاجتماعية كافة .

الهدف الثالث : تحسين جودة خدمات الاتصالات والانترنيت

وسائل تحقيق الهدف

- تقوية وتحديث الشبكات الحالية على وفق التطورات والتقانات الحديثة.
- الاستغلال الامثل للترددات والسيطرة على امرار مكالمات الهاتف النقال الدولية وخدمة الانترنيت من خلال بوابات النفوذ.
- دعم هيئة تنظيم الاتصالات والاعلام وتعزيز قدراتها التنفيذية

- نقل الخبرات المتقدمة عن طريق الدخول بشراكات استراتيجية مع شركات عالمية في مجال تقديم الخبرات.
- المصادقة على اتفاقات حقوق الملكية الفكرية ومنع الاستنساخ غير المشروع للبرمجيات والنتاجات الفنية والفكرية.
- تبسيط اجراءات منح تراخيص خدمات الاتصالات.

وتستهدف الخطة تحقيق المؤشرات الواردة في الجدول (4 - 32)

جدول (4-32)

مؤشرات البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ

المؤشر	الوضع الحالي	الوضع المستهدف عام 2017
عدد الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 فرد من السكان	% 6.8	% 25
عدد المشتركين بالهاتف النقال لكل 100 فرد من السكان	% 76.3	% 100
عدد الحواسيب لكل 100 فرد من السكان	% 1.5	% 5
عدد المشتركين في الانترنيت لكل 100 فرد من السكان	% 14	% 20
عدد المشتركين في الانترنيت / حزمة عريضة لكل 100 فرد من السكان	% 6.3	% 10
نسبة الاسر التي لديها حاسوب	% 18.1	% 20
نسبة الاسر التي لديها نفاذ الى الانترنيت في المنزل	% 4	% 10
النسبة المئوية للسكان المشمولين بخدمة الهاتف النقال (تغطية تشمل معظم المناطق)		% 100
تعرفة النفاذ الى الانترنيت (20 ساعة في الشهر) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	% 8	% 4
تعرفة استخدام الهاتف النقال (100 دقيقة استخدام في الشهر) بالدولار الامريكي وكنسبة مئوية من دخل الفرد السنوي	% 5	% 3

الهدف الرابع : تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاتصالات

وسائل تحقيق الهدف

- الاستمرار في تامين البيئة الجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص في مجال الهاتف النقال والارضي واللاسلكي وخدمات الانترنيت.

ثانياً- البريد

أ- تحليل الواقع

رغم تقدم نشاط البريد في العراق والخدمات الجيدة التي قدمها في العقود الماضية في ظل ضعف ومحدودية خدمات الهاتف وعدم وجود وسائل الاتصال الحديثة المتمثلة بالهاتف النقال والانترنيت الا ان واقع الخدمة البريدية في العراق حاليا متدني جدا ويكاد يكون معدوما وغير معول عليه. والجدول (4 - 33) يشير إلى المؤشرات الرئيسة لهذا النشاط للمدة (2002 - 2017).

جدول (4 - 33)

المؤشرات الرئيسة لنشاط البريد للمدة من 2002 - 2017

المؤشرات / السنة	المكاتب البريدية	الصناديق البريدية
2002	314	44218
2003	-	-
2008	355	53627
2009	376	57273
2010	379	58612
2011	379	58486
2012	384	58490
2017	388	58510

ب- التحديات

- عدم شمول مشاريع تطوير البريد ضمن أولويات قطاع الاتصالات.
- البطء في استخدام أنظمة الاتصالات الحديثة والمتطورة في العمل البريدي.
- ضعف الامكانيات المتاحة للنشاط واستخدامه اساليب عمل تقليدية.
- انعدام ثقة المستفيدين بمستوى تقديم الخدمة.

ج- الامكانات :

- وجود ارث طويل لخدمات البريد في العراق بالامكان تطويرها.
- وجود بعض البنى الارتكازية التي تحتاج الى تطوير وتحديث.

د- الرؤية

نشاط بريدي سريع وموثوق به وفنياً ودولياً .

هـ- الأهداف

الهدف الاول : تحسين جودة الخدمات البريدية

- فصل نشاط البريد عن الاتصالات وتشكيل كيان مستقل.
- وضع استراتيجية لمجالات الانشطة البريدية وبما يؤمن استجابتها للتطورات الحديثة في وسائل الاتصالات.
- تحديث البنية الاساسية للنشاط البريدي في العراق.
- زيادة نسبة البريد الموزع الى ابواب المنازل والمؤسسات.
- استخدام الاسس التجارية التنافسية في تقديم خدمات البريد.

الهدف الثاني : تكامل أنشطة البريد مع الانشطة الاخرى

- توسيع النشاط البريدي من خلال الولوج في التطبيقات التي تقدمها الحكومة الالكترونية كتطبيقات اجهزة الصراف الالي ومتابعة اصدار بعض الوثائق والمستمسكات الرسمية واستحصال رسوم الخدمات العامة كتوزيع قوائم (الماء والكهرباء وغيرها) ومن أهم المشاريع التي تم القيام بها هو مشروع (مكائن الدفع النقدي - ATM) بإستخدام الشرائح الذكية والتعرف على الشخص من خلال بصمة الاصبع مع توفر اجهزة بيع لا سلكية حيث يمكن بواسطتها تحويل المال من الحساب الشخصي الى حساب الجهة البائعة سواء كانت (اسواق، محطات وقود، فنادق).

الهدف الثالث : تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط البريدي

- ادخال القطاع الخاص كشريك اساسي في تقديم بعض الخدمات البريدية على الامد المتوسط وتوليه كامل المسؤولية على الامد البعيد.

4-3-3 قطاع الخزن

أ- تحليل الواقع

الخزن بنية ارتكازية استراتيجية كونها ترتبط بتامين الامن الغذائي لعموم الشعب وخاصة الحبوب ويشمل هذا القطاع السايلوات ومخازن خزن الحبوب (الحنطة والشعير والشلب) وهو احد انشطة وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة الحبوب حاليا.

ويبلغ عدد سايلوات خزن الحبوب في محافظات العراق (45) سايلواً بمختلف السعات الخزنية حيث تتراوح الطاقات الخزنية للسايلو الواحد ما بين (10 - 150) الف طن بنوعيه السايلو العمودي والسايلو القبيي.

نظراً لارتباط الخزن بالامن الغذائي وبسبب الحروب التي مر بها العراق فقد كان من الضروري تامين خزين جيد من الحبوب الرئيسة حيث تم تطوير الطاقات الخزنية لتصل في عام 2011 الى حوالي (3.6) مليون طن من الحنطة والشعير وحوالي (470) الف طن من الشلب موزعة على معظم محافظات العراق وتاتي في مقدمة المحافظات من حيث الطاقات الخزنية نينوى تليها صلاح الدين ثم بغداد وديالى وتاتي في ادنى سلم تدني الطاقات الخزنية للحنطة والشعير محافظات كربلاء والمثنى وذي قار والسليمانية اما فيما يخص الشلب فان الطاقات الخزنية الاساسية لهذا المحصول الاستراتيجي فتتركز في الديوانية والنجف وبغداد ونينوى وكما في الجدول رقم (4 - 34).

جدول (4-34)

الطاقات الخزنية لسايلوات ومخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب لغاية 2011

المحافظة	الطاقات الخزنية لسايلوات ومخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب (الحنطة والشعير)				مجموع الطاقات الخزنية الحالية للمستفات لمحصول الشلب
	بنزات	بناكر	مساطب	مجموع الطاقات الخزنية الحالية / طن	
بغداد	315500	171812	0	487312	52795
نينوى	315758	333508	78890	728156	41581
دهوك	103400	17250	1400	122050	864
اربيل	96000	90320	0	186320	6827
السليمانية	0	0	30000	30000	2362
كركوك	20000	62741	140000	222741	7994
صلاح الدين	245600	289694	0	535294	23727
الانبار	10000	135033	0	145033	9047
ديالى	124300	143880	0	268180	26020
واسط	44110	95680	8000	147790	16780
النجف	63000	91080	0	154080	78574
الديوانية	15000	96600	0	111600	84366
بابل	93000	98352	0	191352	24990
المثنى	8000	19440	0	27440	10829
كربلاء	10000	0	10000	20000	6951
ذي قار	20000	9936	0	29936	7105
ميسان	10000	29440	0	39440	34910
البصرة	120800	0	0	120800	34047
المجموع	1614468	1684766	268290	3567524	469769

شكل (4-13)

الطاقات الخزنية لمحصولي الحنطة والشعير موزعة حسب المحافظة لغاية عام 2011

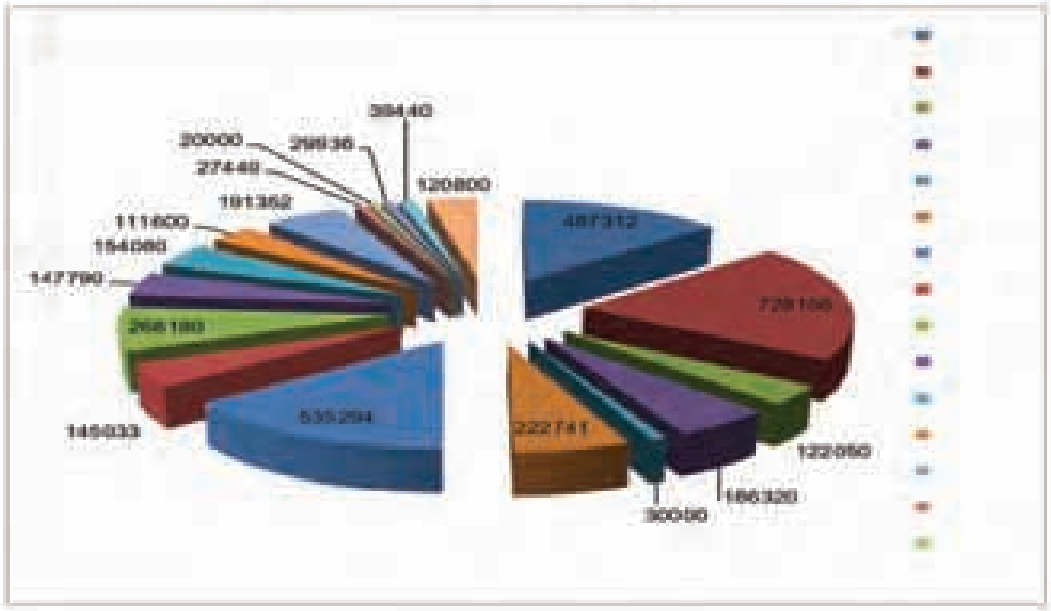

ان هذه الطاقات الخزنية باشكالها كافة والمبينة في الجدول المشار اليه في الاعلى هي دون مستويات ما ينتج محليا وما يستورد. فهناك حاجة لاضافة طاقات خزنية جديدة لتامين الحاجة الاعتيادية للشعب وتامين خزين ستراتيجي من الحبوب الرئيسة وللتعويض عن السايلوات المتقادمة.

ب- التحديات

- العجز في الطاقات الخزنية وعدم ايفائها بمتطلبات الخزين الاستراتيجي
- قدم بعض السايلوات والحاجة الى اعادة تاهيلها.
- تخلف اساليب ادارة وتشغيل السايلوات.

ج- الامكانات :

- وجود خبرة وطنية وبنى تحتية كبيرة ساهمت في تجاوز العراق للظروف الصعبة
- وجود فائض كبير بسبب الظروف اللازمة للخزن

د- الرؤية

تامين طاقة خزنية استراتيجية امينة ومستدامة

هـ- الأهداف

تامين خزين إستراتيجي من الحنطة والرز يكفي لمدة ستة أشهر في الاقل.

وسائل تحقيق الاهداف

اضافة طاقات خزنية جديدة من خلال تنفيذ السايلوات في مختلف محافظات العراق وتاهيل القائم منها في المحافظات التي تشكو من عجز في الطاقات الخزنية وكما مبين في الجداول الاتيين:

جدول (4-35)

الطاقات الخزنية المقترح اضافتها خلال سنوات الخطة (2012 – 2017) موزعة حسب المحافظات

المحافظة	الطاقات الخزنية الحالية للحبوب في السايلوات (طن)	حاجة المحافظة من الحبوب لمدة 6 أشهر (حنطة ،شعير) (طن)	الطاقات الخزنية للسايلوات المقترحة (طن)
واسط	42000	95000	60000
الانبار	10000	120000	120000
كربلاء	10000	83000	80000
النجف	60000	104000	60000
بابل	93000	143000	60000
المثنى	10000	60000	60000
ذي قار	20000	152000	120000
البصرة	125000	207000	120000
ميسان	10000	83000	80000
ديوانية	15000	92000	80000
كركوك	20000	106000	100000
صلاح الدين	10000	106000	100000
المجموع	425000	1351000	1040000

جدول (4-36)

الطاقات الخزنية المقترحة موزعة حسب سنوات الخطة 2012 – 2017

اسم المحافظة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
كربلاء	-	30000	-	-	-	50000
ذي قار	30000	-	-	-	-	90000
واسط	-	-	60000	-	-	-
الديوانية	-	-	80000	-	-	-
ميسان	-	-	80000	-	-	-
البصرة	-	-	-	120000	-	-
النجف	-	-	-	60000	-	-
كركوك	-	-	-	60000	-	40000
الانبار	-	60000	-	-	60000	-
بابل	-	-	-	-	60000	-
المثنى	-	-	-	-	60000	-
صلاح الدين	-	30000	-	-	-	70000
المجموع	30000	120000	220000	240000	180000	250000

4-4 الثقافة والسياحة والاثار

يشكل نشاط قطاع الثقافة والسياحة والاثار ركناً مهماً في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في كثير البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، اذ يشكل مصدراً رئيساً من مصادر دخلها القومي وتوفير فرص العمل. كما أن للسياحة دوراً كبيراً في تطوير امكانات ومدارك المواطن ثقافياً واجتماعياً، وعلى هذا الأساس سعت الدول الى وضع الخطط الإستراتيجية لاستثمار مكنوناتها الثقافية وامكاناتها السياحية على وفق رؤى وأهداف يراد تحقيقها. وبالنظر للامكانات السياحية الكبيرة التي يتمتع بها العراق سواء الدينية منها او التاريخية او الترفيهية فقد تبنت هذه الخطة قطاع السياحة كقطب تنموي مهم في تنويع الاساس الاقتصاد العراقي.

4-4-1 الثقافة

يمتلك العراق أرثاً ثقافياً وفنياً مزيراً ومميزاً عبر الحضارات التي مرت على هذا البلد. إذ ظهرت الكتابة لأول مرة على ارض الرافدين. وتراكمت الثقافات لدول التي حكمته عبر العصور والحقب التاريخية. من جانب آخر فان أنتاج العراق للثقافات متنوعة كان مرجعه أجتماع مكونات كثيرة فيه من القوميات والديانات المرسخة في القدم منذ بدء الخليقة. كل ما تقدم جعل العراق يسعى باستمرار لتثبيت بصمته الفنية والثقافية ضمن هذا العالم. الذي تتصارع فيه الحضارات بثقافاتها وفنونها وآثارها كافة. ويعمل جاهدا من أجل ديمومة وتطوير انجازاته الحضارية والثقافية والحفاظ على مكانته التاريخية عالمياً. ولاسيما بعد الظروف غير المستقرة والحروب المتكررة التي أدت الى تأخير عجلة التقدم في قطاع الثقافة.

من هنا تبرز أهمية التخطيط للأستثمار في مجال بناء وتوسيع وتأهيل الصروح الحضارية والثقافية ليؤدي هذا القطاع دوره في دعم النشاط الثقافي عبر إدارة المرافق الثقافية وتسويق خدماتها ونتاجها الثقافي والفني بغية تعزيز دور القطاع في التنمية والناتج الوطني.

أ- تحليل الواقع:

لم يحظ النشاط الثقافي بأولوية من الدولة خلال عقود من الحروب والأزمات. وكان اكثر القطاعات تعرضا لهجرة العقول واستنزاف البنى التحتية له وعدم الاستثمار في هذا النشاط الا بحدود ضيقة جداً.

على الرغم من ان خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 أكدت ضرورة النهوض بهذا القطاع إلا ان ما خصص له كان محدوداً جداً واقتصر بالدرجة الاساسي على مشروع (بغداد عاصمة للثقافة العربية لعام 2013) بحيث استمر الشهد الثقافي متخلفاً بدلالة ان:

- ان عدد البيوت الثقافية لم يتجاوز لغاية عام 2011 (24) بيتاً توزعت على مختلف محافظات العراق.
- ان عدد مراكز ثقافة الاطفال عام 2011 لم يتجاوز (8) مراكز ومن المتوقع افتتاح (4) مراكز للاطفال نهاية عام 2012.
- ان عدد المراكز الثقافية في الخارج لم تتجاوز (5) مراكز. توزعت بين (الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد ولبنان وايران).
- ضالة اعداد زوار السياحة الثقافية الذي لم يتجاوز عددهم (41) سائحاً خلال عام 2011. بسبب ظروف عدم الاستقرار الامني.
- محدودية دور القطاع الخاص في مجال النشاط الثقافي ولاسيما المدة التي اعقبت عام 2003.
- تراجعت الانشطة المسرحية والفنون التشكيلية عموماً بما في ذلك دور العرض الخاصة بها.

ب- التحديات

- غياب الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في المجال الثقافي.
- محدودية الاستثمار في قطاع الثقافة سواء من القطاع العام او الخاص.
- هجرة المبدعين من الادباء والكتاب والشعراء والفنانين بسبب الظروف الامنية.
- ضعف البنى التحتية للانشطة الثقافية وتركزها في العاصمة.
- صعوبة تخصيص الاراضي للمشاريع الثقافية الكبرى.

ج- الرؤية

"ثقافة عراقية وطنية تحافظ على الموروث الثقافي ومنفتحة على الثقافات العالمية"

د- الأهداف

الهدف الاول- الارتقاء بالنشاط الثقافي الوطني وتمكينه

وسائل تحقيق الاهداف

- وضع استراتيجية وطنية في المجال الثقافي.
- تطوير وتنويع المرافق الثقافية.
- استثمار الابداعات الفكرية والفنية للمثقفين وتنميتها.
- اصلاح المنظومات الإدارية والتشريعية وبما يمكن قطاع الثقافة من أداء أدوار تنموية وحضارية مميزة.
- إقامة وتطوير المعاهد ومراكز التدريبية في المجال الثقافي.
- بناء اسس رصينة لثقافة الطفل تحافظ على الثوابت ومستجيبة لقيد المجتمع المتحضر.
- ابرام وعقد الاتفاقيات الدولية لصالح الثقافة العراقية.
- دعم انشطة منظمات المجتمع المدني الثقافية بما يتناسب وتوجهات الدولة واهدافها.
- بناء مدينة ثقافية وقصر ثقافي في كل محافظة من محافظات العراق.

- بناء بيت ثقافي في كل قضاء من أقضية المحافظات .
- تبادل فتح المراكز الثقافية مع دول العالم لتحقيق التواصل الفكري والحضاري الدائم.
- تعزيز السياحة الثقافية وتطوير الصناعات الصغيرة المرتبطة بالثقافة كالصناعات الحرفية.

الهدف الثاني - حماية الارث الثقافي الوطني

وسائل تحقيق الهدف

- إستمرار الجهود لاعادة الموروث الحضاري والثقافي العراقي الذي هرب عام 2003 كاللوحات الفنية والاعمال الفنية للفنانين العراقيين الرواد .
- اعادة احياء وتاهيل المواقع الثقافية التي تعرضت الى التدمير والخراب.
- وضع برامج مراقبة دائمة لرصد الانتهاكات المستمرة للمواقع الثقافية .

الهدف الثالث -تعزيز دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار بالنشاط الثقافي

وسائل تحقيق الهدف

- قيام الدولة بتحفيز القطاع الخاص ليؤسس مشاريع في مجالات صناعة السينما والمسرح وصناعة الكتاب والتشكيل ورعاية المبدعين.
- الدعوة لتطوير الائتمان المصرفي المخصص لتمويل المشاريع التنموية ذات البعد الثقافي.
- اقامة المؤتمرات الثقافية والمهرجانات ومعارض الكتاب الوطنية والدولية للفنون والاداب والمعرفة التي تضمن عطاء القطاع الخاص وديمومته.

الهدف الرابع - دعم المكتبة الرقمية الافتراضية

- النشاطات المسموعة والمرئية لثقافة والفن العراقي على (servers) وربطه مع شبكة الانترنيت.
- توسيع فرص التفاعل مع المحيط العربي والعالمي والاستفادة من المعلومات المخزونة .

4-4-2 السياحة والاثار

يمتلك العراق أمكانات سياحية متنوعة إذا ما استثمرت بشكل كفوء ربما تؤهله لان يكون من مراكز الاستقطاب السياحية في العالم. إذ يمتلك العراق أرثاً حضارياً وامتداداً رسالياً يمتد لآلاف السنين قامت على ارضه أقدم الحضارات في العالم. مما يؤهله كمصدر جذب للسياحة الثقافية والتاريخية والتراثية. كما يحتوي على إرث ديني لمختلف الأديان من مراقد وأضرحة. فضلا عن الأماكن المقدسة لدى الديانات الأخرى وفي مختلف مدن العراق مما يجعله وبامتياز مركز جذب للسياحة الدينية. كما يمتلك العراق موارد طبيعية من جبال ووديان وهضاب وسهول وكهوف وصحارى ومسطحات مائية (البحيرات الطبيعية والاصطناعية والانهار والانهار والمياه والعيون المعدنية) تمكنه من استقطاب السياحة الطبيعية والبيئية.

أن مساهمة السياحة في التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والحضاري في مختلف أنحاء العراق يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في هذا القطاع وانشاء المشاريع السياحية وتاهيل وتوسيع القائم منها. ان العمل جار لاستكمال عملية المسح السياحي والأثاري في العراق كخطوة مهمة لتفعيل هذا النشاط. فضلا عن ضرورة اجراء الاصلاحات الادارية والتشريعية. وتشمل اعادة الهيكلية لتتلاءم مع القانون الجديد لوزارة السياحة والآثار الذي تم المصادقة عليه من قبل البرلمان عام 2012. وحل أشكالية تقاطع الصلاحيات الموجودة بين الحكومات المحلية والوزارات المركزية. ووضع القواعد التي تنظم إنشاء وادارة المرافق السياحية وأساليب ممارسة نشاطها وأداء عملها وتمويلها.

لقد عانى قطاع السياحة والآثار في العراق من الاهمال ولاسيما بعد عام 2003. إذ عمت الفوضى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية كافة وتعرض الكثير منها للسلب والنهب والتدمير واصبحت بحالة يرثى لها مما يتطلب الامر تضافر الجهود والامكانات كافة لاعادة النظر في الخطط والسياسات المتعلقة باعادة اعمار وتاهيل هذا القطاع المهم ودوره الواعد في تنمية الاقتصاد وتنوعه حيث يتمتع العراق بالمقومات السياحية كافة التي اذا ما أستثمرت ستجعله في طليعة الدول السياحية وستشكل عوائده نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي.

أولا - تحليل الواقع

السياحة:

يتسم واقع منشآت الايواء السياحي بتدني مستواه وعدم تطوره ومحدودية منشآت الايواء السياحي الممتازة والاولى ومحدودية عدد الاسرة فيها. حيث بلغ عدد الفنادق العاملة في العراق 766 منها 11 فندق درجة ممتازة و 55 فندق درجة اولى. وتوزعت بقية الفنادق بين الدرجات الثانية والثالثة والرابعة. كانت حصة محافظة بغداد 182 فندقاً في حين كان عدد الفنادق في محافظتي كربلاء والنجف 279 و 229 على التوالي. ولم تتجاوز حصة محافظة البصرة ذات الثقل الاقتصادي والتجاري والنفطي العالمي عن 29 فندقاً.

ان مايميز قطاع السياحة هو ان ملكية منشآته وبناء الارتكازية تعود الى القطاع الخاص او شركات مساهمة. باستثناء 8 فنادق و 6 مجمعات تعود الى

القطاع العام. كما ان الشركات السياحية التي تنامت بشكل كبير في العقدين الاخيرين والبالغ عددها 460 شركة عام 2011 والتي يتركز اكثر من 60 % منها في بغداد جميعها مملوكة للقطاع الخاص. مما يعكس امكانية القطاع السياحي لاستقطاب استثمارات القطاع الخاص.

ويعاني نشاط السياحة من نقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في المجال السياحي وذلك بسبب قلة المعاهد المتخصصة بالسياحة والفندقة حيث يوجد في الوقت الحاضر (3) معاهد للسياحة والفندقة في النجف وكربلاء والبصرة تعاني من ضعف الملاكات التدريسية والتدريبية مما يتطلب اعداد الملاكات المهنية المتخصصة في المجال السياحي.

وتشير المعطيات الاحصائية الى نمو متواضع في السياحة، إلا انها بدأت بالانتعاش التدريجي والتصاعد ليبلغ عدد الزائرين للسياحة الدينية بحدود (1.5) مليون زائراً عام 2011، مما انعكس على الايرادات المتحققة لتبلغ 21.7 مليار دينار عام 2010 و 16.6 مليار دينار عام 2011.

الآثار:

في العراق إرث حضاري عالمي اذ تقدر الدراسات والمسوح الآثارية وجود 12 ألف موقع أثري في العراق تعود الى حقب تاريخية تصل الى أكثر من 6 الاف سنة تعاقبت عبر مراحل تاريخية متعددة السومرية والبابلية والاشورية والاكدية والاسلامية. ساهمت في اغناء الرصيد الحضاري للعالم منها ابتدأ الحرف وانطلقت العجلة وسنت القوانين وفيها أنشئت اول مستقرات بشرية وفاضت آثارها لتنتشر في العالم اجمع.

لقد تعرض هذا الارث الى الاهمال والسرقة والتجاوز والتخريب رغم وجود القوانين التي تنظمه وتحظر بيع واقتناء الآثار.

لقد سعت خطة التنمية 2010 - 2014 الى الاهتمام بهذا القطاع وكان نتيجة ذلك:

- المباشرة بمسح المواقع الأثرية في محافظات العراق وبحدود أكثر من 1000 موقع والعمل جار لاستكمال المسح.
- تطبيق قانون الحماية الطارئة للآثار الثقافية العراقية للعام 2004 الذي يحضر بيع أو اقتناء الآثار العراقية.
- تطبيق قانون حماية المتلكة الثقافية بخصوص أية مواد تتعلق بالآثار.
- إسترجاع عدد كبير من القطع الأثرية قدرت بـ (116) الف قطعة أثرية من عام 2003 لغاية نيسان 2012، بالتعاون مع عدة دول، فضلا عن عودة قطع أثرية عن طريق المواطنين في المحافظات المختلفة.
- تجاوزت عدد القطع المستلمة من المواطنين والحكومة (12000) قطعة بين مسكوكة ورقم طيني واثر ((ذهبية وفضية ونحاسية)) خلال عام 2010 فقط. كما بلغ عدد القطع التي تم صيانتها ومعالجتها أكثر من (2000) قطعة خلال العام ذاته.
- استمرار العمل بتنفيذ (10) مشاريع في مجال الحماية والتأهيل والتنقيبات الانقاذية للمواقع الأثرية.
- إعلان تراثية (49) مبنى في مختلف مناطق العراق.
- تأهيل خان شيلان كمتحف لثورة العشرين.

ثانياً: التحديات:

أ- السياحة

- عدم استقرار الاوضاع الامنية واستمرار وتائر العنف في بعض المحافظات.
- محدودية التخصيصات المالية لإعادة تأهيل المشاريع القائمة وإعمارها وتأخر تنفيذ المشاريع الجديدة.
- النقص في الخدمات التكميلية بسبب قلة الاستثمار والانفاق الحكومي في النشاط السياحي، إذ مازالت البنى التحتية (مطارات، طرق ووسائط النقل السريعة، الفنادق والخدمات الترفيهية المرافقة ولاسيما في مناطق الجذب السياحي كالمواقع الأثرية والدينية والمصايف) تعاني من تدنٍ في مستوى الخدمات التي تقدمها، فضلا عن تخلف الخدمات المصرفية بالمقاييس الدولية والتعقيدات الخاصة بمنح سمة الدخول والفحص الطبي.
- تعقد اجراءات استملاك الاراضي لانشاء المشاريع السياحية.
- تدني مستوى الخدمات المقدمة في المنافذ الحدودية
- تدني الوعي السياحي في البلد وانعدام اساليب الترويج والتسويق السياحي.
- هجرة الكوادر السياحية المهنية المتدربة وقلة المراكز المهنية لتدريب كوادر بديلة.

ب- الآثار

- انتشار المواقع الأثرية والتلل الأثرية والتراثية وتشويه الموروث الثقافي وقلة الوعي بأهمية الحفاظ عليه. فضلا عن انتشار عمليات المتاجرة بالآثار.
- عدم وجود متخصصين في مجال صيانة الموروث وسوء صيانة الموروث الثقافي (اللوحات، البيوت).
- ضعف الاجراءات الحمائية للمواقع الأثرية واستمرار تعرضها للتجاوزات فضلا عن ارتفاع مناسيب المياه الجوفية من مشاريع الري والصرف الصحي القريبة منها.
- عدم توفير بعثات تنقيبية أثارية كافية لصيانة المواقع الأثرية ومعالجتها، الى جانب قلة الكادر الهندسي والفني والآثاري المتخصص.
- قلة التعويضات المالية لمالكي الموروث الثقافي.

- كثرة التجاوزات على المواقع الأثرية غير المنقبة وعلى المواقع الأثرية، وانتشار الحفر العشوائي وتشويه المواقع الأثرية .
- استبعاد بعض المواقع من قبل منظمة اليونسكو .

ثالثاً : الرؤية

ارث حضاري مستدام مستقطب للسياحة

رابعاً : الأهداف

الهدف الاول - السياحة كقطب تنموي مولد للدخل وفرص العمل

وسائل تحقيق الاهداف :

- وضع استراتيجية وطنية للسياحة.
- تطوير البنى التحتية للنشاط السياحي.
- تطوير الخدمات التكميلية للنشاط السياحي وتنميتها.
- تعزيز اساليب الترويج والتسويق السياحي.
- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية السياحة.
- تطوير الصناعات الحرفية المرتبطة بالنشاط السياحي.
- تطوير التشريعات والانظمة الادارية المنظمة للنشاط السياحي.
- اصدار قانون خاص للاستثمار في القطاع السياحي.

الهدف الثاني - الحفاظ على الموروث التراثي واحياء الموروث الاثاري والتاريخي

وسائل تحقيق الهدف

- حماية المواقع الأثرية المنقبة وغير المنقبة.
- تاهيل المتاحف وتطويرها وانشاؤها.
- صيانة المواقع والأبنية الأثرية والتراثية وترميمها والحفاظ على النمط المعماري المميز لها.
- زيادة التخصيصات المالية في الموازنة الاتحادية وبما يتناسب مع اهمية وسائل الحفاظ على الموروث التراثي.
- الحد من التجاوزات على المباني التراثية لكونها ثروة وطنية وملكاً للجميع.
- تعزيز فرص تحديث المسح التراثي الالكتروني ومشروع ومركز قاعدة بيانات المواقع التراثية.
- استملاك الاراضي المملوكة للمواطنين داخل المناطق الأثارية المهمة وتخصيص مبالغ تعويضية مجزية حسب الموروث الثقافي.
- التنسيق مع وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني لصيانة المواقع الأثارية.
- بناء قدرات الملاكات المتخصصة في نشاط المتاحف وتاهيلهم لاداء أدوار تنموية.
- بناء قواعد معلومات ممكننة عن النشاط السياحي والتراثي والاثاري.

الهدف الثالث - تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي

- تامين بيئة تمكينية محفزة لعمل القطاع الخاص في العمل السياحي.
- قيام الدولة بتهيئة البنى الارتكازية الاساسية للمجمعات والمدن السياحية.
- تحفيز القطاع الخاص لاقامة الفنادق والمجمعات السياحية أفراداً وشركات مساهمة.
- التوسع في منح الائتمان المصرفي لتمويل المشاريع السياحية.

5-4 السكن

السكن حق من حقوق الانسان وحاجة اساسية له . ويجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ضمن بيئة صحية وصالحة متكاملة الخدمات والمرافق. فضلا عن كون السكن حقا من حقوق الانسان فان له دورا مهم من وجهة النظر الاقتصادية البحتة . من حيث الادوار المهمة التي يلعبها في تكوين راس المال الثابت وفي توليد الدخول وفرص العمل كنشاط كثيف الاستخدام للقوى العاملة بشكل مباشر او من خلال الارتباطات والتشابكات مع الانشطة الاخرى كالصناعات الانشائية والاعمال الكهربائية والصحية وقطاع المقاولات وما الى ذلك. لذلك نلجا كثير من الدول ولاسيما التي تتمتع بفوائض مالية الى تعظيم دورة اداء الاقتصاد بالاستثمار في هذا القطاع كقطاع منتج وليس فقط كونه سقفا اجتماعيا لتلبية متطلب حياتي. لقد شخصت السياسة الوطنية للاسكان التي صدرت في تشرين الثاني 2010 وخطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 بشكل واضح حجم مشكلة السكن في

العراق وتطورها خلال العقود الاربعة الماضية وتحولها من مشكلة الى ازمة خانقة وذلك نتيجة لتعاظم الفجوة بين الطلب الكبير على السكن غير الملبى من جانب العرض والقيد بعدد من المعوقات والمتمثلة بالدرجة الاساسية بالنقص الحاد في الاراضي الصالحة لبناء السكني في المناطق الحضرية والنقص الحاد في التمويل وتدهور ظروف الرصيد السكني المنفذ منذ عقود والمفتقر الى الاستثمارات اللازمة لصيانته واعادة تاهيله وعدم اكتمال الهيكل التشريعي والقانوني لتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار السكني. كما وضعت الخطة هدفا كميا طموحا بانشاء مليون وحدة سكنية خلال سنوات الخطة الخمس تؤدي بالنتيجة الى تقليص العجز السكني وتخفيف درجة الاكتظاظ السكني ومعدلات الاشغال الى الحدود المقبولة وتقليل الفوارق في مستويات الاشباع السكني بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الحضر والريف من جهة ثانية وذلك من خلال منظومة متكاملة من الوسائل والاساليب والمتمثلة بتفعيل ادوار القطاع العام والخاص وتحديدها وتطوير منظومة التمويل السكني وتحديثها ، تطوير نظم ادارة الاراضي الحضرية وتعزيز دور الحكومات المحلية في ادارة الاراضي السكنية وتامين البنى التحتية وادارة وصيانة المساكن القائمة وصناعة مواد البناء والسكن العشوائي والاصلاح الاداري والتشريعي في قطاع السكن.

ان الدور التمكيني الذي اوكلته الخطة لقطاع العام والتاكيد على دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي في الانتاج السكني لم يحقق اية نتائج ملموسة على صعيد الواقع خلال السنوات الثلاث الماضية لا في مجال الانتاج السكني ولا في تامين الاراضي المؤهلة للاسكان ولا في التمويل السكني ولا في معالجة مشكلة العشوائيات او التوسع في صناعة مواد البناء وكما يؤشره الواقع السكني في الفقرة الاتية.

أ- تحليل الواقع

لاتوجد احصاءات دقيقة وحديثة عن الواقع السكني في العراق. كل ما متاح حاليا نتائج حصر المساكن والابنية لعام 2009 والذي يوفر عدد السكان وعدد الاسر والرصيد السكني الكلي موزعا حسب المحافظات حيث تؤشر نتائج هذا الحصر ان عدد السكان يبلغ حوالي (31.664) مليون نسمة وان عدد الاسر بحدود (4.696) مليون اسرة وعدد الوحدات السكنية بحدود (4.810) مليون وحدة سكنية وان العجز السكني الخام بحدود (759) الف وحدة سكنية ويتباين كبير بين المحافظات يتراوح بين 1 % في محافظة المثنى و 22 % في محافظة نينوى و 24 % في بغداد. وكما مبين في الجدول (4 - 37) .

جدول (4-37)

عدد السكان وعدد الاسر والرصيد السكني ونسبة العجز السكني حسب نتائج حصر السكان لعام 2009

المحافظة	عدد السكان	عدد الاسر	الرصيد السكني الكلي	المساكن المشغولة	المساكن الهامشية والمباني الاخرى	الاسر المشتركة الدور والعمارات	المساكن الطينية في الحضر	العجز السكني الحالي	نسبة العجز السكني الحالي %
نينوى	3106948	425861	438885	24677	18333	25719	100070	168799	22
كركوك	1325853	234697	221171	12763	5399	38456	7591	64209	8
ديالى	1371035	202171	214024	7578	3324	9030	4908	24840	3
الانبار	1483359	178283	194096	3446	3459	3196	914	11015	1
بغداد	6702538	1037189	1064175	77392	18598	71595	17060	184645	24
بابل	1729666	245682	252025	8903	4008	11704	2018	26633	4
كربلاء	1013254	149408	157990	3125	3515	6590	4037	17267	2
واسط	1150079	152777	157905	4303	1858	7468	26502	40131	5
صلاح الدين	1337786	180542	204309	4737	4099	8087	36744	53667	7
النجف	1221228	177132	183549	3938	3031	9188	1487	17644	2
القادسية	1077614	140848	146733	5585	1268	5036	3411	15300	2
المثنى	683126	84603	86038	4495	1271	1638	499	7903	1
ذي قار	1744398	214554	220910	6214	5159	4209	3027	18609	3
ميسان	922890	122847	125808	7946	3914	8383	3501	23744	3
البصرة	2405434	338232	327185	18382	7822	33335	16151	75690	10
اربيل	1532081	293353	302457		2792			2792	5.0
دهوك	1072324	152127	147578		2340			2340	0.5
السليمانية	1784853	365959	365717		3894			3894	0.5
المجموع	31664466	4696265	4810555	193484	94084	243634	227920	759122	100%

ان ارتفاع عدد المساكن عن عدد الاسر حسب نتائج حصر المساكن لعام 2009 بحوالي 114 الف وحدة سكنية لايعني مطلقا ان هناك فائضا في العرض السكني بل هي في الواقع مساكن غير مأهولة بسبب هجرة اصحابها خارج البلد او نزوحهم الى مناطق اخرى من البلد بسبب الظروف الامنية التي كانت سائدة قبل اجراء الحصر السكاني. كما ان القول بان العجز السكني في العراق حسب نتائج الحصر البالغ (759) الف وحدة سكنية هو الاخر بعيد عن الواقع كونه يمثل العجز الخام وليس الحقيقي الذي يجب ان يشمل السكن الريفي غير الصالح والمبني من مادة الطين او المواد غير الثابتة وكذلك الوحدات السكنية الحضرية غير الصالحة للسكن البشري. اي الوحدات السكنية دون مستوى النمط السكني المقبول وكذلك القضاء على الاكتظاظ السكني على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة السكنية فضلا عن تأمين الوحدات السكنية لمعدلات النمو الطبيعي للسكان والتي هي مرتفعة جدا تصل الى 3 % سنويا.

شكل (4-14)

نسب العجز السكني في بغداد والمحافظات واقليم كردستان

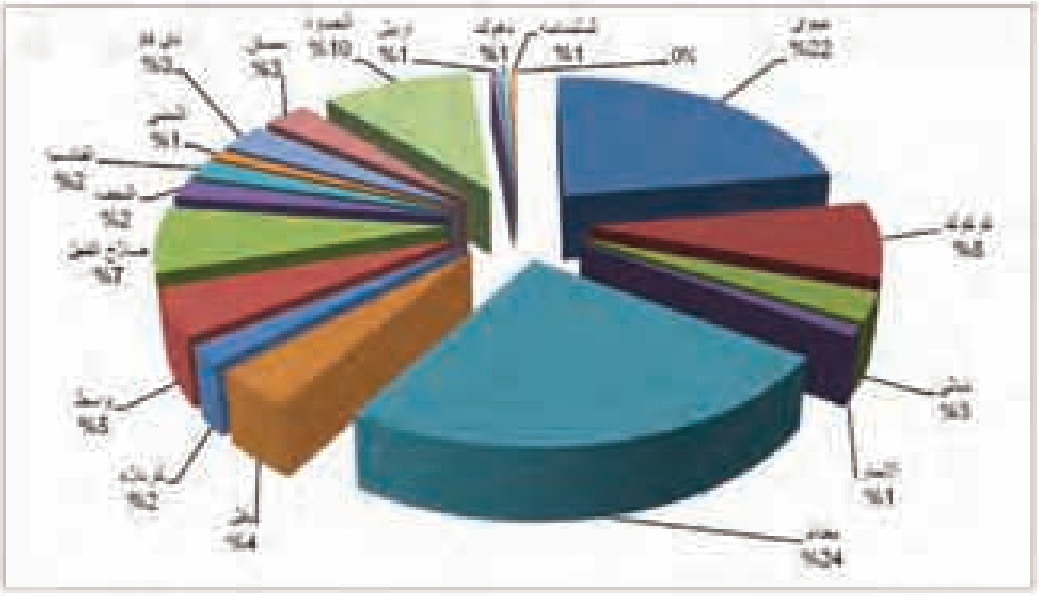

ان نتائج مسح شبكة الغرفة التي اجراها الجهاز المركزي للاحصاء عام 2011 تؤكد هذه الامور حيث بينت ان 9 % من المساكن مبنية من مواد غير معمرة مثل الطين والخشب ومصانع القصدير (التنك) ويتركز حوالي 73 % من هذه المنازل في المناطق الريفية وخاصة محافظات ميسان وواسط ونينوى وكركوك. كما ان 12 % من الاسر العراقية تعاني من الاكتظاظ السكني المتمثل باشغال اكثر من شخصين لغرفة واحدة وترتفع هذه النسبة الى 17 % في المناطق الريفية وبخاصة المناطق الريفية لمحافظات ميسان وذي قار والنجف والقادسية وكركوك ونينوى و10 % من الاسر في بغداد.

اما فيما يخص الاكتظاظ السكني لمؤشر اسرة / مسكن فان نتائج مسح شبكة الغرفة اشرت معدل اشغال سكني 1.25 % اسرة لكل وحدة سكنية مما يعني وجود نسبة مهمة من الاسر لاتمتلك مسكناً مستقلاً.

ان ما يؤكد عدم دقة البيانات عن الواقع السكني في العراق بسبب عدم اجراء التعدادات السكانية في اماكنها المحددة او اجراء مسوح اسكانية متخصصة على غرار المسح الاسكاني الشامل الذي اجرته شركة بول سيرفس البولندية منتصف السبعينيات من القرن الماضي هو ان تقديرات الرصيد السكني في العراق كانت لغاية عام 2009 وقبل اجراء حصر السكان لذلك العام 2.8 مليون وحدة سكنية وان نتائج الحصر المذكور المعلنة عام 2012 بينت ان هناك (4.8) مليون وحدة سكنية اي بزيادة مليوني وحدة سكنية. وهذا بالتاكيد ليس بسبب انتاج هذا العدد الاضافي الكبير خلال السنوات السابقة وانما يعود بسبب عدم دقة التقديرات وفرضياتها فالمتتبع للانجاز السكني خلال المدة 2010 ـ 2012 يلاحظ ان عدد الوحدات السكنية المنفذة من القطاع العام لاتتجاوز (4) الاف وحدة سكنية وان عدد اجازات البناء الممنوحة لبناء وحدات سكنية جديدة هي بحدود (75) الف اجازة وعلى افتراض تنفيذ الاجازات الممنوحة كافة بشكل كامل فان الانجاز السكني العام خلال السنوات الثلاث في اعلاه لن يزيد عن (80) الف وحدة سكنية والذي يمثل حوالي 8 % فقط من الخطط انجازه خلال مدة خطة التنمية 2010 ـ 2014 اي انه بالكاد يغطي متطلبات النمو الطبيعي للسكان للمدة المذكورة.

---

4 – ان عدم وجود الفرق بين مؤسسات الدولة والباحثين والدارسين حول العجز والمدامة السكانية في العراق وفقا لما بين (١ ـ ٣،٥) مليون وحدة سكنية والفارق الكبير الذي اظهرته نتائج حصر السكان لعام ٢٠٠٩ عن تقديرات الرصيد السكني في العراق والتي زادت عن المليون وحدة سكنية يتطلب بالحاح اجراء مسح شامل لواقع السكن في العراق في حالة تعذر تنفيذ التعداد العام للسكان، علما من ان التقديرات العالية للعجز السكني قد تكون عالية جدا ومن ثم فان بناء خطط طموحة للتنفيذ استنادا اليها قد تؤثر بشكل سلبي على سوق السكن العراقية وتنخفض من قيمة الاصول الثابتة في هذا القطاع وبالتالي يمس شريحة كبيرة جدا من المجتمع.

واستنادا الى المعطيات في اعلاه فان الخطة سوف تتبنى الحقائق الاتية :

1 ـ استمرار العجز السكني بحدود (2) مليون وحدة سكنية وتمركز حوالي 50 % من هذا العجز في محافظتي بغداد ونينوى.

2 ـ استمرار ارتفاع معدلات الاشغال السكني على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة الواحدة.

3 ـ استمرار وجود تباين في اشباع الحاجة الى السكن بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الريف والحضر من جهة ثانية.

4 ـ تفاقم مشكلة السكن العشوائي وبروز الظاهرة في كثير من المدن وعدم اقتصارها على مدينة بغداد.

ب ـ التحديات

- النقص الحاد في الاراضي المؤهلة للبناء السكني في المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبرى وبدائية انظمة ادارة الاراضي الحضرية وتعقد اجراءات تخصيص الاراضي للاغراض السكنية ولاسيما تطويرها من الشركات والمستثمرين.
- غياب انظمة واضحة لتخصيص الاراضي للمشاريع السكنية خارج حدود التصاميم الاساسية للمدن والقصبات وعدم خضوعها للمعايير التخطيطية السليمة.
- محدودية رؤوس الاموال المتاحة لتمويل السكني من الموازنة الاتحادية للدولة وتركيز جهد الدولة على تمكين الافراد والشركات دون الدخول المباشر والمكثف لميدان الانتاج السكني لحد الآن.
- محدودية القدرات التمويلية للمصارف المتخصصة والتجارية لتمويل المشاريع الاسكانية وتعقد اجراءاتها ومتطلباتها . فعلى سبيل المثال لم تتعد القروض التي منحها صندوق الاسكان خلال المدة 2008ـ2012 عن (16) الف قرض وكما مبين في الشكل الاتي.

شكل (4-15)

- ضعف امكانات المستثمر والمطور العراقي وقلة اعداد المؤهلين منهم في المجال السكني.
- تدهور البيئة السكنية وتدنيها في مراكز المدن والاحياء القديمة ذات القيمة المعمارية وعدم وجود خطط واجراءات جدية لحمايتها او اعادة تطويرها وتجديدها.
- ارتفاع عدد الاسر غير القادرة على تامين سكن لائق بها وغياب وجود برامج واجراءات لتحويل هذه الاسر لمستهلكين محتملين للمساكن في سوق السكن.
- ضخامة عدد اسر الشرائح المستهدفة بالسكن المجاني مما يتطلب تامين موارد مالية خارج قدرة الدولة على تامينها خلال مدة الخطة.
- محدودية العرض من المواد البنائية المنتجة محليا وعدم مطابقة بعض المواد المستوردة للمواصفة القياسية العراقية مقارنة بالاحتياجات المتوقعة في حال تنفيذ مشاريع اسكانية مدعومة.
- التفضيل الاجتماعي للاسر العراقية للسكن في وحدات سكنية منفردة وعدم الرغبة في السكن العمودي الذي تتجه سياسات الدولة لتبنيه لمواجهة النقص في الاراضي السكنية المتاحة وعدم التجاوز على الاراضي الزراعية وخاصة المحيطة بالمدن الكبيرة.
- ضعف الامكانات والمستلزمات التنفيذية وضعف القدرات في ادارة تنفيذ المشاريع بدءا من دراسات الجدوى الى اعداد جداول الكميات والتصاميم الدقيقة الى مراحل التعاقد ومتابعة تنفيذ العقود.
- ضعف ادراك اهمية الجودة سواء بالنسبة للمواد المستخدمة في انتاج الوحدة السكنية او جودة التنفيذ مما ينعكس على كلف صيانة وادامة الوحدات السكنية واستدامتها.
- ضعف اجتذاب الاستثمار لدخول هذا النشاط على اساس تنافسي وكاستثمار حقيقي.
- تفاقم مشكلة تجزئة الوحدات السكنية القائمة في السنوات الاخيرة الى مساحات صغيرة ومخالفة للضوابط والتعليمات وما يترتب على ذلك من مشاكل قانونية وضغط على الخدمات والبنى الارتكازية على مستوى المحلات السكنية وقطاعات المدينة وخاصة مدينة بغداد.

ج- الرؤية

سكن وبيئة سكنية لائقة لاكبر نسبة من الاسر والافراد وتوسيع خيارات العراقيين بالنسبة لنوع السكن وموقعه

د- الاهداف

الهدف الاول : تامين مليون وحدة سكنية خلال مدة الخطة وتخفيض درجة الاكتظاظ السكني ومعدلات الاشغال.

الهدف الثاني : تقليص التفاوت المكاني في العجز السكني بين المحافظات ورفع مستويات الاشباع السكني في المناطق الريفية.

الهدف الثالث : ايقاف التوسع في السكن العشوائي ووضع البرامج للحد من هذه الظاهرة كجزء من الحلول لمعالجة مشكلة الفقر في العراق والتي تتركز في هذه المناطق وفي الارياف.

الهدف الرابع : رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفها واعطاء معيار الجودة الاهتمام المطلوب بما فيها انتاج وحدات سكنية صديقة للبيئة من خلال ترشيد استهلاك الطاقة فيها.

الهدف الخامس : تمكين اصحاب المساكن الحالية من تحسين مساكنهم الحالية وتوسيعها.

هـ- وسائل تحقيق الهدف

ليس هناك وصفة واحدة يمكن من خلالها ايقاف تدهور الواقع السكني في العراق. لكي تكون الحلول ناجحة ومؤثرة فلابد من استثمار الوسائل والامكانات المتاحة كافة حكومية كانت ام خاصة، محلية كانت ام اجنبية، متعلقة بانتاج السكن او التمويل او الارض السكنية او البنى الارتكازية المرتبطة بها. لذلك فان الخطة سوف تدعو الى تفعيل كل الاساليب والاجراءات الممكنة او المحتملة بهدف تحقيق نجاح ملموس في حل المشكلة خاصة وان البلاد قد قطعت شوطا لابأس به في التهيئة للنهوض بهذا القطاع لاسيما الاتفاق مع احدى الشركات العالمية لتنفيذ مشروع سكني بحجم (100) الف وحدة سكنية في محيط بغداد وهو مشروع بسماية السكني وان شركات الاعمار والاسكان تخطط لانجاز (42) مشروعا سكنيا بواقع (25200) وحدة خلال سنوات الخطة 2013 ـ 2017، فضلا عن مشاريع للسكن الاقتصادي في محافظات ديالى وصلاح الدين والانبار وواسط والديوانية بمعدل (200) وحدة سكنية لكل مجمع ومشاريع لسكن الفقراء ضمن ستراتيجية التخفيف من الفقر في المحافظات وبواقع (200) وحدة سكنية لكل محافظة تؤمن الارض اللازمة لذلك. كما تم المصادقة على المجمعات السكنية لبعض المستثمرين من القطاع الخاص وبواقع (65) مجمعا سكنيا في (13) محافظة وباجمالي عدد وحدات سكنية لهذه المجمعات يبلغ (10226) وحدة سكنية.

وفيما يأتي حزمة من الاجراءات المطلوب اجراؤها بهدف المواجهة الجادة والفاعلة لمعالجة مشكلة السكن.

فيما يخص الانتاج السكني وتقليل درجة الاكتظاظ فان الخطة تدعو الى:

- تامين الاستثمارات اللازمة من الموازنة الاتحادية للدولة وبما لايقل عن (2) ترليون دينار سنويا تؤمن وضع برامج سكنية فاعلة لمواجهة العجز السكني وتنفيذها وتامين السكن الاقتصادي للفئات من ذوي الدخول المنخفضة وكذلك تامين المساكن للفقراء الذين يقعون دون خط الفقر.
- الاستمرار بسياسات تمكين ذوي الدخول المتوسطة في الحصول على قطعة ارض سكنية وقروض بشروط ميسرة لانشاء الوحدات السكنية الخاصة بهم. ان هذا الاسلوب قد نجح خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وكان سببا في تكوين جزء مهم من الرصيد السكني الموجود حاليا في البلد.
- تشجيع انشاء الشركات الخاصة والمساهمة الوطنية في مجال الانتاج السكني وتجهيز المساكن بما في ذلك تحويل بعض الشركات العامة الى شركات مساهمة.
- تشجيع الشركات الاستثمارية الرصينة وتحفيزها لدخول سوق السكن العراقي وتنفيذ مشاريع سكنية عملاقة بمواصفات تصميمية، معمارية وحضرية عالية، على غرار مشروع بسماية السكني او اية صيغة استثمارية تراها الجهات العراقية المختصة مناسبة.
- اعطاء دور اساسي للحكومات المحلية في سوق السكن سواء كمنتج للوحدات السكنية او ادارة الاراضي الحضرية وتامين البنى الارتكازية للسكن ولاسيما بالنسبة للمشاريع السكنية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقع ضمن الامكانات الاشرافية والتنفيذية للحكومات المحلية فضلا عن مسؤوليتها المباشرة الاساسية في مجال متابعة صيانة الدور السكنية وادامتها ولاسيما المستاجرة منها التي في الغالب تعاني من مشاكل الصيانة نتيجة عدم اهتمام طرفي عقد الايجار.

فيما يخص ادارة الاراضي الحضرية فان الخطة تدعو الى :

- الاسراع في انجاز مشروع اصلاح ادارة الاراضي الحضرية الذي تنفذه هيئة المستشارين في برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لتكون نتائج المشروع خارطة طريق لادارة الاراضي الحضرية في العراق بدءا من وضع قاعدة معلومات تفصيلية للاراضي الحضرية وطبيعة استعمالها الحالي وعائديتها وقيمتها واليات تسجيلها وانتقال الملكية . اوحق التصرف وغيرها.
- التحول من نمط الادارة المركزية للاراضي الحضرية الى الادارة اللامركزية لها.
- التحول التدريجي الى نمط السكن العمودي كوسيلة للتخفيف من الضغط على الاراضي السكنية ولاسيما في المدن الكبيرة.
- اعادة النظر بالتصاميم الاساسية للمدن والقصبات غير المحدثة كافة وتحديثها وتحديد المساحات الكافية لحاجة السكنية الحالية والمستقبلية (لغاية 30 سنة) لكل مدينة او قصبة واعادة النظر بالاستعمالات الصناعية داخل المدن باتجاه تخليصها من الاستعمال الصناعي غير الضروري واستعمالات التخزين والزراعية التي انتفت عنها الصفة الزراعية وتوفير هذه المساحات للاغراض المدنية الاخرى كالسكن والترفيه والتجارة والتوسع في المناطق الخضراء.
- استكمال الخطط الهيكلية للمحافظات والتي من اهم وظائفها تحديد استعمالات الارض الاقليمية (خارج حدود التصاميم الاساسية للمدن والقصبات) ومنها الاستعمال السكني وتخصيص مساحات مناسبة لتوسيع المدن الكبرى في هذه المناطق لتكون مدن توابع او مدناً جديدة مستقلة وعلى وفق ضوابط ومتطلبات اقامة المدن التوابع والمدن الجديدة والابتعاد عن الالية العشوائية المتبعة حاليا لتخصيص الاراضي للمجمعات السكنية خارج حدود المدن ولاسيما بغداد.
- استثمار فرصة اقامة المجمعات السكنية الكبيرة كوسيلة لتصحيح الخلل الهيكلي في المنظومة الحضرية العراقية والمتمثلة بظاهرة المدن الكبرى والطاغية على الهيكل الحضري سواء على المستوى الوطني والمتمثلة بهيمنة مدينة بغداد او معظم مراكز المحافظات على الهياكل الحضرية لمحافظاتها.
- تبني توافق تنفيذية لانماط جديدة لتشجيع انتاج المساكن مثل بيع الاراضي بالمساحات الكبيرة من القطاع العام الى الشركات في القطاع الخاص والشركات المساهمة.

فيما يخص التمويل السكني فان الخطة تدعو الى :

- زيادة رؤوس اموال المصرف العقاري وصندوق الاسكان الى المستويات التي تمكنها من تمويل البرامج السكنية العائلية والمساهمة في تمويل المستثمرين والمطورين في القطاع السكني وبشروط تفضيلية ولاسيما للمشاريع السكنية الخضراء المقتصدة في استخدام الطاقة.
- تفعيل دور البنوك التجارية في التمويل السكني وباليات شفافة واجراءات مرنة وبما ينسجم مع التطورات والسياقات الدولية في هذا المجال وان تتضمن انشطتهم التمويلية صيانة واعادة تاهيل الوحدات السكنية القائمة فضلا عن المساكن الجديدة.
- انشاء مصرف او صندوق خاص بتمويل الاسكان الريفي بشروط ميسرة جدا مع تامين الارض المجانية كون معظم الرصيد السكني في الريف العراقي دون النمط السكني المقبول ومشيدا بمواد بناء غير دائمية فضلا عن كون الريف العراقي يحتضن بحدود 40 % من فقراء العراق مما يستوجب الدعم الاستثنائي.
- تشجيع الصناديق الخاصة وتحفيزهم كصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التامين واعادة التامين الى استثمار مدخراتهم في الاستثمار السكني كشركاء في شركات مساهمة او كمطورين في المجال السكني والتركيز على المشاريع التي تستهدف الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل.
- تطوير الهيكل التنظيمي في مجال تمويل الاسكان لضمان فرص كافية للمقترضين للوصول الى الاصول في حالة التخلف عن سداد القروض ويتطلب هذا تشريع شامل جديد ينص على الرهن والتملك واعادة بيع الضمانات.

في مجال تطوير القطاعات ذات العلاقة بانتاج السكن خاصة مواد البناء والمقاولات تدعو الخطة الى :

- التوسع وزيادة الطاقات الانتاجية لمواد البناء والمواد الانشائية وبالذات السمنت. الطابوق. الكتل الكونكريتية والسيراميك والجص والحديد. لدعم الانتاج السكني وتوليد فرص عمل تؤمن دخولاً مستدامة لشريحة مهمة من السكان.
- تطوير نوعية المنتج المحلي من مواد البناء واخضاعه لمقاييس النوعية والجودة القياسية .
- متابعة جودة المواد المستوردة ونوعيتها ولاسيما السمنت والحديد وعدم السماح بدخول نوعيات رديئة منافسة سعريا للمنتج المحلي.
- التوسع في فتح المختبرات المتخصصة بفحص المواد الانشائية واجازتها وعلى وفق شروط وضوابط المواصفة العراقية والدولية.
- تطوير قطاع المقاولات وتنظيمها من خلال التاكد من عمليات تصنيف الشركات والمقاولين بحسب الخبرة والكفاءة والاختصاص وجودة تنفيذ الاعمال والمقاولات التي سبق الالتزام بها.

في مجال السكن العشوائي

شهد العراق تفاقم ظاهرة السكن العشوائي بعد عام 2003 كنتيجة للظروف الامنية ونزوح الكثير من العوائل من مناطقها الى مناطق اخرى مما يتطلب وضع برامج حكومية خاصة للحد من هذه المشكلة ومعالجتها على الامد المتوسط والبعيد من خلال جملة من الحلول :-

- اعادة تاهيل مناطق التجاوز وتطويرها وتزويدها بالخدمات اللازمة في حالة كون هناك امكانية لتحقيق ذلك استنادا الى المعايير التخطيطية والتصميمية المقبولة.
- تامين مجمعات بمواصفات تصميمية وتخطيطية مقبولة ونقل المتجاوزين اليها وعلى وفق شروط ميسرة.
- اعادة الاسكان في مواقعهم الحالية نفسها في حالة وجود الشروط القانونية والتخطيطية من خلال اعادة بناء اجزاء من المجمعات العشوائية تطويرها أو تاهيلها على مراحل واعادة اسكانهم في المراحل المطورة.

في مجال المحافظة على الارث الحضاري تدعو الخطة الى :

- المحافظة على الارث الحضاري والعمراني في تنفيذ البرامج الاسكانية المستقبلية او في عمليات اعادة تاهيل الاحياء القديمة ومراكز المدن التراثية والدينية وتطويرها ومراعاة الخصوصية الاجتماعية للعائلة العراقية في تصميم المسكن وفضاءاته ووحدة الجيرة السكنية (المحلة).

4-6 الماء والصرف الصحي

على الرغم من التاكيدات المستمرة لخطط التنمية على أهمية خدمات الماء والصرف الصحي وارتباطها المباشر بصحة الانسان واستدامة بيئته وما حققته مرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من تطور في تقديم هاتين الخدمتين ولا سيما خدمات الماء التي بلغت تغطيتها لـ 95% من السكان في المناطق الحضرية و 75% للمناطق الريفية فان عقودا من الحرب والحصار الاقتصادي وتدهور الوضع الأمني قد أحدثت تراجعا مهما في تقديم هاتين الخدمتين فتراجعت نسبة التغطية لماء الشرب الى 48% ناهيك عن نوعية وكمية الماء المجهزة التي شهدت هي الاخرى تدنيا واضحا ايضا والوضع كان اسوأ بالنسبة لخدمات الصرف الصحي التي شهدت شبه تعطيل حتى في مدينة بغداد التي كانت تتميز بمنظومة صرف صحي حديثة وفقا لمعايير ومقاييس عقد الثمانينات .

لقد إستشعرت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 أهمية هاتين الخدمتين وأعطتهما أولوية متقدمة ضمن اهتماماتها وهدفت الى تامين تغطية كاملة لمياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة بغداد وتخفيض نسبة السكان غير المخدومين بمشاريع مياه الشرب الى 10% في المناطق الحضرية الاخرى من غير مدينة بغداد و 26% في المناطق الريفية وزيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي في غير مدينة بغداد من سكان المحافظات .

ويهدف الوقوف على الواقع الذي الت اليه خدمات الماء والصرف الصحي فسوف يتم تحليلها على اساس مدينة بغداد وباقي محافظات العراق بما فيها الاقضية والنواحي خارج نطاق مدينة بغداد كلا على حدة .

4-6-1 مياه الشرب

يعد الماء الصالح للشرب ضمانة اساسية لصحة جيدة كما انه حق من حقوق الانسان لذا فان امكانية الحصول عليه تكتسب اهمية كبيرة ولا سيما للنساء والاطفال وعلى نحو خاص في المناطق الريفية لكونهم يتحملون المسؤولية الرئيسة في حمل الماء لمسافات بعيدة.

لم يشهد هذا القطاع تطورا مهما منذ عام 1990 اذ لم تزد نسبة الأسر التي تستخدم مصادر مياه محسنة عن 89% عام 2011 وبتجهيز غير مستقر للماء.

لقد أكدت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2011 ان حوالي 60% من السكان يحصلون على المياه المنقولة بالانابيب الى المسكن/ ساحة البيت. كما بين المسح ان هناك تفاوتا كبيرا في مدى الوصول الى مصادر مياه الشرب بين المحافظات الحضر والريف إذ يتاح الماء الصالح للشرب لحوالي 89% من السكان منهم 97% في المناطق الحضرية و 76% في المناطق الريفية. تستخدم 65% من الاسر شبكة المياه العامة كمصدر رئيسي للحصول على مياه الشرب اذ تزود الشبكة العامة 25% من المستخدمين بمعدلات من المياه تقل عن ساعتين يوميا وعلى الصعيد الوطني فان امكانية حصول الاسر في المناطق الريفية على المياه من الشبكة العامة محدودة اذ تستخدمها 47% من الاسر في الريف مقارنة بـ 67% في الحضر وتعد ملوحة الماء احدى الأسباب الرئيسة لعزوف نسب مهمة من الاسر في محافظات مثل البصرة وميسان من استخدام مياه الشبكات العامة.

أولا- خدمات الماء في المحافظات

أ- تحليل الواقع

يتم انتاج الماء من (260) مشروعاً واكثر من (3250) مجمعاً مائياً وبطاقات مختلفة لتجهيز سكان (14) محافظة .

فضلا عن الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة بغداد. وان عدد السكان المشمولين بهذه الخدمة يزيد عن (22) مليون نسمة والمخدومين فعلا بحدود (17.8) مليون نسمة.

تبلغ كمية الماء المنتج يوميا (7.9) مليون متر مكعب وان الحاجه اليوميه تبلغ (9) مليون متر مكعب تقريباً وان العجز في كميه الماء المنتج حاليا يبلغ (1) مليون متر مكعب وان نسبه المخدومين من السكان تبلغ (82%) لعام 2011 .

ويظهر من انتاجيه مشاريع الماء ومجمعاته ان هناك تبايناً في نسبة الشحه بين المحافظات حيث نسبة الشحة تنخفض في محافظتي صلاح الدين والنجف الى (4 %) ومحافظتي البصره وكربلاء الى (6 %) في حين ترتفع نسبه الشحة في محافظة بغداد الى (46 %) وفي محافظة ذي قار الى (30 %) كما مبين في الجدول (4 - 38) .

ب- الامكانات

- وجود (260) مشروعاً عاملاً و(3250) مجمعاً تنتج الماء الصالح للشرب لخدمة (82%) من السكان.
- وجود شبكات ماء تضمن وصول الماء الصالح للشرب الى المواطنين.
- وجود مختبرات مركزية في المحافظات فضلاً عن المختبر الوطني في بغداد لفرض فحص الماء المنتج لضمان مطابقته للمواصفات القياسية.
- وجود سيارات حوضية تقوم بتوزيع الماء الى المواطنين في القرى البعيدة.
- وجود (30) مشروع ماء قيد التنفيذ يتم انجازها لفرض انتاج الماء الصالح للشرب.
- وجود خبرات متراكمة في قطاع الماء.
- وجود امكانات جيدة لتامين الموارد المائية اللازمة لمشاريع مياه الشرب.
- وجود امكانات لتامين الوقود لتشغيل مشاريع مياه الشرب .

ج- التحديات:

- وجود شبكات قديمة باطوال كبيرة يتطلب استبدالها.
- وجود هدر في الماء المنتج في الشبكات والانابيب الناقلة بنسبة تصل الى (40 %) تستنزف طاقات مهمة من انتاج المشاريع العاملة .
- قدم بعض مشاريع الماء الموجودة في بعض الاقضية والنواحي مما يتطلب النظر اما بتاهيلها او اقامة مشاريع جديدة محلها.
- تلكؤ الشركات المقاولة في تنفيذ المشاريع الجديدة وضعف امكاناتها.
- التدني المستمر في الوارد المائي للانهر مما يؤدي الى انخفاض مناسيب الماء وانحسارها في ماخذ المشاريع والمجمعات.
- قلة التخصيصات السنوية المرصدة لتنفيذ مشاريع الماء سواء في الموازنة الاستثمارية لانشاء المشاريع الجديدة او الموازنة التشغيلية لتامين متطلبات التشغيل من وقود ومواد تعقيم للإدامة والصيانة . او تخصيص المبالغ من خطة تنمية الاقاليم للمحافظات لانشاء واستبدال شبكات الماء وتجهيز وحدات ماء مجمعة ونصبها.
- عدم كفاية الوقود لتشغيل المولدات العاملة في المشاريع .
- غياب التشريعات والضوابط التي تردع المتجاوزين على شبكات الماء وخطوطه.
- نقص في الملاكات الوظيفية لتشغيل مشاريع الماء.
- عدم تفعيل قانون جباية الواردات حيث ان الواردات المتحصلة لاتمثل سوى (9 %) من الميزانية التشغيلية لهذا النشاط.
- تدني تعرفة الماء الباع وعدم جعلها تصاعدية مع كمية الماء المستهلك.
- عدم وجود مقاييس ماء تحدد كمية الماء المستهلك بشكل دقيق.
- وجود اشتراكات غير نظامية وغير رسمية تستهلك الماء بشكل عشوائي وبدون دفع اية اجور.
- حاجة الملاكات الهندسية الى دورات تدريبية لتواكب التغيير في التكنلوجيا الحديثة.
- عدم وجود اي دور للقطاع الخاص في هذا النشاط .

جدول (4-38)

عدد مشاريع الماء والمجمعات المائية وعدد السكان ونسبة الشحة حسب المحافظات لعام 2011

ت	المحافظة	عدد المشاريع	كمية الماء المنتج م^3	عدد المجمعات المائية العاملة	كمية الماء المنتج م^3	مجموع الماء المنتج	عدد سكان المحافظة	الحاجة الكلية من الماء	العجز في الانتاج م^3
1	نينوى	41	727591	75	97997	825588	2994979	883379	% 7
2	كركوك	16	393876	215	265936	659812	934698	752396	% 18
3	بغداد	10	226080	137	252067	478147	2097473	705803	% 46
4	ديالى	25	237043	147	219366	456409	1662386	570511	% 25
5	صلاح الدين	20	336200	177	282410	618610	1351150	551769	% 4
6	بابل	18	245920	264	391741	637661	1765065	758978	% 12
7	النجف	13	248960	118	233270	482230	1155087	501007	% 4
8	كربلاء	7	242620	124	215283	457903	961638	509668	% 6
9	واسط	21	185500	202	247350	432850	1131790	531941	% 13
10	الانبار	21	372418	155	177003	549421	1600188	624073	% 5
11	ميسان	13	68600	230	383222	451822	867265	501522	% 11
12	المثنى	7	116110	62	115738	231848	65229	298647	% 14
13	القادسية	15	198773	175	188531	387304	1046264	564983	% 22
14	ذي قار	18	109140	141	270182	379322	1718957	383952	% 30
15	البصرة	15	237000	214	652960	889960	1992029	852876	% 6
المجموع		260	3945831	2436	3993056	7938887	21937198	8991505	% 18
وحدات التحلية				86	43120				
وحدات الطاقة الشمسية				728	14300				
المجموع الكلي				3250	4050476				

د- الرؤية:

"ماء صالح للشرب مؤمن للمواطنين كافة"

هـ- الاهداف

الهدف الاول- رفع نسبة التغطية وتقليل نسبة الهدر بالماء

- زيادة نسبة المخدومين في المحافظات (عدا محافظة بغداد) من (82 %) عام 2011 الى (98%) عام 2017
- تخفيض نسبه الهدر في الماء المنتج من (35%) الى (25 %) عام 2017.

وسائل تحقيق الهدف

الاسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ والبالغة 30 مشروعاً والالتزام بالجداول الزمنية لتنفيذها.

- انشاء مشاريع جديدة وبعدد 83 مشروعاً بطاقة 269 الف م3/ ساعة في المناطق غير المخدومة او توسيع طاقات المشاريع القائمة واستغلال طاقاتها التصميمية.

ان الوسيلتين في أعلاه سوف تؤمن زيادة في كمية انتاج الماء من حوالي (4) مليون م3/يوم الى (14.5) مليون م3/يوم.

تامين المتطلبات التشغيليه من وقود وكهرباء وكوادر هندسيه وفنيه ومواد تصفيه وتعقيم بشكل مستدام للمشاريع القائمة والمستحدثة.

- دعوة الشركات العالمية الرصينة لتنفيذ مشاريع الماء وعدم اللجوء الى المقاولين والشركات المقاولة غير الكفوءة.

الهدف الثاني- تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة اخرى بتخفيض عدد السكان غير المخدومين بمياه الشرب الامنة الى (2 %) في المناطق الحضرية و(15 %) في المناطق الريفية.

وسائل تحقيق الهدف

- اعطاء الاولوية في اعادة تاهيل مشاريع المياه القائمة او انشاء مشاريع جديدة الى المحافظات التي تشكو من عجز اعلى في تامين خدمات مياه الشرب وكما في الجدول (4-39).

جدول (4-39)

عدد مشاريع الماء المقترح ادراجها في المحافظات خلال المدة (2013 - 2017)

ت	المحافظة	عدد المشاريع الجديدة
1	نينوى	7
2	صلاح الدين	4
3	الانبار	18
4	واسط	7
5	النجف	5
6	بابل	1
7	كربلاء	1
8	القادسية	4
9	ذي قار	1
10	ميسان	7
11	البصرة	3
12	بغداد	4
13	كركوك	9
14	ديالى	11
15	المثنى	1
المجموع		83

- انشاء مشاريع لتحليه المياه في المحافظات التي تشكو من ملوحه عاليه وخاصه المحافظات الجنوبيه.
- تكثيف برامج تامين المياه الصالحة للشرب للقرى والارياف.

الهدف الثالث- تامين مياه بمعدل (350 لتر/ شخص يوم) وبنوعية عالية

وسائل تحقيق الاهداف

- اكمال المشاريع قيد التنفيذ والمشاريع الجديدة المقترحة خلال مدة الخطة
- تقليل الهدر في الشبكات من خلال تاهيل شبكات النقل والتوزيع واستبدال غير الصالح منها.

الهدف الرابع- مشاركة القطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف

- إقامة مشاريع لإنتاج الماء بأسلوب التنفيذ والتشغيل والتسليم.
- تقديم الخدمات الإستشارية في مجالات إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية وتقارير الأثر البيئي وإعداد تصاميم ومتابعة حسن تنفيذ المشاريع.
- صيانة شبكات الماء.
- السيطرة النوعية لمدخلات ومخرجات عملية إنتاج الماء ومراقبة نوعية المياه عند المستهلك النهائي.
- حماية الإيرادات.

الهدف الخامس- ترشيد استخدام المياه

وسائل تحقيق الهدف

- زيادة وعي المستهلك بترشيد الإستهلاك ولا سيما للإستخدام البشري.
- تامين مقاييس استهلاك المياه للوحدات السكنية كافة.
- تقليل الدعم لخدمات مياه الشرب وربط التعرفة بمستوى الإستهلاك.

ثانيا- خدمات الماء في بغداد

أ- تحليل الواقع

تستند خطط تامين الماء في مدينة بغداد الى معيار معتمد منذ عام 1982 يحدد إنتاج الماء على اساس معدل الإستهلاك اليومي قدره (450 لتر فرد يوم). بلغت الكميات المنتجة من الماء في مدينة بغداد (2.74) مليون م^3 عام 2011 من خلال (11) مشروعا موزعة على مختلف مناطق بغداد ومجموع من المجمعات الثانية التي تخدم المناطق البعيدة عن مشاريع التصفية.

لقد تحقق إنجاز مهم خلال عامي 2010 و2011 تمثل في تقليص العجز في تجهيز الماء في مدينة بغداد من (1.2) مليون م^3 يوم الى (760) الف م^3 كنتيجة لتجديد وتاهيل حوال (41%) من الشبكة وتقليص الهدر في الماء في الشبكات وانعكس ذلك على تفعلية الأسر كافة بالمدينة بخدمات الماء الصافي وزيادة حصة الفرد خلال عام 2010 بنسبة (8.3%) و(16.6%) خلال عام 2011.

ب. الإمكانات والتحديات

لا تختلف الإمكانات والمشاكل والتحديات التي يواجهها نشاط تجهيز المياه الصالحة للشرب في مدينة بغداد كثيرا عن تلك التي يواجهه النشاط في المحافظات الأخرى.

ج- الرؤية

ماء صالح للشرب مؤمن للمواطنين كافة.

د- الأهداف

- زيادة كميات المياه المنتجة لإستهلاك الشرب من 2.740 مليون م3/ عام 2011 الى 5.644 مليون م3 عام 2017 .
- زيادة حصة الفرد الواحد من (255) لتر/يوم عام 2011 الى (400) لتر/يوم عام 2017 .
- تحسين نوعية الماء المجهز للمواطنين.
- إشراك القطاع الخاص في أنشطة تجهيز مياه الشرب وعلى غرار ما جاء بخدمات ماء الشرب في المحافظات.

وسائل تحقيق الهدف

- استكمال مشاريع المياه قيد التنفيذ وتنفيذ المشاريع الجديدة بمواصفات عالية.
- إنشاء خزانات أرضية بطاقات عالية.
- تحديث شبكات المياه للأحياء السكنية لتقليل الهدر وضمان نوعية عالية للماء المستهلك.
- مد شبكات الماء الصافي للتوسعات الجديدة للأحياء السكنية .
- مد الخطوط الناقلة للماء وتحديثها وكما مبين بالجدول الاتي:

جدول(4-40)

الخطة الخمسية 2013 - 2017 لماء بغداد

(أمانة بغداد)

ت	اسم المشروع	الكلفة الكلية التخمينية	التخصيصات السنوية (المبالغ بملايين الدنانير)						موقع المشروع	نوع المشروع
			2012	2013	2014	2015	2016	2017		
1	تحديث شبكات الماء الصافي للأحياء السكنية (تجهيز وتمديد)	118000	18919	8000	15000	15000	15000	13697	بغداد	مستمر
2	تمديد شبكات الماء الصافي للإفرازات الأحياء الجديدة (تجهيز وتمديد)	40000	11321	5000	5000	5000	6198		بغداد	مستمر
3	تأهيل مشاريع التصفية	300000	10565	20000	50000	50000	50000	53965	بغداد	مستمر
4	تمديد خطوط ناقلة الماء الصافي	100000	8065	5000	20000	20000	20000	17465	بغداد	مستمر
5	تمديد خطوط ناقلة الماء الخام	80000	7385	5000	15000	15000	15000	21549	بغداد	مستمر
6	تجهيز أنابيب دكتايل و بلاستك مع التعلقات	100000	18071	10000	20000	20000	17777		بغداد	مستمر
7	إنشاء خزانات أرضية(R3, R9)	115000	27881	20000	36324				بغداد	مستمر
8	مشروع ماء الرصافة (إنشاء مركز التصفية مع الأعمال الملحقة به كافة (الميكانيكية المدنية الكهربائية))	1448495	200011	110000	155037				بغداد	مستمر
9	الدراسات والتصاميم	12000	2566	2000	576				بغداد	مستمر
10	إزالة العوارض لمشروع ماء الرصافة	10000	1493	24	2000	2000	1059		بغداد	مستمر
11	إنشاء محطة كهربائية لمشروع ماء الرصافة	26426	6779	1000	2127				بغداد	مستمر
12	مشروع ماء الرصافة (المرحلة الثانية)	869097	0	0	173000	500000	190000	6097	بغداد	جديد
13	أعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء المرحلة الثانية لمشروع ماء الرصافة و الخزانات	15000	0	1000	5000	4000	3000	2000	بغداد	جديد
14	إنشاء الخزانات الأرضية (R1,R2,R8) في مناطق الاعظمية والشعب والزعفرانية	165000	0	5000	80000	60000	20000	ـــــ	بغداد	جديد
15	إنشاء الخزانات الأرضية (k3,k5) في منطقتي مركز الكرخ والكاظمية	50000	0	2000	25000	20000	3000	ـــــ	بغداد	جديد
16	توسيع مشروع ماء الدورة بطاقة (225)الف م3/اليوم	60000	ـــــ	ـــــ	12000	20000	20000	8000	بغداد	جديد
17	إنشاء الخزانات الأرضية (R4,R6)	82000	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	17000	65000	بغداد	جديد
18	إنشاء الخزانات الأرضية (k1,k4)	65000	ـــــ	ـــــ	ـــــ	13000	35000	17000	بغداد	جديد
19	استملاكات مشروع ماء الرصافة	55000	ـــــ	1000	10000	15000	15000	11750	بغداد	مستمر
	المجموع	4787115		19524	626064	759000	428034	216523		

مشاريع الماء المقترحة في مدينة بغداد للسنوات (2013-2017)

- السيطرة على شبكات الماء والتحكم بها عبر نظام سيطرة وقاعدة بيانات متكاملة وحديثة.
- رفع وعي المواطنين بأهمية المياه وترشيد إستهلاكها.
- الرفع التدريجي للدعم في تجهيز مياه الشرب وربط ذلك بمعدلات الإستهلاك الأسري.
- تحسين المختبرات وتطويرها ودورية أخذ العينات.
- نصب القابيض في المباني السكنية وغير السكنية ومتابعة أمور الجباية.
- بناء قدرات الكوادر الفنية والإدارية والمالية العاملة ضمن النشاط.
- تأمين سلامة ماخذ المياه من الأنهر من التلوث بهدف الحصول على منتج نوعي وقياسي.

4-6-2 الصرف الصحي

تشير نتائج المسح العنقودي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2011 الى إن حوالي 96% من السكان في العراق يستخدمون وسائل صرف صحي محسنة منهم 99% في المناطق الحضرية و90% في المناطق الريفية غير أن النسبة تتضائل أذا ما أعتمدت وسيلة الصرف الصحي المتصلة بشبكة صرف المجاري لتصل الى 4% في المناطق الريفية مقابل 33% في المناطق الحضرية. وتظهر بحسب مسح شبكة المعرفة للعراق/ 2011 ان عدم الرضا ما زال سائدا عن خدمات الصرف الصحي في العراق اذ وصف 59% من الأسر العراقية هذه المرافق على أنها سيئة أو سيئة جدا وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية الى 85% ولا سيما في الجنوب والوسط. تحصل ثلث الأسر تقريبا على خدمات الصرف الصحي العامة حيث تتركز 66% من هذه الأسر في المناطق الحضرية في السليمانية وبغداد. أما على الصعيد الوطني فان أكثر من نصف الاسر 53% المصنفة ضمن اعلى إنفاق للفرد تتمتع بامكانية الوصول الى الشبكة العامة مقارنة بـ 9% للأسر المصنفة ضمن أقل إنفاق للفرد وتميل الأسرة التي تفتقر الى أمكانية الوصول الى الشبكة العامة لأستخدام أحواض التعفين 40% من الأسر أو الحفر المغطاة 25% من الأسر أي ان 65% من الأسر تستخدم أحدى طرق الصرف الصحي غير الآمنة.

ولا بد من الأشارة الى ان (83%) من مياه المغسلات لاتخضع للمعالجة الكافية مما يتيح مشاكل بيئية في غاية الخطورة على صحة المواطنين وأعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

أولا- الصرف الصحي في المحافظات:

أ- تحليل الواقع

تبلغ نسبة السكان المخدومين في المحافظات عدا مدينة بغداد واقليم كردستان عام 2009 حوالي (26 %) وكانت نسبة المخدومين لغاية عام/2003 تبلغ (7 %) فقط. ان عدم الاهتمام بهذا القطاع ساهم في تلوث البيئة واصبح يشكل خطورة حقيقية على صحة المواطن حيث ان اغلب مياه الصرف الصحي تلقى في الانهار والجداول التي قد تستخدم مياهها للشرب من قبل بعض من سكان القرى والارياف التي لا تكون مخدومة بشبكات المياه الصالحة للشرب. اكدت خطة التنمية الوطنية 2010 ـ 2014 اهمية مشاريع الصرف الصحي بدعوتها الى انشاء (48) مشروعا جديدا للصرف الصحي في المحافظات كافة وان نسبة مهمة من هذه المشاريع قيد التنفيذ وعدداً منها في المراحل النهائية للتنفيذ مما ساهم في رفع نسبة التغطية الى (32 %) وسوف يؤدي الى التحسن في واقع خدمات الصرف الصحي ونسبة التغطية في المحافظات بهذه الخدمات خلال العامين القادمين والجدول الآتي يوضح واقع الصرف الصحي في المحافظات ونسبة التغطية فيها والتي تؤشر تفاوتا كبيرا فيما بينها، مما يتطلب من هذه الخطة ايلاء عناية فائقة الى عدالة توزيع هذه المشاريع على المحافظات وبما يضمن تقليل درجة التفاوت في تقديمها.

جدول (4-41)

مشاريع مجاري مياه الصرف الصحي للمحافظات 2012

ت	اسم المحافظة	الطاقة التصميمية م3	عدد النفوس المخدومة نسمة	نسبة المخدومين%	عدد محطات مياه المجاري المنفذة	عدد المضخات	اطوال الشبكات كم	عدد منهولات شبكات المياه المنفذة
1	نينوى	17820	86713	7	7	19	104.5	3488
2	كركوك	3500	9000	2.6	2	5	15	870
3	صلاح الدين	59000	195200	69	20	62	483.3	526
4	ديالى	21600	22610	8.5	1	5	73.34	0
5	الانبار	7000	35500	5.6	6	12	2.5	3750
6	بغداد	3000	12000	5	6	10	8	150
7	بابل	12000	55000	27	13	22	128	6682
8	كربلاء	41000	235000	25	4	14	224	4000
9	النجف	42000	180000	41	7	17	365.37	1740
10	الديوانية	12000	156000	20.8	19	31	243.4	3351
11	واسط	0	0	0	1	2	180	0
12	المثنى	37000	148000	54.76	46	5	16.277	1620
13	ذي قار	18000	126000	3303	14	11	180.973	4785
14	ميسان	36000	209000	91	31	68	1049.7	4800
15	البصرة	118100	1000000	38.9	65	98	965	163.2
	المجموع	326100	2536023	32.42	242	381	4162.939	57610

ب- الامكانات

- تخصيص استثمارات كبيرة لهذا النشاط في البرامج الاستثمارية السنوية.
- نمو الامكانات التنفيذية للمقاول المحلي في هذا الجانب وتراكم خبرة الكوادر الوطنية العاملة ضمن النشاط .
- رغبة الشركات المقاولة الاجنبية في تنفيذ مشاريع الصرف الصحي .

ج- التحديات

- استمرار وجود عجز كبير في نسبة تغطية السكان بالخدمة .
- تقادم عمر شبكات الصرف الصحي وضعف الادامة مما انعكس على كفاءة ادائها والتخوحات الناجمة عنها وتاثير ذلك على شبكات المياه.
- التجاوزات على شبكات مياه الامطار وتصريف المياه الملوثة اليها .
- التوسع الافقي للمدن والقصبات مما يتطلب توسيع الشبكات لمواجهة التوسع.
- التلكؤ في تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ ومضاعفة اماد تنفيذها مما اثر في تحقيق الاهداف الموضوعة لهذا النشاط.
- قلة خبرة المكاتب الاستشارية الوطنية في هذا المجال ادت الى ان اغلب دراسات وتصاميم المشاريع التي احيلت بعد عام 2003 تفتقد الى الدقة مما ترتب عليه اجراء اوامر تغيار وتاخر في تنفيذ المشاريع وزيادة كلفها المخططة .
- التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة الى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من ماخذ مشاريع مياه الشرب.
- عزوف القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة عن العمل في مجال الصرف الصحي لاعتبارات اجتماعية .
- نقص في المستلزمات التشغيلية من اليات تخصصية ومعدات وانابيب ووقود مما ينعكس على كفاءة استغلال المشاريع القائمة وادامتها .
- مشاكل في تخصيص الاراضي لهذه المشاريع والوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تخصيص الاراضي.

د- الرؤية

صرف صحي مستدام مستجيب لغايات الاهداف الانمائية للألفية

هـ - الاهداف

الهدف الاول : زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح (53 %) من سكان المحافظات عام 2017

الهدف الثاني : طرح مياه معالجة الى الانهار مطابقة للمواصفات القياسية

وسائل تحقيق الاهداف

- اكمال تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ .
- تنفيذ 42 مشروعا جديدا في معظم المحافظات وكما مبين في الجدول الاتي وان تكون مرحلة التنفيذ بحسب اولويات الحاجة .

جدول (4-42)

عدد المشاريع الجديدة المراد تنفيذها للسنوات (2013- 2017) لخدمات الصرف الصحي

المحافظة	عدد المشاريع
نينوى	1
كركوك	3
الانبار	4
ديالى	4
صلاح الدين	3
واسط	3
بابل	4
كربلاء	1
النجف	4
القادسية	3
المثنى	2
ميسان	5
ذي قار	4
البصرة	1
المجموع	42

- اعادة تاهيل المشاريع وشبكات الصرف الصحي القديمة وتبديل الاجزاء المتضررة منها .
- منح الحوافز التشجيعية للعاملين في قطاع الصرف الصحي للحد من العزوف عن العمل في هذا النشاط.
- تعزيز امكانات المختبرات لتامين الفحوصات اللازمة لضمان طرح مياه معالجة بمواصفات قياسية.
- رفع التجاوزات عن شبكات مياه الامطار.
- الزام العامل والمستشفيات بنصب وحدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات الصرف الصحي الا بعد معالجتها.
- تكثيف الرقابة والسيطرة النوعية على المياه التي تطرح في الانهار.
- تاهيل اللاكات العاملة في مشاريع الصرف الصحي وتطويرها.
- تامين المستلزمات التشغيلية اللازمة للاستغلال الكفوء للمشاريع والشبكات القائمة .

ثانياً - الصرف الصحي في بغداد

أ- تحليل الواقع

ان واقع خدمات الصرف الصحي في بغداد يتجاوز مستوياته في المحافظات بدرجات عالية جدا ومنذ عقود حيث ان مدينة بغداد مغطاة بدرجة عالية بمشاريع الصرف الصحي المتكاملة وقد ارتفعت نسبة التغطية فيها من 75 % عام 2009 الى 86 % عام 2011 . والجدول الاتي يبين طاقات مشاريع معالجة الصرف الصحي في مدينة بغداد.

جدول (4-43)

مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي لعام 2011

ت	اسم المشروع	الطاقة التصميمية	الطاقة الفعلية	نوع المعالجة	عدد السكان المخدومين	التصريف القياسي / لكل شخص
1	مشروع تصفية مياه الصرف الصحي في الرصافة / الرستمية	175000 م3/ يوم	225000 م3/ يوم	فيزياوية / بايولوجية	(1,5) مليون نسمة	116 لتر / يوم / شخص
2	مشروع الرستمية / التوسيع الثالث	304000 م3/ يوم	450000 م3/ يوم	فيزياوية / بايولوجية	(1,5) مليون نسمة	200 لتر / يوم / شخص
3	مشروع تصفية مياه الصرف الصحي في الكرخ	205000 م3/ يوم	625000 م3/ يوم	فيزياوية / بايولوجية	(2) مليون نسمة	200 لتر / يوم / شخص

ب- الامكانات والتحديات

ان الامكانات والمشاكل والتحديات التي يواجهها نشاط الصرف الصحي في بغداد لا تختلف كثيرا عن تلك المتوفرة او التي تعانيها المحافظات باستثناء ارتفاع نسبة التغطية التي تصل الى (86%) وضخامة حجم المشاريع فيها.

ج- الرؤية

صرف صحي امن وكفوء ومستدام

د- الاهداف

- زيادة نسبة المخدومين بخدمات الصرف الصحي لتصبح (95%) من سكان مدينة بغداد عام 2017
- طرح مياه معالجة الى الانهار مطابقة للمواصفات القياسية .

وسائل تحقيق الاهداف

- اكمال المشاريع قيد التنفيذ والجديدة خلال المدة 2013 ـ 2017.
- اعادة تأهيل المشاريع وشبكات الصرف الصحي القديمة وتبديل الاجزاء المتضررة منها .
- تعزيز امكانات المختبرات المركزية في بغداد .
- رفع التجاوزات عن شبكات مياه الامطار.
- الزام المعامل والمستشفيات بنصب وحدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات المجاري والامطار الا بعد معالجتها.
- تكثيف الرقابة والسيطرة النوعية على المياه التي تطرح في الانهار.
- تدوير مياه الصرف الصحي واستغلالها لاغراض الزراعة.

الجدول (4-44)

المستهدف لنشاط الصرف الصحي من المشاريع خلال المدة (2013 - 2017)

نشاط الصرف الصحي من المشاريع خلال المدة (2013 - 2017)										
ت	اسم المشروع	الكلفة الكلية التخمينية	التخصيصات السنوية (المبالغ بملايين الدنانير)						موقع المشروع	نوع المشروع
			2012	2013	2014	2015	2016	2017		
1	تحسين وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار للمناطق القديمة لمدينة بغداد مع إعادة تأهيل شبكات المجاري القديمة ومحطات الضخ	40000	30826	2189					بغداد	مستمر
2	تحسين وتوسيع شبكات الصرف الصحي ومياه الأمطار للمناطق القديمة لمدينة بغداد مع إعادة تأهيل شبكات المجاري القديمة ومحطات الضخ/ المرحلة الثانية	250000	___	25000	70000	70000	70000	15000	بغداد	جديد
3	خدمات استشارية وتصاميم لأعمال دائرة مجاري بغداد	3000	3000	-2000					بغداد	مستمر
4	أعداد دراسة شاملة لمنظومة مياه المجاري والأمطار لمدينة بغداد MASTER-PLAN لغاية عام 2030	3000	___	3000					بغداد	جديد
5	صيانة وإدامة وتشغيل مشاريع التصفية لدائرة مجاري بغداد	35000	15904	15764					بغداد	مستمر
6	تطوير وتأهيل مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي	50000	___	5000	15000	15000	8000	7000	بغداد	جديد
7	تنفيذ الخطوط الرئيسة التي تربط على الخط الشمالي الشرقي ومحطة الضخ الرئيسة التابعة لها	120000	20149	30000	30000	2549			بغداد	مستمر
8	تنفيذ الخط الرئيس الناقل الخط الجنوبي الغربي في جانب الكرخ مع محطات الضخ التابعة له	125000	20432	30000	30000	17685			بغداد	مستمر
9	تنفيذ الخط الرئيس الناقل الخط الغربي الإضافي في جانب الكرخ مع تنفيذ محطة ضخ دورة رقم 2 مع خطوط الدفع التابعة لها	140000	32474	40000	19900				بغداد	مستمر
10	تنفيذ شبكة المجاري الرئيسة لحي الربيع وتونس ومحطات الضخ التابعة لها عدد 11	45000	11457	500					بغداد	مستمر
11	دراسة استشارية لتوسيع مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في جانب الكرخ مع تأهيل محطات ضخ رئيسة عدد 9\ (على حساب القرض الياباني)	25000	1895						بغداد	مستمر
12	تأهيل خط بغداد	36474	14000	10000	10000	2474			بغداد	مستمر

13	إعداد التصاميم ووثائق مناقصة لمشروعين لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة 400000 م3 / يوم لكل مشروع في جانبي الكرخ والرصافة	50000	10000	40000					بغداد	مستمر
14	تنفيذ مشروعين لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة 400000 م3 / يوم لكل مشروع في جانبي الكرخ والرصافة	750000	___	___	70000	250000	250000	180000	بغداد	جديد
15	تنفيذ خط مجاري رئيس مع شبكات مجاري فرعية ومحطة ضخ لخدمة منطقة باب الشام والنعالبة	130000	___	15000	50000	50000	15000	___	بغداد	جديد
16	تنفيذ توسيع مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في جانب الكرخ مع تأهيل محطات ضخ رئيسية عدد (9)	450000	___	50000	200000	200000	___	___	بغداد	جديد
17	تأهيل خط مجاري الفرائية الرئيس مع خمس محطات ضخ	35000	___	5000	5000	25000	5000	___	بغداد	جديد
	المجموع			291000.953	519000.9	612000.708	343000	202000		

الفصل الخامس
التنمية المكانية

يعد البعد المكاني للتنمية عنصرا مهما في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة . فالتخطيط المكاني هو الاسلوب الذي يوازن بين معياري الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات وثمار التنمية عموما في مناطق البلد الواحد . وهو الاسلوب الذي يركز على الميزة النسبية في توزيع الانشطة والفعاليات الاقتصادية على الاقاليم والمحافظات مما يعظم من عوائد استغلال الموارد المتاحة وبالتالي فانه الاسلوب الامثل للتعامل مع الانصاف والعدالة في توزيع ثمار التنمية وفي تقليل التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مناطق البلد المختلفة وهو الاسلوب الذي من خلال تطبيقه السليم يفرض منظومة حضرية موزعة بشكل هرمي مقبول لها مدلولات ايجابية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

فضلا عما تقدم فان البعد المكاني للتنمية من شانه تامين مشاركة اكثر فاعلية من قبل الادارات والمجتمعات المحلية في وضع ومتابعة حسن تنفيذ البرامج التنموية المحلية . اي ان التنمية المكانية هي الاقرب الى مفهوم استدامة التنمية لقدرتها وفاعليتها الكبيرة في احتواء المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ان دور المكان يتعزز في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة اذا كانت هناك امكانات وفرص تنموية منتشرة في مختلف مناطق البلد مما يعزز من فرص التخصص والتواطؤ المكاني كما هو الحال في تنوع البنية المكانية الطبيعية والبشرية والاقتصادية في العراق وما ينجم عن ذلك من امكانات لانتهاج سياسات وانماط تنموية متنوعة في محافظات العراق .

5-1 تحليل الواقع

سعت سياسات التنمية المكانية ومنذ اربعة عقود الى تقليل التفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر والريف والى بناء هيكل حضري اكثر توازنا من خلال استثمار مرتكزيها الاساسيين وهما "الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية". الكفاءة الاقتصادية في توقيع المشاريع التنموية على وفق الميزة النسبية للمكان والعدالة الاجتماعية في تحقيق خدمات البنية التحتية والاجتماعية وايصالها الى مختلف محافظات العراق واقضيته ونواحيه في الحضر والريف . غير ان واقع ومؤشرات التنمية مازالت تظهر قدراً مهماً من الحرمان والتفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات من جهة وبدرجة اكبر بين البيئة الحضرية والبيئة الريفية من جهة اخرى. ويمكن تاشير ذلك من خلال :

5-1-1 التفاوت المكاني للتنمية

يتميز واقع التنمية المكانية في العراق باستمرار وجود التفاوت المكاني وان هناك تركزاً واضحاً في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في عدد محدود من المحافظات وبالاخرى المدن الكبرى. مما ولد تنامياً في حركة الهجرة الكبيرة نحو هذه المدن وما ترتب على ذلك من انعكاسات على نمط التوزيع المكاني للسكان أيضاً . حيث ان مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي وان استمرارية استقطابها لعناصر النمو من المناطق الأخرى قد جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتظهر نتائج التحليل لمدخلات عدد من المؤشرات القطاعية الانتاجية والخدمية ان محافظة بغداد حازت على اعلى مرتبة من خلال تحقيق اعلى رقم قياسي في التنمية القطاعية الانتاجية (الصناعية والزراعية) فيما كانت مرتبة محافظة المثنى هي الاقل وبذلك تكون هي الاولى ضمن سلم اولويات التنمية القطاعية الانتاجية التي ينبغي توجيه التنمية لها على وفق ميزاتها المكانية ومقومات امكانيات التنمية فيها . مثل صناعات السمنت في بادية السماوة فضلا عن الصناعات النفطية اذ يمر الخط الاستراتيجي في المحافظة ويمكن دراسة امكانية اقامة مصاف نفطية فيها . ومن ناحية القطاع الزراعي فان من المهم السعي الى تعزيز التنمية الزراعية في المحافظة في ضوء امكانيات التنمية الزراعية فيها.

اما على مستوى سلم اولويات التنمية لخدمات البنية التحتية والاجتماعية فيلاحظ ان محافظات اربيل وبغداد والبصرة والسليمانية ونينوى حصلت على مراتب متقدمة من خلال تحقيق اعلى ارقام قياسية . وجاءت محافظات بابل وواسط والديوانية والمثنى بادنى المراتب مقارنة مع غيرها من المحافظات اذ سجلت ارقاما قياسية سلبية وبذلك فينبغي ان تكون لها الاولوية في التنمية لخدمات البنية التحتية والاجتماعية.

جدول (5 - 1) الأرقام القياسة لسلم اولويات التنمية المكانية

GOV	الرقم القياسي لتنمية القطاعية الانتاجية
بغداد	243.572669
البصرة	87.55542484
نينوى	213.001454
كركوك	61.68304901
السليمانية	139.4623866
دهوك	38.6851684
اربيل	167.5152235
صلاح الدين	60.65754364
ديالى	73.64343439
الانبار	42.90879546
بابل	92.60291018
كربلاء	56.61429641
النجف	72.52204527
واسط	110.5827769
الديوانية	81.35037584
المثنى	29.88197117
ذي قار	85.03843283
ميسان	57.30779436

GOV	الرقم القياسي لتنمية قطاع الخدمات
بغداد	34.82203831
البصرة	34.91780585
نينوى	6.829276829
كركوك	9.848053676
السليمانية	26.82974045
دهوك	31.1374998
اربيل	35.18339785
صلاح الدين	1.332181918
ديالى	5.829018587
الانبار	8.853506208
بابل	-16.52178222
كربلاء	21.88004078
النجف	13.10045958
واسط	-4.313054898
الديوانية	-2.399354186
المثنى	-1.923977389
ذي قار	6.390889669
ميسان	1.302166774

كما تؤكد مؤشرات الانفاق حقيقة التباين المكاني بين محافظات العراق، الشكل (5 - 1)، اذ ان نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن 3000 دينار تتقارب من(40 %)في محافظات مثل المثنى وذي قار فيما تقل هذه النسبة عن(2 %)في محافظات اربيل والسليمانية ودهوك، وهي نسب اقل من المستهدف وطنيا على مستوى العراق وتعكس القدرة الشرائية والوضع الاقتصادي العام للسكان في محافظات اقليم كردستان مقارنة بالمحافظات الاخرى.

الشكل (5 - 1)

التفاوت المكاني في نسب الانفاق في محافظات العراق

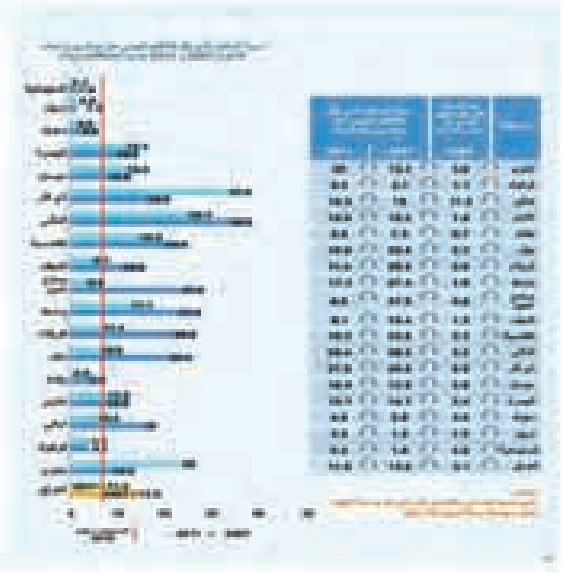

ولحد من التفاوت المكاني للتنمية بين المحافظات استحدث العراق برنامجا خاصا لتنمية الاقاليم والمحافظات عام 2006 بدأ بـ(2.5 %)من اجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2006، ازداد ليشكل حوالي (20 %)من الموازنة الاستثمارية لعام 2012، اذ يركز هذا البرنامج على الخدمات والانشطة المحلية معتمدا في توزيع تخصيصاته على الحجوم السكانية للمحافظات. اعقبه اعتماد مؤشر دستوري اخر وهو تخصيصات البترو دولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز والمشتقات النفطية والذي انعكس بشكل ايجابي على حصص المحافظات المنتجة للنفط من اجمالي موازنة تنمية الاقاليم كتعويض للآثار السلبية لانتاج النفط على بيئة هذه المحافظة ومتطلبات العملية من توفير بنى ارتكازية اضافية، ويظهر الشكل (5 - 2) نمو حصة محافظة البصرة التي تمثل الثقل الاساسي في انتاج النفط والمساهمة في التصدير من التخصيصات الاجمالية لهذا البرنامج لتصل الى المرتبة الاولى متقدمة على بغداد رغم ثقلها السكاني.

الشكل (5-2)

التباين والتوازن المكاني لبرنامج تنمية الاقاليم للفترة من عام 2009-2011

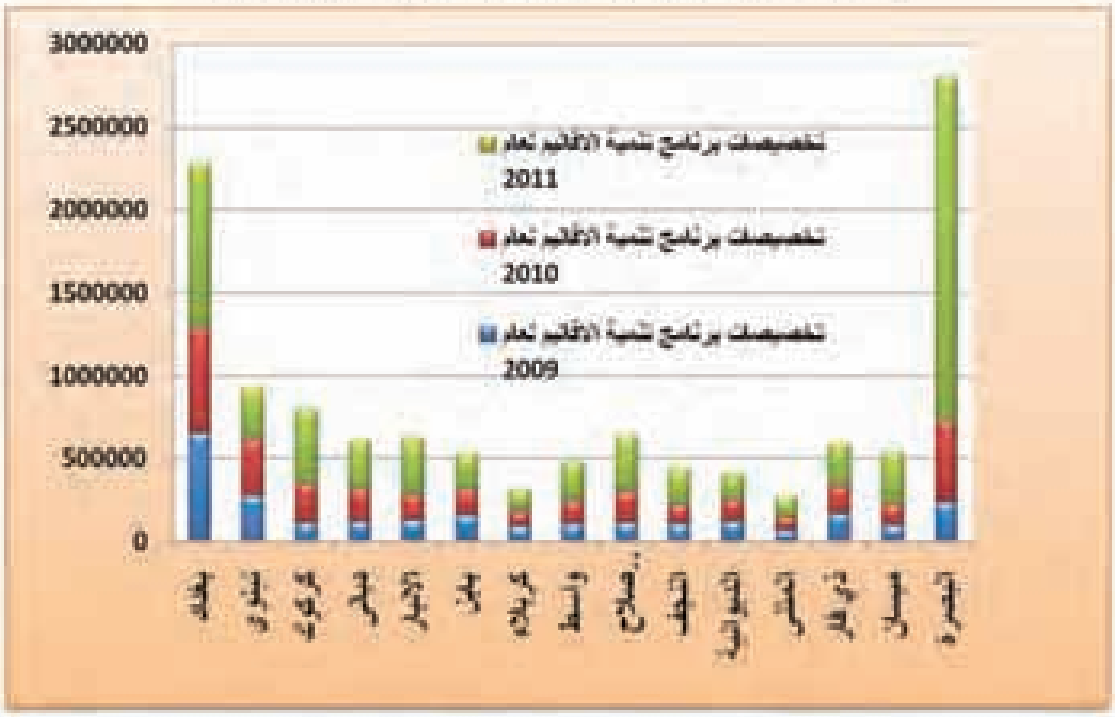

وضمن هذا البرنامج، تم تأشير السعي الى تقليل التفاوت التنموي بين الوحدات الادارية ضمن المحافظة الواحدة من خلال قيام المحافظات بتوزيع تخصيصات المشاريع ذات الطبيعة المحلية وفق الحجوم السكانية للاقضية والنواحي مع تخصيص(20 % من البرنامج الاستثماري لأي محافظة للمشاريع العامة التي بعدها المكاني يشمل المحافظة بأكملها او تخدم مجموعة من الوحدات الادارية .. ويمكن ايراد الجدول (5 - 2) الذي يظهر التوزيع المكاني لبرنامج التنمية المحلية الاستثماري ،تنمية الاقاليم، لمحافظة البصرة أنموذجاً وسعي المحافظة الى توزيعه على وفق النسب السكانية مع تخصيص حوالي 23 % من الموازنة الى المشاريع ذات المدى المكاني الاوسع الذي يشمل اكثر من وحدة ادارية ويخدم محافظة البصرة بشكل عام.

جدول(5-2)

التوزيع المكاني للبرنامج الاستثماري لمحافظة البصرة لعام 2012

ت	المنطقة	النفقة الكلية	التخصيص لعام ٢٠١٢	النسبة	توزيع التخصيصات على المناطق كنسبة مئوية	النسب المتبقية (الفجوة) وفق المعيار
	-	٣٠٨٠٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠٠	%٤٣		
١	العراق	٥٩٢٠٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠٠٠	%٩٩	%١٢,٣٥	١٣,٣
٢	الزهير	١٩٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠		%١٣,٨٢	١٣,٦
٣	القرنة	٨٨٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠		%٥,٢٨	٥,٨
٤	المدينة	٣٥٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠		%٣,٩٢	٣,٨
٥	شط العرب	٣٠٠٠٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠٠		%٣,٥٠	٤,٨
٦	أبو الخصيب	٢٥٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠		%٦,٠١	٢,٢
٧	الفاو	١٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠		%١,١٥	٥,١
٨	سفوان	١٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠		%٣,١٥	٣
٩	أبو الخصيب	٣٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠		%٣,١٩	٣,١
١٠	الدير	٢٢٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠		%٣,٣٧	٣,٨
١١	الأمام القاسم	١٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠		%١,٣٩	٥,١
١٢	خرائين سفلى	٣٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠		%٣,٠٩	٣,١
١٣	الأمام الصادق	٣٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠		%٣,٠٢	٣,١
١٤	الشعوة	٣٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠		%٢,٨٢	٣,٢
١٥	الهارثة	٢٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠		%٤,٦٥	٤,٦
	المجموع	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠	١٠٠

ملاحظة : هذه خلاصة خطة مطارير محافظة البصرة لعام ٢٠١٢ المصادق عليها من قبل مجلس المحافظة بمطاريم ١٩/ ٢/ ٢٠١٢ وقد تم تخصيصات مالية أخرى للمحافظة مبلغ خلال الفترة القادمة إتمام خطة مطاريم إضافية لتلائم معها .

5-1-2الحرمان المكاني

تظهر مؤشرات التنمية ان هناك تفاوتا في نسب الحرمان أو اشباع الحاجة بين محافظات العراق وبين البيئة الحضرية والبيئة الريفية الامر الذي يوجب السعي الى رفع هذه المؤشرات الى المستهدف وطنيا لتحقيق الانصاف والعدالة بين المحافظات وبالتالي على المستوى الوطني . ولكي يوضح التباين في الحرمان المكاني سيتم عرض بعض المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر.

الشكل (5 - 3) يوضح بشكل جلي درجة الحرمان في تقديم الخدمات الصحية وانعكاساتها على وفيات الاطفال الرضع والتي تؤشر ان معظمها اعلى من الخط الاحمر المستهدف وطنيا ما عدا محافظة السليمانية التي كانت جيدة اذ بلغت نسبة وفيات الاطفال 23.9 لكل 1000 مولود عام 2011 وهي نسبة تقترب من المستهدف وطنيا.

الشكل (5 - 3)

التباين المكاني لنسب الحرمان (الصحة) من خلال مؤشر معدل وفيات الاطفال الرضع

وفي مجال التباين المكاني في البنية التحتية فان مؤشر الحصول على الماء الصالح للشرب وهو احد المؤشرات الرئيسة المهمة المعبرة عن قطاع البنية التحتية الاساسية للتنمية المكانية في المحافظات يظهر تباينا كبيرا بين المحافظات ففي محافظة المثنى يكاد يكون نصف السكان فقط يمكنهم الحصول على الماء الصالح للشرب عام 2006 ثم ارتفعت الى(78 %)عام 2011 مقارنة بمحافظات اخرى تقترب من المؤشر المستهدف وطنيا وهو (100 %). وكما في الشكل (5 - 4).

الشكل (5-4)

التباين المكاني لنسب الحرمان (البنية التحتية) من خلال مؤشر نسب السكان الذين يمكنهم الحصول على ماء صالح الشرب

ومن الجدير بالذكر إن احدث بيانات نشرت عام 2012 عن الحرمان المكاني والتي اعتمدت المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2007 ، تظهر إن مشكلة السكن عامة تعاني منها معظم المحافظات اذ ان محافظات القادسية وذي قار وميسان هي الاكثر حرماناً بنسب تصل الى(45 %)فيما كانت محافظة الانبار هي الاقل حرماناً بنسبة تصل الى(5 %)فقط. واما التباين المكاني في نسب الحرمان من التعليم فكانت النسبة الاكبر في محافظتي كربلاء وميسان اذ بلغت اعلى من (50 %). ونسبة عالية من الحرمان لمحافظة ميسان في مجال الصحة بلغت اكثر من(50 %) ايضا مقارنة ببباقي محافظات العراق التي كانت بنسب اقل.

وعلى مستوى الوضع الاقتصادي العام الذي شمل جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية . الشكل (5-5)، فقد اظهر التفاوت الكبير في نسب الاسر المحرومة حسب المحافظات. حيث إن أقل المحافظات حرمانا هي محافظة الانبار (10 %) فيما سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة حرمان بلغت(56 %). كما تعد نسب الحرمان في محافظات ذي قار والقادسية والمثنى مرتفعة ايضاً حيث تتراوح بين (41 %)و(50 %).

الشكل (5-5)

نسب الاسر المحرومة على وفق المؤشرات المعتمدة عام 2012

5-1-3 التباين التنموي بين الريف والحضر

يرتبط مستوى المعيشة في العراق إلى حد كبير بدرجة التحضر. فبوجه عام تعاني المناطق الريفية من أعلى درجات الحرمان ويتجه الحرمان للإنخفاض كلما كبر حجم التجمع السكاني ليصل أدنى مستوياته في المدن الكبيرة مما شكل دافعا مهما للهجرة الداخلية في العراق باتجاه المدن الكبيرة وخاصة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

كما ساهمت كثير من الاجراءات القسرية في عهد النظام السابق الى تدهور الريف والقرى الريفية مثل عمليات اعادة الاستيطان الريفي وتجفيف الاهوار في التسعينيات من القرن الماضي والتي صاحبتها حركة نزوح كبيرة لسكان قرى المنطقة نتيجة نقص المياه التي تعتمد عليها معيشتهم. الشكل (5 - 6).

الشكل(5-6)

الصورة الاولى تظهر مناطق الاهوار قبل التجفيف والثانية بعد التجفيف

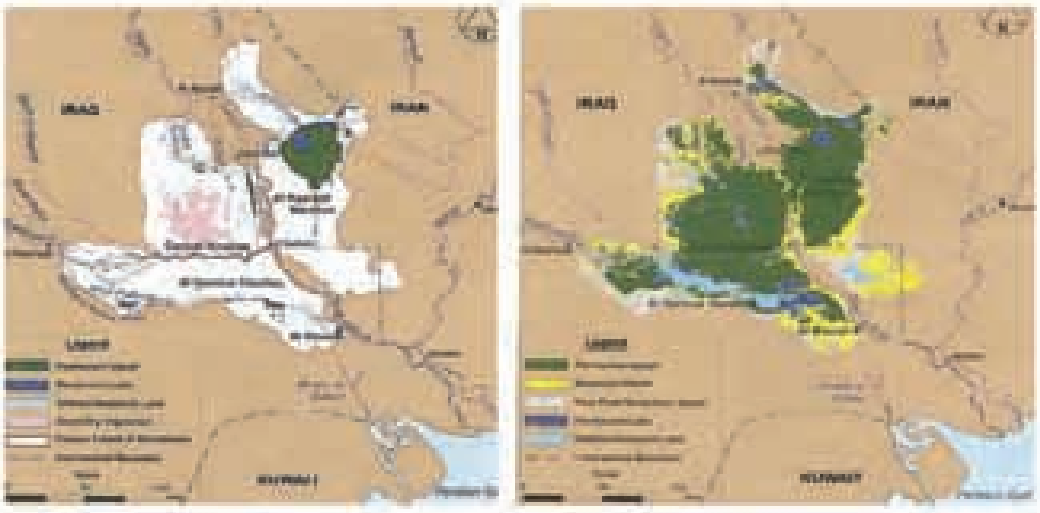

تظهر احدث المؤشرات المعلنة عام 2012 ، الشكل (5 - 7) ، ان المناطق الريفية تعاني من الحرمان بمستويات اعلى مقارنة بالمدن اذ ان درجة الحرمان تصل الى 58 % للريف مقارنة بـ 17 % للحضر على وفق دليل مستوى المعيشة فيما تتباين بقية الابعاد الاساسية مؤشرة ارجحية واضحة للحضر على الريف في ارتفاع درجة الاشباع من الحاجات الاساسية، مع الاشارة الى وجود احياء تعاني من الحرمان في المناطق الحضرية والتي قد تصل في حرمانها الى مستويات مقاربة لما هي عليه في الريف والتي تسمى عادة بفجوات الفقر الحضرية.

الشكل (5-7)

التباين المكاني بين الحضر والريف على وفق مؤشرات الحرمان في الابعاد الاقتصادية والاجتماعية

(النسب المئوية لمحرمان)

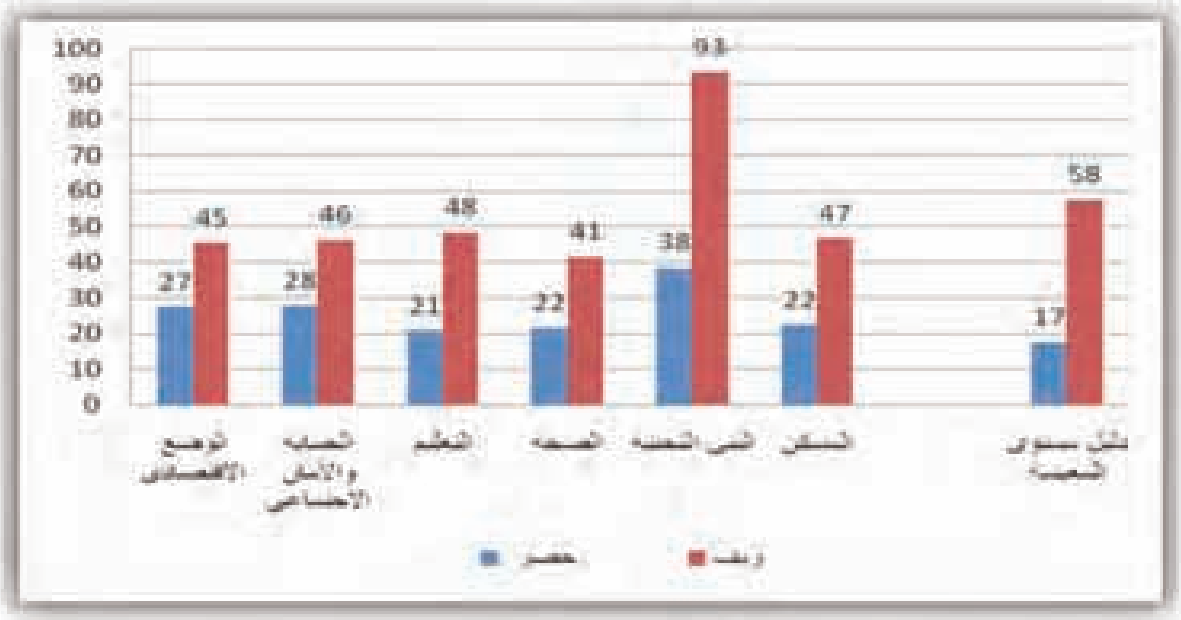

ويمكن ان تسهم مثل هذه المؤشرات في وضع استراتيجيات التنمية المكانية الريفية للمحافظات، كما في الشكل (5 - 8) ، والتي تشير الى خطة للتنمية الريفية المكانية لمحافظة كربلاء كاحد الامثلة العملية ، والتي تهدف الى تحديد القرى المرشحة للتطوير من اجل ايصال الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية للريف على اسس اقتصادية مقبولة ولتكون نموذجا يمكن اعتماده في بقية المحافظات.

الشكل (5-8)

مخطط للتنمية الريفية والقرى المرشحة للتطوير في كربلاء (مقترحات لقرى أم كمراكز للخدمات في الريف)

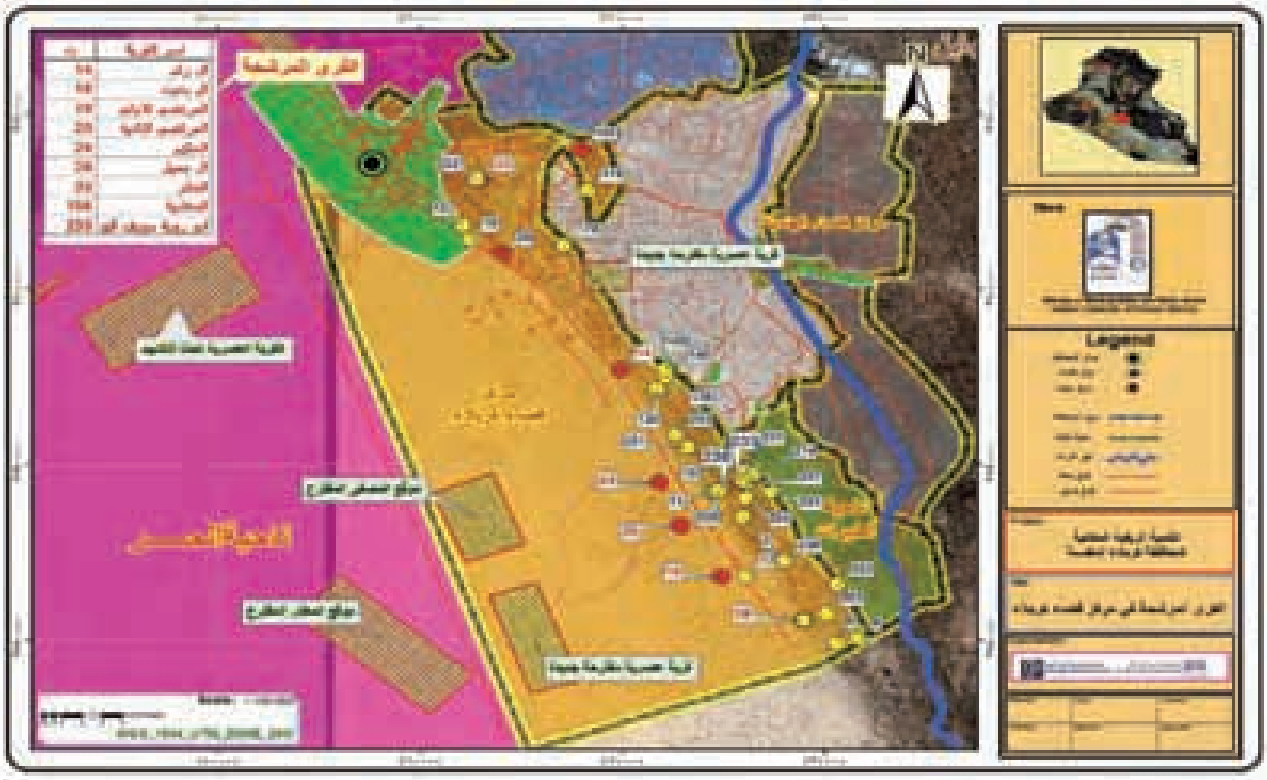

5-1-4 فقدان التراتبية للنظام الحضري وفي بنية المستقرات البشرية

يظهر نموذج الهيكل الحضري في العراق استمرار هيمنة مدينة بغداد كمدينة مهيمنة على المنظومة الحضرية لمدن العراق لعام 2007 وأصبح الصفة المهيمنة ،حيث بلغت نسبة سكان المدينة الثانية بعد بغداد 1 /6 مجموع سكان المدينة الأولى بخلاف نسبة 1 /2 التي حددتها قاعدة زيف المعروفة .

وتظهر تطبيقات التراتب الهرمي في معظم المحافظات تركزاً للسكان في مدينة رئيسة مهيمنة ، اذ ان النظام الحضري في المحافظة الواحدة ليس بعيداً عن هذه الرؤيا ، اذ عند النظر في حجم المدن والمناطق الحضرية والتسلسل الهرمي لها ، يمكن ان يؤشر عموماً بسرعة ان هناك مدينة رئيسة مهيمنة ضمن النظام الحضري للمحافظة وتمثل مركزاً وقطباً تنموياً في المحافظة تنجذب معظم الاستثمارات التنموية اليها .

ومع استمرار بقاء مدينة بغداد بالمرتبة الاولى فانه من المتوقع ان يحدث نوع من التقدم النسبي خلال الخمس سنوات القادمة نحو تراتب افضل للنظام الحضري للمدن العراقية نتيجة اعادة توزيع التخصيصات بشكل اكثر توازناً ونشر مشاريع التنمية والاستثمار مكانياً ، اذ تم اعداد نظام للتراتب الهرمي لمدن العراق للمدة المستقبلية من عام 2013 وعام 2017 وحسب التوقعات لسكان المدن الرئيسة في العراق التي اجراها الجهاز المركزي للاحصاء والتي اعتمدت على نتائج الحصر والترقيم لعام 2009 كاساس لها ، الجدول (5 - 3)، وبتطبيق قاعدة التراتب الهرمي للمدن المعروفة بقاعدة زيف[5] ، يتوضح من الشكلين (5 - 9) و(5 - 10) . تراتب هرمي يتحسن تدريجيا مع زيادة النمو في مدن مهمة كالبصرة والسليمانية .

5 - ان قاعدة زيف تفترض ان حجم المدن بتراتب بحيث يكون حجم المدينة الثانية ١/٢ المدينة الأولى والثالثة ١/٣ من الأولى وهكذا.

جدول (5-3)

حسابات تراتب النظام الحضري للعراق للخطة الخمسية 2013 - 2017

المحافظة	الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام 2013	الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة الرتبة الحجم	الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام 2017	الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة الرتبة الحجم
بغداد	6,478,449	6478449	7,207,972	7207972
البصرة	2,132,504	3239225	2,372,640	3603986
نينوى	2,094,123	2159483	2,329,937	2402657
السليمانية	1,680,818	1619612	1,870,091	1801993
أربيل	1,412,817	1295690	1,571,911	1441594
ذي قار	1,216,929	1079742	1,353,964	1201329
كركوك	1,053,594	925493	1,172,237	1029710
النجف	962,444	809806	1,070,823	900996
بابل	904,889	719828	1,006,786	800886
دهوك	872,247	647845	970,468	720797
الانبار	796,825	588950	886,553	655270
كربلاء	747,081	539871	831,208	600664
ميسان	740,865	498342	824,292	554459
واسط	738,728	462746	821,915	514855
ديالى	728,930	431897	811,013	480531
القادسية	674,561	404903	750,522	450498
صلاح الدين	655,791	381085	729,638	423998
المثنى	331,311	359914	368,619	400443

الشكل (5-9)

تراتب النظام الحضري المتوقع لعام 2017

الشكل (5-10)

رقم ترتيب النظام الحضري في العراق لعام 2013

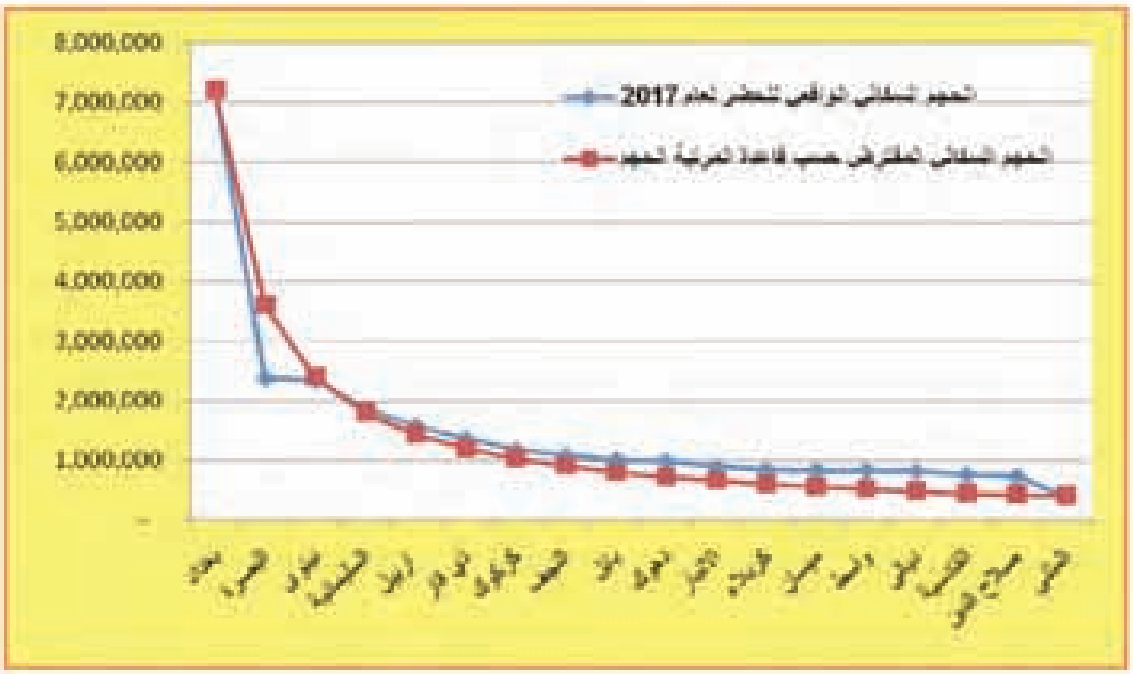

وعلى الرغم من استمرار هيمنة المراكز الرئيسة التقليدية في العراق فقد تم تتابع تطور نسبي في النظام الحضري متمثلاً بنمو عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة بنسب اعلى وهي مدن تلعفر والفلوجة والرمادي وكربلاء، والسماوة على الرغم من ان هيمنة المدن الكبرى مازالت هي السمة البارزة في النظام الحضري في العراق، الشكل (5 - 11)

الشكل (5-11)

يمثل موقع المدن العشرين الكبرى في العراق ، واللون الاحمر يمثل المدن الأسرع نموا

5-1-5 التباين المكاني ومؤشرات الاستقطاب

يعكس الاختلال في النظام الحضري وجود ثنائية للتنمية من خلال مراكز محددة للتنمية لها ميزة نسبية متمثلة بالوفورات الحضرية ووفورات الموقع والتي حققت الفضلية في استقطاب الاستثمارات . ويلاحظ من الشكل (5 - 12) ، ومن خلال استخدام معيار معامل الموقع أظهرت نتائج التحليل إن محافظة بغداد استقطبت المشاريع الصناعية في الانشطة الصناعية كافة وهذا يعكس ظاهرة التركز الصناعي لهذه المحافظة والتي تمتعت بمعاملات موقع مختلفة اجتذبت كل الصناعات وبفروعها المختلفة ، في حين شهدت محافظات اخرى توطناً نسبياً لبعض الصناعات كما هي الحال بالنسبة لتوطن الصناعات الكيمياوية في محافظات البصرة وصلاح الدين وكركوك بحكم توفر الإمكانات النفطية او مرور البنى الارتكازية لنقل هذه المواد من خلالها .

الشكل(5-12)

التباين المكاني في تحليل معامل الموقع لفروع الصناعية في محافظات العراق لعام 2010

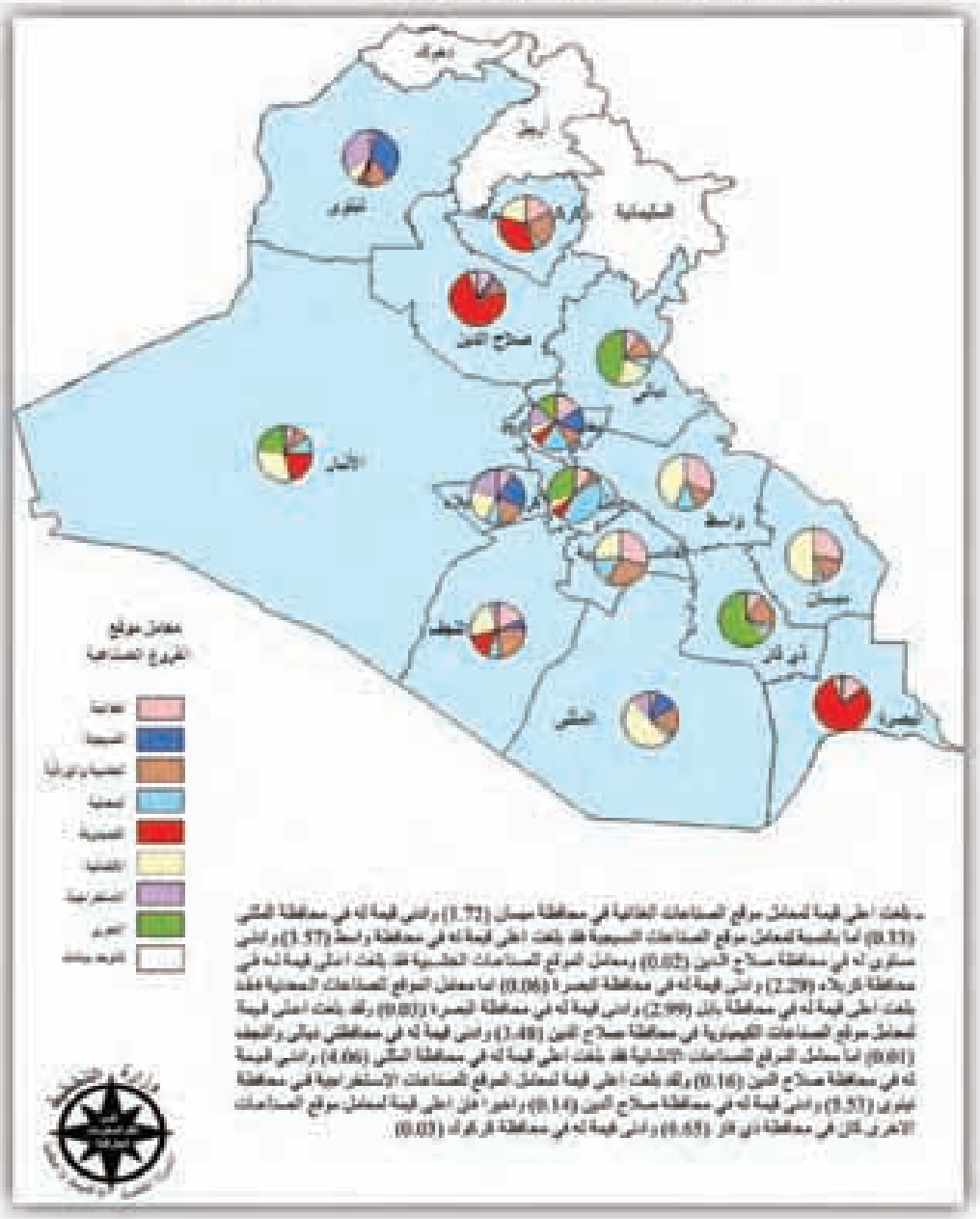

5-1-6 نظام النقل المكاني الممتد

تمتد شبكة النقل في العراق سواء كانت طرق المركبات او خطوط السكك الحديد طوليا بموازاة محوري دجلة والفرات. الشكل(5 - 13)، والتي ادت تقليديا الى تركز الفعاليات والمستقرات البشرية على وفق هذين المحورين . وافتقار مناطق اخرى من العراق الى محاور أساسية للنقل مما ادى الى زيادة حجوم المرور وفق هذه المحاور التقليدية بشكل كبير وشكل ضغطا متزايد على الطرق الرئيسة في العراق مما يتطلب معه المزيد من كلف الصيانة للطرق فضلا عن الحوادث المرورية العالية الشكل (5 - 14)، فضلا عن كلف التاخير العالية في زمن الرحلات وانعكاس ذلك سلبيا على القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تتاثر بالنقل.

يسهم هذا الامتداد الطولي بضعف الترابط والتشابك الصناعي الزراعي فضلاعن تشابكاته مع بقية القطاعات الاقتصادية مما يتطلب انشاء شبكات من الطرق الشعاعية تربط المدن الصغيرة والمتوسطة وخلق محاور جديدة للتنمية في العراق.

الشكل (5-13)

شبكة النقل في العراق ويلاحظ تركز الامتداد الطولي مما يتطلب محاور شعاعية وشبكية للحركة

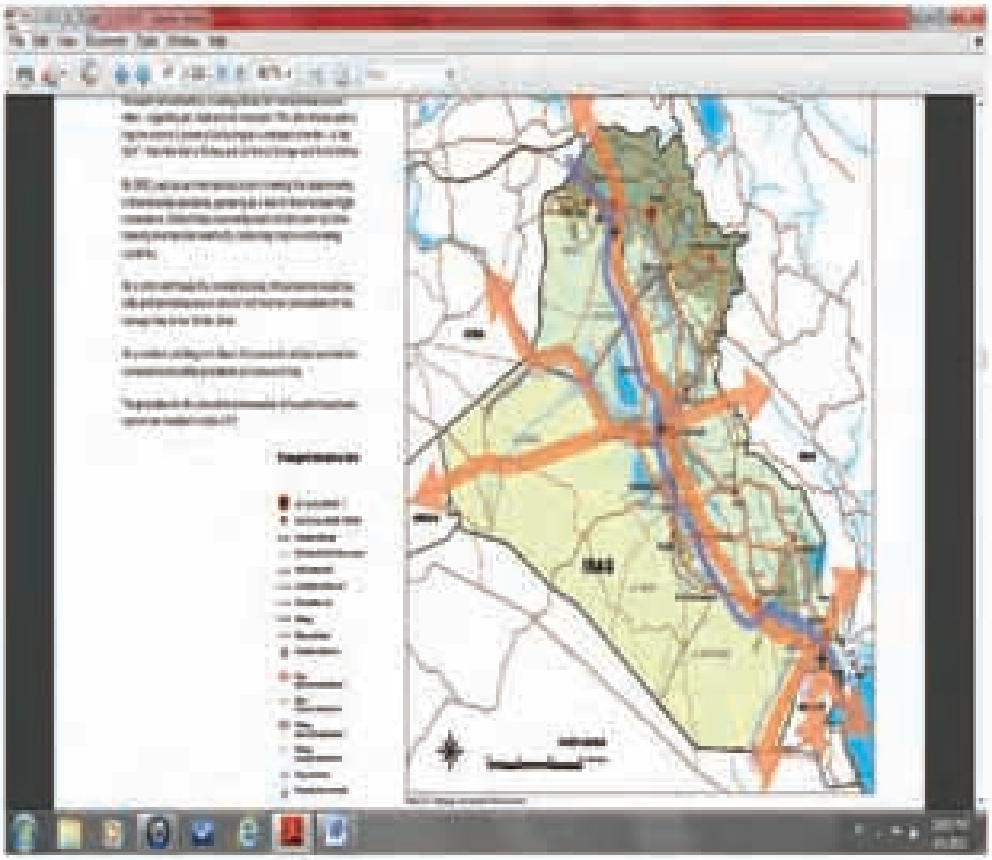

الشكل (5-14)

المعدل السنوي لاعداد الوفيات في العراق نتيجة لحوادث المرور مقارنة بعدد من دول العالم

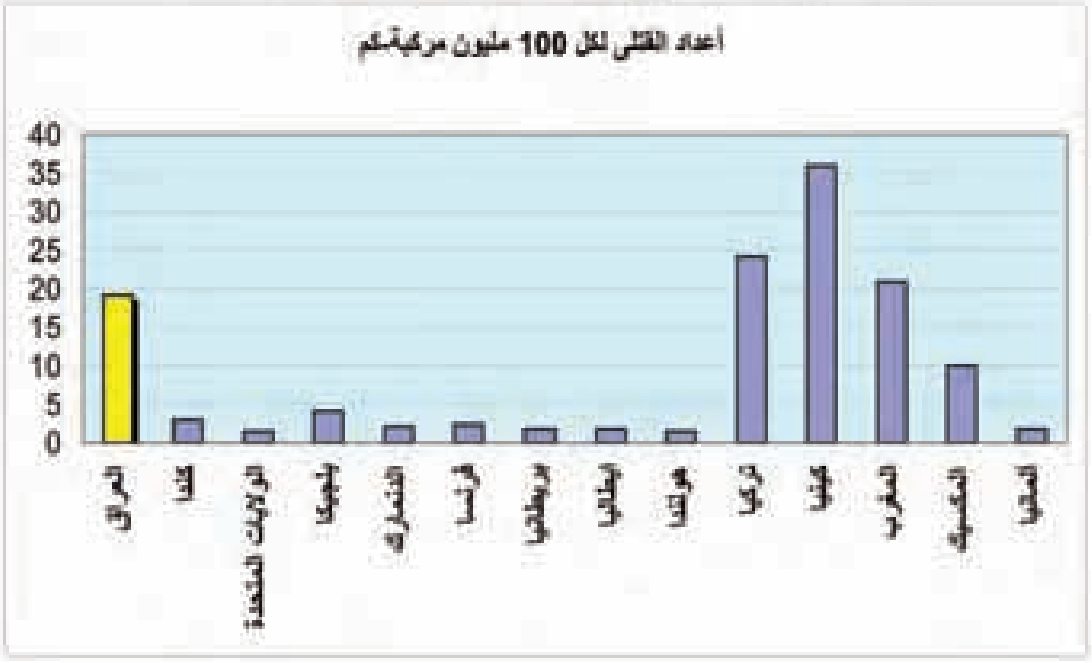

5-1-7 تدهور مراكز المدن والمناطق التراثية والتاريخية

شهدت معظم مدن العراق تدهورا كبيرا في مراكزها التقليدية وتم التجاوز على كثير من الاحياء والابنية ذات الطابع التراثي والتاريخي . الشكل (5 - 15)، وقد ادى هذا التدهور الى :

فقدان المناطق التاريخية والاثرية لطابعها المميز نتيجة الاهمال او نتيجة تغيير استعمال اجزاء منها او نتيجة شقها الى اجزاء بفتح شوارع ومسارات جديدة لحركة السيارات فيها مما اثر فيها وفي جمالية واجهاتها بشكل سلبي ومثال ذلك منطقة شارع حيفا حيث اصبحت المناطق القديمة خلف البنايات الحديثة ذات مناظر مشوهة بصريا وذات تاثيرات سلبية في ساكنيها ، علاوة على ما تسببه حركة النقل من تلوث واهتزازات تؤثر في حالة المباني التاريخية بتلك المناطق وعمرها. الشكل (5 - 16)

- فقدان الاتصال البصري والتتابع الحضري في المناطق الاثرية القديمة نتيجة لهجوم العمارات الحديثة واقتحامها لهذه المناطق بلا أي ضوابط.
- سوء الاستعمال وانعدام الصيانة الدورية للاحياء القديمة الشكل والمباني الاثرية وارتفاع مناسيب المياة الجوفية أدى الى تشويه بعضها بصريا واثر في سلامتها وتسبب في انهيار أجزاء منها وقد يكون ذلك مقصودا من قبل صاحب المبنى لتغيير استعماله .
- تشوه بعض المباني التاريخية نتيجة لأعمال الترميم التي تتم باستعمال خامات غير متوافقة مع الخامات الاصلية للمبنى.

الشكل (5-15)

الشوارع التجارية التي تخترق المناطق التراثية واثرها في تدهور المعالم التراثية في مدينة الكاظمية ببغداد

الشكل (5-16)

تدهور المشهد الحضري لمركز مدينة كربلاء اذ يلاحظ تلوث المشهد البصري بالعلامات التجارية واسلاك الكهرباء

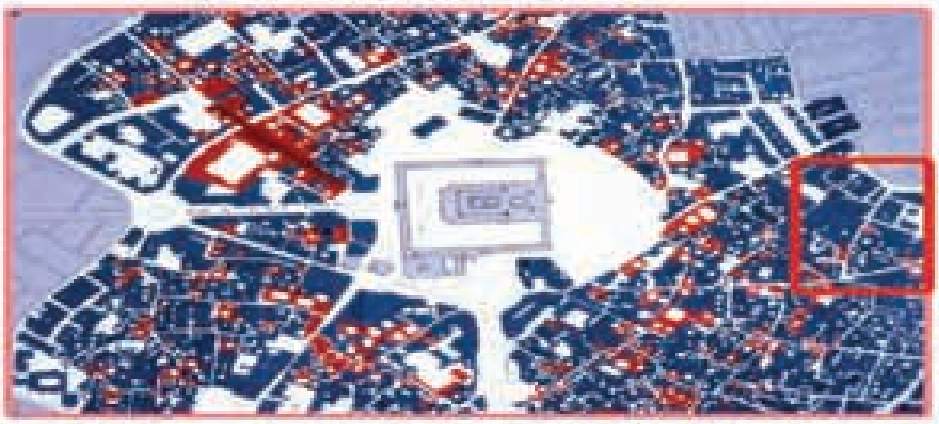

الشكل (5 - 17)

يمثل قلعة كركوك التاريخية قبل وبعد ان كانت مركزاً حضرياً مفعماً بالحياة الى ان تم ازالة معظم مبانيها التراثية والاثرية في عقد التسعينيات من القرن الماضي

مما يحتم تبني سياسة تنمية المناطق الحضرية في مراكز المدن ولاسيما ذات الطابع التراثي وذات الخصوصية. ومما تجدر الاشارة اليه انه اعدت دراسات تصميمية متكاملة لمنطقة الكاظمية وشارع الرشيد في بغداد ، ولمنطقة الحرمين في كربلاء، والموصل القديمة ، ولمركز مدينة الكفل القديمة في محافظة بابل .. وغيرها من المراكز الحضرية التقليدية. والشكل (5 - 18) يظهر مخطط التنمية الحضري لمدينة الكاظمية في بغداد. والمهم في ذلك كله هو ايجاد وسائل عملية لتنفيذ هذه المخططات في الواقع الحقيقي للمدن.

الشكل (5-18)

التوسعة المقترحة للمسجد والروضة الكاظمية في بغداد

5-1-8 التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم والمحافظات

ان الانتقال من اسلوب الادارة المركزية الى الادارة اللامركزية بعد عام 2003 خلق كثير من المشكلات والمحددات للتنمية ومنها التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية مما يحفز المحافظات على المطالبة بمزيد من الصلاحيات الدستورية لها للحد من الاشكاليات التي تسببها هذه التداخلات. وعلى الرغم من اقرار الدستور العراقي منذ عام 2005 الذي اوضح طبيعة توزيع الصلاحيات بين الادارات المختلفة في العراق من خلال تخصيص مواد للصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية والصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والتي تكون فيها الاولوية لرأي الحكومات المحلية عند الخلاف ومنها الامور المتعلقة بسياسات التنمية والتخطيط فلا يزال هناك عدد من المشكلات والمحددات ومنها التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية وهذا ما ظهر من خلال تطبيق قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 مما ادى الى طرح كثير من الرؤى والافكار بهدف تنظيم العلاقة بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات .

ان الانتقال من نظام مركزي الى نظام لامركزي تتوزع فيه السلطات بشكل افقي بين الوزارات والمحافظات يتطلب مزيدا من الجهود للتنسيق وبناء القدرات من اجل تحقيق نتائج ملموسة في تنمية المحافظات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بين المحافظات في مجال التنمية والتي تشكل عقبة مهمة امام تحقيق اهداف البرامج الاستثمارية للمحافظات. فضلا عن اهمية تفعيل العمل بالنافذة الواحدة من اجل تعزيز الاستثمارات الاجنبية وتهيئة البيئة المناسبة لها لتحقيق اهداف التنمية

5-1-9 انتشار المناطق العشوائية في محافظة بغداد والمحافظات الاخرى

تعرف العشوائيات السكنية بانها التصرف الكيفي لغير الحكومة بتخطيط مسبق او مبرمج في اتخاذ مكان ما والسكن فيه . وقد تشيد هذه المساكن ضمن الاراضي المخصصة للاستعمالات غير الاستعمال السكني كالمناطق الخضراء والمناطق الزراعية او الصناعية.

صاحبت عملية التحضر في المدن ظاهرة العشوائيات او السكن العشوائي كاحدى السمات البارزة للتضخم الحضري وان انتشار هذه العشوائيات في المناطق الحضرية هي من أعقد المشاكل في المدن العراقية بسبب صعوبة تلبية حاجة سكانها للمساكن وأتساع رقعة الاحياء والمناطق السكنية العشوائية. الشكل رقم (5 - 19) ، التي تعززت بعد عام 2003 بسبب تدهور الظروف الامنية وموجات الهجرة القسرية. وتعد الاحياء العشوائية واحدة من أبرز مظاهر

التضخم الحضري بكل ما فيها من مشاكل تخطيطية واجتماعية وبيئية واقتصادية وبكل ما فيها من إهدار لمستوى البيئة الحضرية.
وتبرز كثير من المشاكل التخطيطية الناجمة عن مناطق السكن العشوائي ومنها :

- تأخير برنامج إعادة الاعمار وإعاقته . إذ إن هذه التجاوزات على مساحات مهمة من النسيج الحضري للمدينة يعرقل تخطيط استعمالات الأرض فيها وتنظيمها.
- تغيير استعمالات الأرض (صناعة ، وزراعة ، وخدمات ،ونقل، وملاعب او مناطق خضراء) إلى الاستعمال السكني سيؤدي إلى خلل في أسس تخطيط المدن ومعاييرها.
- التأثير المباشر في المخطط الأساس عن طريق عدم انتماء هذه التجاوزات إلى النسيج الحضري للمدينة، فهي تفتقر إلى النسق الهندسي والمعايير التخطيطية. إذ تعد اغلب مناطق السكن العشوائي مناطق متهرئة بسبب طبيعة أبنيتها التي شيدت بدون إجازات بناء ، وبدون تصاميم نظامية، ومن مواد بناء رديئة كما تفتقر هذه المناطق إلى خدمات البنى التحتية والفوقية .
- تجاوز هذه المناطق على شبكات الماء والكهرباء التابعة للمناطق المجاورة مما يشكل ضغطا على خدمات هذه المناطق النظامية .
- الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي للمدينة ،إذ إن نسبة عالية من سكان هذه المناطق هم من خارج المدينة، والبعض منهم من المهجرين. ومعظم هؤلاء يعانون البطالة ومشكلة البطاقة التموينية والتسجيل في المدارس ومشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة.

إن احد أهم المؤشرات على وجود التجاوزات ، ونشوء المناطق العشوائية وحجمها هو عدد الدور المتجاوزة ، إذ إن عدد الدورالسكنية يبين بشكل جلي حجم المشكلة ، ففي مدينة بغداد على سبيل المثال كانت أعلى نسبة لمشيدات السكن العشوائي قد ظهرت في بلدية الغدير وبلغت (4617) داراً سكنية ، وبنسبة (25.6 %) من مجموع التجاوزات في مدينة بغداد ، ثم تليها بلديات بغداد الجديدة والشعلة والصدر الأولى، وهي على التوالي (23.22 %) و (15.83 %) و(11.47 %) ، في حين إن اقل نسبة تجاوز في بلدية المنصور(65) دارا سكنية، وبنسبة تكاد تكون (0.36 %) ، ثم تليها بلديات الكرخ بنسبة (0.83 %) والرشيد (1.21 %) على التوالي، وعلى مستوى الاسر اظهرت احدث المسوحات لعام 2012 ان عدد العوائل التي تسكن في مناطق عشوائية تقدر بـ 35688 اسرة تسكن ضمن 49 منطقة عشوائية في قاطع 9 نيسان الذي يضم بلديتي الغدير وبغداد الجديدة مما يعكس مدى حجم المشكلة وتفاقمها في مدينة بغداد.

الشكل (5 – 19)

التوزيع المكاني لتجمعات السكن العشوائي في بلدية الغدير ببغداد

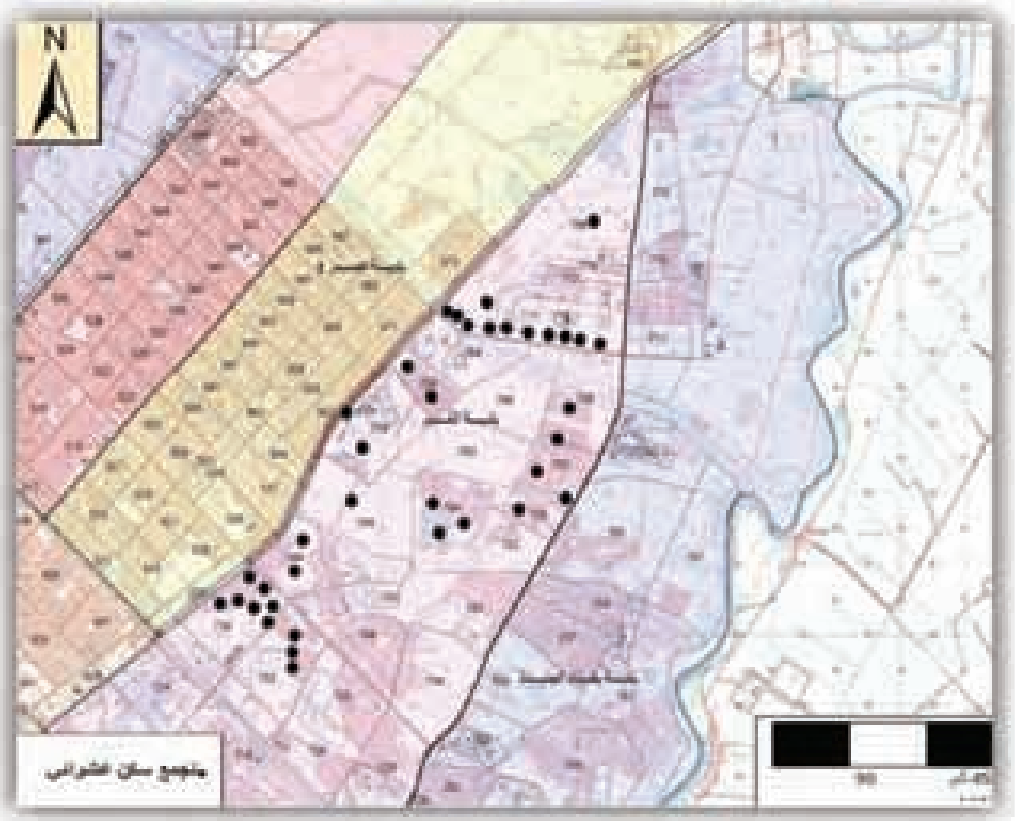

وعلى الرغم من السعي الى اعداد الخطط الهيكلية على مستوى المحافظات التي انجزت او جاري العمل عليها كمخططات لمحافظات المثنى، الشكل (5 - 20) و بابل وصلاح الدين والنجف و واسط ، من اجل ايجاد رؤية مستقبلية للتنمية المكانية المحلية لاستعمالات الارض وتكاملها مع المحافظات المجاورة ومع خطط التنمية المكانية الوطنية للعراق وسياساتها .فضلا عن اعتماد المخطط الاساس وبدائله المقترحة لمدينة بغداد، الشكل (5 - 21) ، والذي يجري اعداده حاليا على وفق السياسات المكانية لخطة التنمية الوطنية ، وغيرها من مدن العراق التي اعدت لها مخططات اساسية لحل المشكلات التي تواجه المدن ومنها مشكلة العشوائيات فان تفعيل مثل هذه المخططات وتنفيذها يتطلب بذل المزيد من الجهد مع مراعاة مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

الشكل (5-20)

جانب من المخطط الهيكلي لمحافظة المثنى

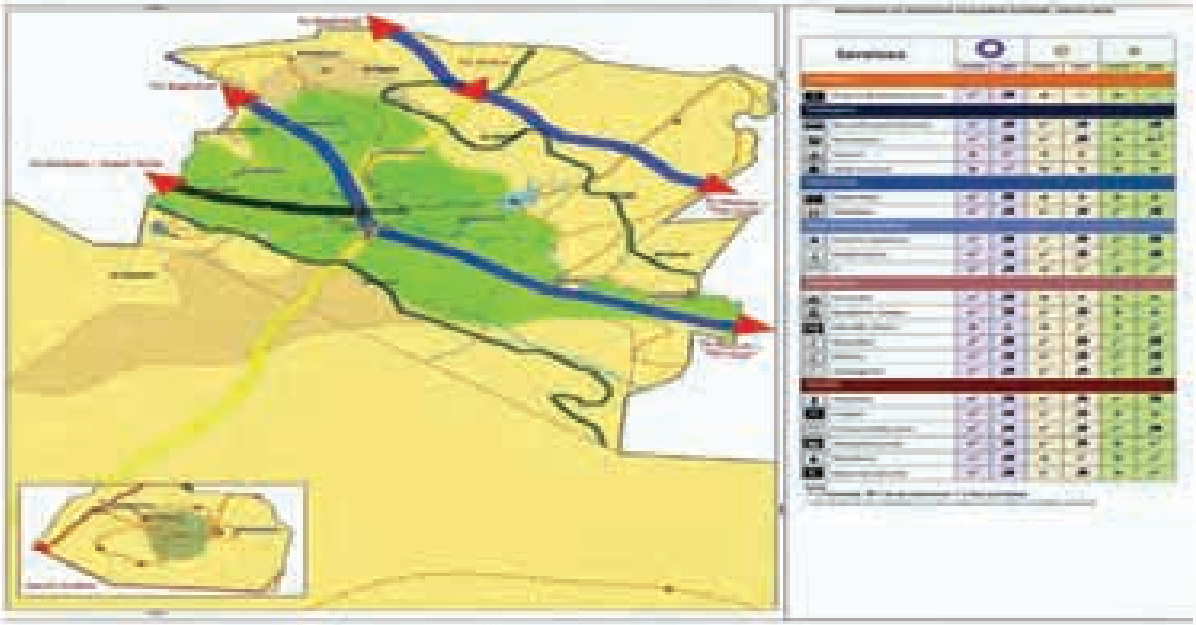

الشكل (5-21)

بدائل المخطط الاساس الذي يجري العمل على اعداده لمدينة بغداد

2-5 الامكانات والمزايا النسبية للمحافظات

تتميز البنية المكانية في العراق بتنوعها ففي حين تتميز محافظات مثل البصرة وميسان وكركوك وذي قار بالحقول النفطية تتميز محافظات اخرى بانها الاولى في الانتاج الزراعي مثل نينوى وصلاح الدين فيما تحوي محافظات الانبار والنجف والمثنى على مجموعة من المعادن والرمال التي تدخل في صناعات السمنت والزجاج وغيرها . وتضم البنية المكانية للعراق ما يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات السياحية الدينية في محافظات كربلاء والنجف وبغداد وصلاح الدين والاسطياف في محافظات اقليم كردستان . تشتمل محافظات اخرى على منافذ حدودية مهمة للاقتصاد الوطني والمحلي مثل موانئ البصرة ومنافذ سفوان والشلامجة في البصرة ومنفذ طريبيل والوليد في الانبار والمندرية في ديالى . وتعد الانهار والاثار والتنوع في التضاريس من جبال وسهول ووديان وانهر وبحيرات وافوار في مختلف محافظات العراق من اهم مميزات التنوع في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في العراق .

وعلى الرغم من ان تنوع الظروف الطبيعية والتضاريس والتربة الصالحة للزراعة والصناعات الانشائية ووجود نهري دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن نعمة الثروات الكاربوهيدراتية الضخمة التي حبا بها الله عز وجل ارض العراق ووجود بنى ارتكازية ومراكز تنمية رئيسة وثانوية وانتشارها على عموم محافظات العراق يوفر الاساس الملائم للانطلاق لتصحيح البنية المكانية للتنمية باتجاه عمليات الاعمار واعادة الاعمار من خلال توزيع الانشطة الاقتصادية والخدمات بشكل اكثر توازنا وتكاملا وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لكل محافظة او جزء منها وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر والريف ويحجم من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية والتوزيع الهرمي غير المناسب للمستقرات البشرية . ويمكن ابراز اهم الامكانات والمزايا التي تتمتع بها كل محافظة بالاتي:-

1-2-5 محافظة بغداد

تعد محافظة بغداد من اهم المحافظات في العراق لكونها عاصمة العراق وذات ثقل سكاني كبير يشكل اكثر من 20 % من سكان العراق حيث بلغ سكانها استنادا الى نتائج الحصر والترقيم (7239562) مليون نسمة لعام (2012) مما يجعلها اكبر مدينة في العراق من ناحية عدد سكانها . تقع محافظة بغداد في وسط العراق وبهذا الموقع تميزت بعدة مميزات نسبية فهي تضم عدداً كبيراً من الاستثمارات الصناعية الكبيرة في مختلف الفروع الصناعية إلى جانب كثير من الصناعات الصغيرة الحرفية التقليدية والتي تسوق منتجاتها إلى مختلف محافظات العراق وقد ساعد على ذلك موقعها في قلب العراق والإمكانات البشرية والمادية والتفوق التقليدي لكونها مركز النمو الرئيس في العراق وتنوع الإمكانات الصناعية والتجارية . وتمتلك مساحات زراعية ومصادر للمياه متمثلة بنهر دجلة وامكانات سياحية مهمة ولاسيما السياحة الدينية والاثرية .ووفرة الامكانات والكوادر البشرية وتركز اغلب الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية فيها . والقدرة التنافسية والتسويقية للمحافظة اذ تلعب دورا مهما ورئيسا ليس على صعيد العراق فقط بل على مستوى الشرق الاوسط والعالم .

2-2-5محافظة نينوى

تتميز بكونها ثاني اكبر المحافظات ومن اهم خصائصها هو تنوع طوبوغرافية الارض فيها ومرور نهر دجلة ووجود سد الموصل ولها اهمية كبيرة في انتاج الحبوب ولاسيما محصولي الحنطة والشعير اذ تشكل نسبة (54 %) من انتاج الحبوب في العراق لذا فهي تعد سلة العراق الغذائية كما تتميز بمميزات نسبية مهمة ومنها وجود مساحات زراعية كبيرة ووجود مصادرللمياه متمثلة بنهر دجلة وكثرة العيون والابار وامتلاكها ثروة حيوانية تعادل ربع الثروة الحيوانية في العراق ووجود صناعات كثيرة مثل صناعة النسيج والالبسة الجاهزة والالبان والسكر والاسمنت والادوية وغيرها وتمتلك المحافظة ثروة معدنية متمثلة بالكبريت والذي هو اكبر احتياطي للكبريت في العالم والنفط ومعادن اخرى والتي تدخل كمواد اولية في كثير من الصناعات ووجود مصفى القيارة الذي يقوم بانتاج المشتقات النفطية وخصوصا مادة القير وتتميز بموقع جغرافي له اثر في تنشيط التجارة مع سوريا والدول الاخرى المجاورة كما تتميز بامكانات سياحية طبيعية ودينية واثرية ووفرة الموارد البشرية فيه.

3-2-5محافظة البصرة

تعد البصرة المركز التجاري الرئيس وعاصمة العراق الاقتصادية . إذ تتميز البصرة بموقعها المتفرد على الخليج العربي الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للعراق . وبامتداد يقارب 110 كيلومترات على شط العرب ويقع مركز المدينة على بعد 67 كيلومترا عن الخليج وهي ثغر العراق ومنفذه للاتصال بالعالم الخارجي وتجاورها ثلاث دول (السعودية ، الكويت ، ايران) ، تتصل مع العالم الخارجي بحرا عبر ثلاثة خطوط ملاحية ، وفيها أربعة موانئ (خور الزبير، أم قصر، المعقل، أبو فلوس) ومطارا دولي، ومنفذان بريان (سفوان مع الكويت والشلامجة مع إيران)وتتنوع موارد البصرة وتكثرعوائدها، إذ حبا الله البصرة بثروات كثيرة وجعلها مدينة الخيرات بامتلاكها اكبر احتياطي نفطي تقديري (67.8) مليار برميل وهو يمثل 59 % من إجمالي الاحتياط النفطي العراقي، وفيها 15 حقلا منها 12 منتجة، وتنتج بالمعدل بحدود 2 مليون برميل يومياً.

وتتوافر فيها الإمكانات الزراعية والتجارية والبشرية التي تؤهلها لتكون من أهم مدن المنطقة . ففي المجال الزراعي يساعد تنوع التربة في البصرة من مزيجية وطينية غدقة ورملية ومناخ ملائم للتنوع في الانتاج الزراعي مما يشجع على زراعة المحاصيل الاستراتيجية والتمورو الحمضيات اما في المجال الصناعي فتتوفر في البصرة مقومات لعدد من الصناعات النفطية وخاصة الغازية والبتروكيماوية والأسمدة والحديد والصلب.

وعلى الصعيد التجاري فقد ساعد وجود المنافذ الحدودية والموانئ على تنشيط الحركة التجارية في البصرة كما إن وجود مناطق الاهوار بتنوع مواردها ومناظرها الخلابة ، ساعد في توفر الثروة الحيوانية والسمكية والنهرية والطيور التي تشكل عنصرا مهما في التنوع البايولوجي في العراق ، كما إنها توفر فرصة مستقبلية للسياحة الطبيعية طيلة أيام السنة .

5-2-4 محافظة بابل

تتميز محافظة بابل بعدد من الميزات التي تجعلها ذات اهمية نسبية بين محافظات العراق اذ تعد محافظة بابل مركزا مهما في منطقة الفرات الاوسط فهي محافظة زراعية بالدرجة الأولى لامتلاكها مقومات الإنتاج الزراعي كالأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة ومصادر المياه فضلا عن الايدي العاملة المتخصصة بالزراعة وذات التنوع الانتاجي الزراعي والحيواني كالمواشي والدواجن والاسماك والنحل ومرور نهر الفرات من الشمال الى الجنوب .كما تمتلك المحافظة قاعدة صناعية عريقة وكبيرة بالنسبة للصناعات النسيجية والتكاتن والمعدات وصناعة السيارات ، وتتمتع المحافظة بوجود اماكن لاقامة المشاريع السياحية والترفيهية اذ تمتلك كثيراً من المقامات والاضرحة المقدسة للائمة والاولياء الصالحين يمكنها الاسهام بخلق حركة سياحية دينية واسعة ،وتحتوي مناطق اثرية واسعة لاقدم الحضارات التي عرفتها البشرية في بابل وكيش وبور سيبا وكذلك في منطقة الكفل والطليعة حيث تمتلك المحافظة (157) موقعاً أثرياً أبرزها مدينة بابل التاريخية و(100) موقع ديني أبرزها مرقد الإمام القاسم والإمام الحمزة (عليهما السلام) أبناء الأئمة الأطهار. كما تمتاز بوفرة الأيدي العاملة الماهرة وفي الاختصاصات المتعددة للنهوض بواقعها التنموي على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والخدمية.

5-2-5 محافظة كربلاء

تتميز محافظة كربلاء بمميزات نسبية اذ تعد من اهم المراكز السياحية الدينية في العراق لوجود مرقدي الامامين الحسين والعباس "عليهما السلام" ، وتتميز بمقومات سياحية طبيعية لوجود بحيرة الرزازة وعين التمر فضلا عن المواقع الأثرية السياحية المتعددة في المحافظة . وتتمتع بامتلاكها أمكانات زراعية حيث توجد فيها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ومناطق البساتين حيث تزرع الخضروات والفواكه واشجار النخيل .ووجود امكانات صناعية ولاسيما الصناعات الأستخراجية لمقالع الرمل وصناعة مواد البناء كالأسمنت والطابوق ،وامتلاكها الامكانات البشرية والايدي العاملة والخبرات الفنية في المؤسسات الحكومية ووجود جامعة كربلاء والمؤسسات العلمية .

5-2-6 محافظة ديالى

تتميز محافظة ديالى بموقعها حيث تقع وسط العراق وتكمن اهميتها الوقعية بوجود منفذين حدوديين هما " منفذ المنذرية ومنفذ مندلي " مع ايران وهذه الطرق من اقصر الطرق التجارية الى العاصمة بغداد وهي تمثل (4.1 %) من مساحة العراق وبيلغ عدد سكانها (137103) نسمة وهو يمثل (4.3 %) من مجموع سكان العراق ، وتمتلك اهمية زراعية حيث تشكل اراضيها الزراعية اكثر من (41 %) من مجموع مساحة المحافظة واحتوائها على مناطق واسعة لبساتين الفاكهة ، ووجود حقول نفط وحقول غاز واعدة ، ووجود منشآت صناعية كبيرة متمثلة بصناعة الكهربائيات ومعامل للصناعات الغذائية والانشائية ووجود المناطق السياحية الطبيعية.

5-2-7 محافظة ميسان

تمتلك محافظة ميسان عدة ميزات نسبية من اهمها ان لها حدوداً مشتركة ومنافذ حدودية مع ايران والتي يمكن استثمارها للتبادل التجاري وتشكل مساحتها نسبة (3.7 %) من مجموع مساحة العراق وتمتلك مساحات صالحة للزراعة تقدر نسبتها (3.6 %) من مجموع المساحات الصالحة للزراعه في العراق ، كما وتعد المحافظة من المراكز المهمة لأنتاج النفط في البلد حيث توجد فيها حقول النفط والغاز ومقومات صناعية لامتلاكها مواد اولية لمعامل قصب السكر ومعامل الورق ومعمل الزيوت والبلاستك فضلا عن الصناعات الأنشائية كالطابوق والحصى ، كما تتوفر فيها مقومات سياحية متمثلة بوجود الأهوار التي تؤهلها لكي تكون مركزا سياحيا ومصدرا للثروة الحيوانية والسمكية والزراعية وكذلك السياحة الأثرية والدينية حيث تمتلك المحافظة (305) مواقع أثرية.

5-2-8 محافظة كركوك

لمحافظة كركوك اهمية خاصة بالنسبة للعراق فهي حلقة وصل بين المناطق الجبلية والمناطق السهلية اذ تشكل نسبة (4.13 %)من مجموع سكان العراق واهم الميزات النسبية التي تتميز بها هي امتلاكها لمقومات اساسية لقيام الصناعه اذ تعد المحافظة من مراكز الانتاج المهمة في العراق بانتاج النفط والصناعات النفطية وانتاج الغاز والكبريت والصناعات الانشائية والأسمنت ، وتتمتع المحافظة بمقومات زراعية اذ توجد فيها مساحات صالحة للزراعة تقدر بنسبة (61 %) من مجموع مساحة المحافظة وتتميز بانتاجيتها العالية لمحصولي الحنطة والشعير والذرة الصفراء ولاسيما قضاء الحويجة. كما تمتلك ايضا امكانات سياحية طبيعية وتاريخية ودينية كالمساجد والمزارات والكنائس وقلعة كركوك .

5-2-9 محافظة صلاح الدين :-

ان اهم مايميزها هوموقعها وسط العراق وامكاناتها الزراعية اذ تتوفر فيها مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة اذ تشكل المساحات الصالحة للزراعة (12 %) من مجموع المساحات في العراق . فضلا عن الى توفر مقومات صناعية فيها اذ تمتلك كثيراً من المشاريع الصناعية الكبرى على مستوى البلد مثل معملي بيجي ومعمل ادوية سامراء والأسمنت والزيوت والمنظفات مما يجعلها قطبا صناعيا اساسيا على مستوى العراق .وتوجد فيها امكانات سياحية دينية تاريخية واثرية متمثلة بالروضة العسكرية "مرقد الأمام علي الهادي والحسن العسكري" (عليهما السلام) وامكانات سياحية طبيعية متمثلة ببحيرة الثرثار، كما توجد فيها امكانات علمية متمثلة بجامعة تكريت وجامعة سامراء وتوفر امكانات مادية وبشرية اذ ما تم استثمارها بشكل صحيح وجعل المحافظة قطباً مهماً من اقطاب التنمية الزراعية والصناعية والسياحية المهمة الجاذبة للنشاط الاقتصادي من خلال توفير بنية تحتية وتوسيع الفرص الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية "الزراعية والصناعية".

5-2-10 محافظة الانبار

لها دورمتميز حيث تجاور عدة محافظات وهي (نينوى، صلاح الدين، بغداد، كربلاء، النجف، بابل) كما تجاور دولاً عربية وهي (سوريا والاردن والسعودية) لذلك تعد بوابة العراق الغربية اذ تمتلك اربعة مجمعات للمناطق الحدودية يمكن استثمارها لانعاش التجارة . وبهذا الموقع تميزت المحافظة بعدة مميزات نسبية من اهمها المساحة الشاسعة للمحافظة اذ تشكل اكبر مساحة بالنسبة لبقية المحافظات في العراق . ووفرة الموارد الطبيعية اذ تمتلك المحافظة كثيراً من الموارد المعدنية كالفوسفات والغاز الطبيعي والرمل الزجاجي والسمنت والكبريت والمواد الاولية الاخرى والتي لها دور مهم في قيام كثيراً من الصناعات. وتوجد في المحافظة مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية على امتداد نهر الفرات ومناطق واعدة للاستثمار الزراعي في البادية الشمالية وكذلك وجود مياه جوفية يمكن استغلالها في الزراعة كما تمتاز المحافظة بوجود مواقع سياحية طبيعية مثل بحيرة الحبانية والرزازة والثرثار فضلا عن توفر المياه الكبريتية والعيون في حديثة وكبيسة وامكانية استخدامها للعلاجات الطبية.

5-2-11 محافظة المثنى

تعد محافظة المثنى من المحافظات الحدودية اذ تحدها المملكة العربية السعودية من الجنوب والجنوب الغربي ، وهي ثاني اكبر المحافظات مساحة اذ تمثل مايقارب (12 %) من مساحة العراق وبموقعها هذا تميزت بالكثير من المميزات النسبية من اهمها كونها زراعية لوجود نهر الفرات واراض شاسعة يضمنها مناطق البادية التي تصلح للزراعة وانتاج المحاصيل الزراعية كما وتتمتع بامكانات صناعية حيث تتوفر فيها المواد الاولية لبعض الصناعات (كمعمل سمنت المثنى ومعمل سمنت الجنوب ومصفى النفط في المثنى) ووجود مملحة السماوة التي تعد مصدراً للمادة الاولية لكثير من الصناعات . والمواقع الاثرية (اثار الوركاء) والسياحية الطبيعية (بحيرة ساوة) ووجود جامعة المثنى التي تعد رافداً علمياً وبحثياً وتوفر الايدي العاملة واتساع نسبة السكان في سن العمل والنشيطين اقتصاديا .

5-2-12 محافظة القادسية

ان مايميز محافظة القادسية هو اراضيها الواقعة ضمن منطقة الفرات الاوسط ويغلب طابع الخصوبة على اراضيها وتشكل نسبة (1.9 %) من مجموع مساحة العراق . وتتمتع المحافظة بمميزات نسبية كثيرة من اهمها امتلاكهالمساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة والبالغة (14200) دونم. ومن اهم منتوجاتها الزراعية الرز والشعير . كما تمتلك ثروة حيوانية جيدة من الابقار والجاموس . وتتمتع بامكانات صناعية اذ توجد العديد من المصانع مثل صناعة المطاط واطارات السيارات ومصانع النسيج. وامكانات سياحية يمكن استغلالها وتطويرها لتشجيع السياحة في المحافظة وتنميتها كالمناطق السياحية الأثرية والطبيعية (هور الدلج) الذي يقع بين محافظتي القادسية وواسط.

5-2-13 محافظة ذي قار

وتتميز بعدة مميزات نسبية اذ تتمتع بوجود امكانات وثروة نفطية كبيرة متمثلة بوجود عدد من الحقول النفطية الكبيرة منها حقل الغراف والراقدين وحقل ابو غاموض وحقل الصبة وحقول اخرى غير مكتشفة يمكن استثمارها في مجال صناعة التصفية والتكرير ويؤمل ان تكون من احدى اهم المحافظات المنتجة للنفط والغازحيث يقدر نسبة الاحتياطي النفطي باكثر من (6 مليارات برميل) فضلا عن الموارد المعدنية والمواد الاولية الاخرى . وتضم المحافظة اراضي زراعية واسعة وشبكة من قنوات الري ووجود مسطحات مائية كبيرة متمثلة بمناطق الاهوار يمكن استثمارها لاغراض اقتصادية (تربية الاسماك والمواشي وللسياحة الطبيعية) . وامتلاكها مواقع اثرية وامكانات سياحية كبيرة وموارد بشرية والتي تعد عنصراً مهماً من عناصر التنمية في المحافظة .

5-2-14 محافظة واسط

وتمثل مساحتها بنحو (3.9 %) من مجموع مساحة العراق ومن اهم المميزات التي تتمتع بها موقعها لكونها محافظة حدودية اذ انها تحد ايران من جهة الشرق وبهذا الموقع يكون لها اهمية تجارية وتعد سوقاً واسعة يمكن الاستفادة منها باقامة مشاريع خدمية وتجارية وسياحية . كما تتمتع بمقومات زراعية كالاراضي الصالحة للزراعة والوفرة النسبية للمياه ووجود سدة الكوت والثروة الحيوانية . كما تمتلك المحافظة مقومات نفطية اذ تنتج البترول

من حقل الاحدب وتوفر الموارد المعدنية مثل الحجر الجيري والجبس والتي تدخل كمواد اولية لكثير من الصناعات فضلا عن مقالع الحصى والاسمنت والجص والسيراميك ، ووجود مقومات سياحية متمثلة بهور الدلج والذي يمكن تطويره وجعلة منطقة سياحية ومحمية طبيعية .

15-2-5 محافظة النجف

تتميز المحافظة بمميزات نسبية من اهمها امتلاكها مساحات من التربة الصالحة للزراعة التي يمكن استثمارها في الانشطة الزراعية تبلغ مساحتها نسبة (6.6 %) من مساحة العراق وتقع مساحة (5 %) من المحافظة ضمن السهل الرسوبي اما باقي المساحة فتقع ضمن الهضبة الغربية . وتمتلك مقومات صناعية كالصخور الصناعية والخامات (حجر الكلس والجبس والحصى والرمل) والدولومايت والكبريت والبيورانيوم . ومن اهم المميزات ايضا التي تتمتع بها هي السياحة الدينية لوجود مرقد الامام علي بن ابي طالب(عليه السلام) وعدد كبير من المناطق السياحية الدينية والمواقع الاثرية . وكذلك توفر الامكانات البشرية التي يمكن استثمارها في دعم التنمية الزراعية والصناعية والسياحية اذ بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا (54 %) من مجموع السكان .

16-2-5 محافظة اربيل

ان اهم ما يميزها هو وقوعها شمال العراق على الحدود التركية من الشمال والحدود الايرانية من الشرق اذ تتميز بطبيعتها الخلابة الجميلة المتمثلة بوجود أشهر السلاسل الجبلية في اقليم كوردستان، اذ تقع قمة جبل حصاروست كاعلى قمة جبلية في العراق في شمال شرق أربيل ، وتضم مجموعة كبيرة من أجمل المصايف كمصيف بيخال وشقلاوة وشلالات كلي علي بك والمناطق الاثرية والتاريخية والتي تتوزع على مختلف مناطق المحافظة اذ تعد قلعة اربيل من اقدم المدن المعروفة في العالم بتاريخها الممتد لاكثر من (6000) عام والمنارة المظفرية وتل قصر وغيرها ، كما تتمتع بامكانات زراعية لانتاجها الحبوب كالقمح والشعير والمحاصيل الزراعية الاخرى واشجار الفواكه ، فضلا عن امتلاكها الثروات الطبيعية واهمها النفط والمعادن الفلزية واللافلزية والاحجار الكلسية والرخام .وهنالك أربعة طرق خارجية مهمة تربط مدينة أربيل بباقي محافظات ومناطق العراق وخارجه ولعل أشهرها الطريق الذي ينطلق من أربيل وينتهي عند معبر حاج عمران عند الحدود العراقية الايرانية ، وطريق أربيل - كركوك الذي يربط ما بين هاتين المدينتين المهمتين. وكذلك يربط هذا الطريق أربيل ببغداد باتجاه الجنوب انطلاقا من كركوك ويربطها عن طريق كركوك أيضا بالسليمانية باتجاه الشرق. وهنالك طريقان خارجيان أخران مهمان أيضا وهما طريق أربيل- الموصل، وطريق أربيل- دهوك وكل هذه الطرق الرئيسة الى جانب مجموعة طرق ثانوية تشكل الشرايين التي تربط أربيل بباقي المناطق المجاورة خصوصا والعراق عموما .

17-2-5 محافظة السليمانية

تتميز محافظة السليمانية بحدودها المشتركة مع ايران من جهة الشمال والشرق اذ تضم السليمانية عدة اقضية من أهمها قضاء بنجوين الذي يعد موقعاً استراتيجيا لكونه أحد المنافذ الحدودية المهمة بين إقليم كوردستان وايران ، كما يشتهر بتوفر كميات كبيرة من المعادن مثل الحديد وأحجار المرمر على جبالها ووجود حقول للنفط والغاز في قضاء جمجمال وحقل كور مور ، فضلاً عن المواقع الاثرية التي تعود إلى آلاف السنين مثل (قلعة كجي) ، وتوجد كثير من المصايف السياحية الجميلة في المحافظة منها مصايف أحمدآوا وسرجنار ودوكان وجبل زمر الشهير في المدينة وغيرها. وفي المحافظة أيضا سدان كبيران تم انشاؤهما في خمسينيات القرن الماضي ، وهما سد دوكان وسد دربنديخان وتشتهر المحافظة بالزراعة وخصوصا الحبوب واشجار الفواكه وبنجر السكر . وكذلك كثرة المراعي الطبيعية فيها . وتميزت المدينة ايضا بسمتها الثقافية اذ توجد فيها جامعة من أكبر الجامعات بإقليم كردستان العراق وهي جامعة السليمانية .

18-2-5 محافظة دهوك

تعد محافظة دهوك من المحافظات ذات الاهمية وخاصة من الناحيتين التاريخية والجغرافية ، فان الآثار والمنحوتات المكتشفة في تلالها وكهوفها تدل على أهميتها فضلا عن كثير من المواقع الاثرية . فضلا عن موقعها المتميز وذلك لوقوعها على الحدود التركية من الشمال ومرور خط مواصلات دولي استراتيجي فيها يربط العراق وتركيا والعالم الخارجي، وكذلك مرور خط انبوب النفط الخام من كركوك إلى تركيا في زاويتها الشمالية الغربية. تتميز محافظة دهوك بتضاريسها المتنوعة من جبال شاهقة بالغة الوعورة والتعقيد اذ تحيط الجبال بالمدينة من ثلاث جهات ، الى السهول الفسيحة والغنية بمواردها الزراعية والتي تشكل المنطقة الجنوبية للمحافظة اذ تشتهر بكثرة بساتينها وفاكهتها ولاسيما اشجار الكروم والخوخ ، ووجود الموارد المائية المتمثلة بروافد نهر دجلة وكثير من المساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية ، وكل ذلك يشكل قوة زراعية وصناعية ومناطق سياحية جميلة اذ ان الشلالات تعد من اهم مصادر توليد الطاقة الكهربائية ، ووجود حقول النفط مثل حقول تاوكي وحقول اميدية ووجود الكثير من المعادن المهمة مثل : الكبريت، والفوسفات والرخام.

ولربط اقطاب التنمية القطاعية التي اقترحتها الخطة بمحتواها المكاني واستنادا الى الواقع والامكانات التنموية والميزة النسبية لكل محافظة يمكن طرح النموذج التنموي المكاني الاتي خلال المرحلة القادمة :-

جدول (5-1)
اقطاب التنمية المكانية في المحافظات

المحافظات	اقطاب الصناعة والطاقة	اقطاب زراعية	اقطاب سياحية
بغداد	محاور التنمية خارج مدينة بغداد مثل عويريج الصناعية والنهروان	محاور التنمية الزراعية في محيط مدينة بغداد	محور نهر دجلة وقناة الجيش وتاهيل المناطق التاريخية والتراثية واضرحة الائمة....
نينوى	تنمية وتاهيل القطب الصناعي المقترح في حمام العليل	محور التنمية الزراعية في اراضي الجزيرة الشمالي والجنوبي والشرقي	محور التنمية في بحيرة سد الموصل وتاهيل مناطق الغابات واثار الحضر والمواقع السياحية الطبيعية والدينية والاثرية
البصرة	استثمار الحقول النفطية واستخدامها في الصناعات النفطية والبتروكيماوية وانشاء ميناء الفاو الكبير كمدينة اقتصادية استثمارية متكاملة	دعم اعادة احياء بساتين النخيل الكبيرة على محور شط العرب	محور التنمية السياحية في مناطق الاهوار والمناطق المطلة على ضفاف شط العرب وخاصة الجزر النهرية فيه مثل السندباد وام الرصاص
بابل	محور التنمية الصناعية في منطقة الاسكندرية وجرف الصخر	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات ومنطقة القاسم من خلال دور جامعة القاسم الخضراء	محور التنمية السياحية الاثرية المتمثلة باثار بابل التاريخية والسياحية والدينية
كربلاء	محور التنمية الصناعية للصناعات الاستخراجية لمقالع الرمل وصناعة الطابوق والاسمنت	محور التنمية الزراعية لمناطق البساتين والمحاذية لنهر الفرات	محور التنمية السياحية الدينية المتمثلة بمرقدي الامامين الحسين والعباس (ع) والسياحة الطبيعية المتمثلة ببحيرة الرزازة وعين تمر
ديالى	محور التنمية الصناعية المتمثل باستخراج النفط والغاز من حقل خانة والحقول الاخرى وتعزيز الصناعات الغذائية	محور التنمية الزراعية لمناطق بساتين الفاكهة واعادة تاهيلها	محور التنمية السياحية المتمثلة بمنطقة (المدور) والمناطق السياحية الطبيعية
كركوك	محور التنمية الصناعية المتمثلة بحقول النفط والغاز في حقل كركوك وحقل جمبورو باي حسن	محور التنمية الزراعية في قضاء الحويجة الحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير)	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بقلعة كركوك والسياحية الدينية كالكنائس والاديرة
صلاح الدين	محور التنمية الصناعية المتمثلة بمصفى بيجي ومحطة كهرباء بيجي ومعمل ادوية سامراء ومعامل الاسمنت والجص	محور التنمية الزراعية لمناطق البساتين في قضاء الدجيل وبلد وسامراء والشرقاط.	محور التنمية السياحية الدينية المتمثلة بالروضة العسكرية لمرقد الامام علي الهادي وحسن العسكري (ع) وسياحة طبيعية متمثلة ببحيرة الثرثار
الانبار	محور التنمية الصناعية للفوسفات في منطقة عكاشات وصناعة الزجاج والجص والرمل وحجر الكلس والدولومايت	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات وفي منطقة البادية الشمالية	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة ببحيرة الحبانية وسد حديثة والعيون في حديثة وكبيسة واستخدامها للسياحة العلاجية
النجف	محور التنمية الصناعية في الهضبة الغربية في منطقة الشبكة ومناطق وجود حجر الكلس والجبس والجص والرمل والدولومايت	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات وفي قضاء المشخاب	محور التنمية السياحية الدينية المتمثلة بوجود مرقد الامام علي بن ابي طالب (ع) والمراقد للائمة الطاهرين والمواقع الاثرية

الديوانية	محور التنمية الصناعية المتمثلة بمصانع الطاط واطارات السيارات ومصانع النسيج في الديوانية فضلا عن معامل الاسمنت والطابوق	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية للنهر وضمن منطقة الفرات الاوسط ولاسيما محصولي الرز والشعير	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بهور الدلج فضلا عن المناطق السياحية الاثرية
واسط	محور التنمية الصناعية المتمثلة بوجود حقل الاحدب النفطي وحقل بدرة النفطي والموارد المعدنية مثل الحجر الجيري والجبس ومقالع الحصى والاسمنت حقل الفرات والرافدين والحقول النفطية الاخرى لقيام الصناعات الاستخراجية والتحويلية	تعزيز محور التنمية الزراعية في اقضية الصويرة والحي	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بهور الدلج والمناطق السياحية الطبيعية المتمثلة بسدة الكوت
ذي قار	محور التنمية الصناعية المتمثلة بوجود حقل الفرات والرافدين والحقول النفطية الاخرى لقيام الصناعات الاستخراجية والتحويلية	محور التنمية الزراعية حول نهر الفرات ونهر الفرات	محور التنمية السياحة الطبيعية المتمثلة بالاهوار والسياحة الاثرية للمواقع الاثرية في أور...
المثنى	محور التنمية الصناعية المتمثلة بمصفى نفط المثنى ومعمل سمنت المثنى وممنحة السماوة	محور التنمية الزراعية في المناطق المحاذية لنهر الفرات فضلا عن منطقة البادية	محور التنمية السياحية الاثرية المتمثلة باثار الوركاء والسياحة الطبيعية المتمثلة ببحيرة ساوة
ميسان	محور التنمية الصناعية المتمثلة بوجود حقول النفط والغاز فيها والمواد الاولية لمعامل قصب السكر ومعامل الورق والصناعات الانشائية	محور التنمية الزراعية لمحصول قصب السكر والقصب الخاص بصناعة الورق	محور التنمية السياحية الطبيعية المتمثلة بوجود الاهوار وكذلك السياحة الدينية والاثرية لوجود كثير من المواقع الاثرية
اربيل	حقول النفط والمعادن الفلزية واحجار الكلس والرخام	محور التنمية الزراعية في مناطق بساتين الفواكه ومناطق انتاج محصول القمح والشعير	اقطاب التنمية السياحية في المناطق الجبلية السياحية والمصايف الجميلة في شقلاوة وشلالات كلي علي بك وصلاح الدين والمناطق الاثرية والتاريخية المتمثلة بقلعة اربيل والمنارة الخضرية وتل قصر
دهوك	حقول النفط المنتجة مثل حقول تاوكي والمناطق التي تحتوي على الكبريت والفوسفات والرخام	بساتين الفواكه والمناطق بالقرب من روافد نهر دجلة	محور التنمية السياحية في المناطق الاثرية والتاريخية في التلال والكهوف والمناطق السياحية في مناطق الشلالات والبحيرات الطبيعية
السليمانية	حقول النفط والغاز في قضاء جمجمال وحقل كورمور والمعادن مثل الحديد واحجار الرمر والشلالات والمساقط المائية لانتاج الطاقة الكهربائية	بساتين الفواكه وانتاج الحبوب وبنجر السكر	المناطق الاثرية والتاريخية المتمثلة بقلعة كجي والمصايف الطبيعية السياحية الجميلة في سرجنار وسد دوكان ودربندخان

5-3الرؤى المكانية

خلق تنمية مكانية مستدامة ومتكاملة تتكاتف فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية في عموم محافظات العراق وتقليل الفجوة التنموية بين الحضر والريف والاستثمار الافضل للموارد الطبيعية والامكانات النسبية للاقاليم والمحافظات وبما يقود الى تحقيق توازن تنموي مكاني يتناسب مع الحاجات والامكانات والميزات النسبية لمختلف مناطق العراق ومحافظاته ويسهم في الحد من ثنائية التنمية المكانية والتركز الشديد للسكان والنشاط الاقتصادي السائد حاليا.

5-4الاهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الاول : تقليل التباين المكاني بين المحافظات

وسائل تحقيق الهدف :

- توزيع الاستثمارات بشكل عادل بين المحافظات المختلفة وبما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات على وفق المعايير التخطيطية والكفاءة الاقتصادية بالنسبة للقطاعات السلعية .
- تعظيم استغلال الامكانات والميزات النسبية للمحافظات
- استثمار مبدأ الانشطة المحايدة موقعيا بالنسبة للمناطق التي تعاني من مشاكل خاصة او ضعف في الامكانات التنموية .
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الاقل نموا من خلال سياسات الاعفاءات والرسوم والضرائب
- استمرار اعداد الدراسات التنموية لمستويات التفاوت التنموي بين المحافظات ومستويات الحرمان واعتمادها في عملية توزيع الاستثمارات ضمن الموازنات السنوية .

الهدف الثاني : تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية

وسائل تحقيق الهدف :

- تأمين الخدمات العامة في المناطق الريفية .
- استثمار الامكانات الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية بشكل جيد.
- ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية وفيما بينها لغرض تعزيز استثمار هذه المناطق اقتصاديا وخاصة في الزراعة .
- استكمال دراسات التنمية الريفية المتكاملة للمحافظات .
- اعطاء اولوية في تقديم الخدمات الى القرى المرشحة للتطوير او القرى التي لا تقل كثافاتها السكانية عن 1000 نسمة .
- تبني قانون للتخطيط العمراني في العراق يؤمن شمول القرى والمناطق الريفية بالخدمات البلدية وضمن مهام الوحدات الادارية التابعة لها .

الهدف الثالث :تحسين تراتيب النظام الحضري في العراق

وسائل تحقيق الهدف :

- ايجاد مناطق صناعية او مناطق استثمارية في المحافظات كافة وخارج مراكز المحافظات المخدومة بمجمعات سكنية خاصة بها .
- استغلال الميزات النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم وتوجيه الاستثمارات والبنى الارتكازية نحوها .
- التوسع في اقامة المدن الجديدة والمدن التوابع حول المدن الكبرى ولاسيما تلك التي تعاني من محددات التوسع المستقبلي .
- توجيه الانشطة المحايدة موقعيا نحو المدن الصغيرة او بطيئة النمو مثل الجامعات والكليات والمعاهد التقنية .
- نقل الانشطة التخزينية والانشطة الصناعية من مراكز المدن ولاسيما الكبرى الى الضواحي والمدن الصغيرة والمتوسطة على وفق أسس تخطيطية تراعي المعايير البيئية .

الهدف الرابع : تكامل انظمة النقل المختلفة

وسائل تحقيق الهدف :

- استكمال الطرق السريعة والشريانية بين المحافظات كطريق المرور السريع رقم (2) والطرق الحولية حول المدن الكبرى بما فيها بغداد .
- استكمال ربط الطريق السريع رقم (1) بالمراكز الحضرية التي يمر بالقرب منها واعادة تأهيل هذا الطريق
- الربط العرضي بالطرق بين المحافظات والمدن المتوسطة والصغيرة .
- تعزيز شبكة الطرق الريفية على وفق اولويات التنمية الزراعية والريفية المتكاملة .
- تعزيز شبكة الطرق التي تربط المنافذ الحدودية بالمدن التي ضمن محاورها وغير المربوطة حاليا .
- تنفيذ مسارات سكة الحديد المزدوجة في المناطق غير المخدومة بخطوط سكة حديد على وفق مواصفات حديثة ضمن محوري بغداد كوت ناصرية بصرة، بغداد كوت عمارة بصرة .
- تحسين الخطوط الحالية وتحويلها الى خطوط مزدوجه على وفق سرعة 250كم/ساعه .
- تنفيذ خط سكة حديد بغداد كركوك الذي يتفرع الى اربيل والى السليمانية.
- تنفيذ خط السكة الدائري حول بغداد .

- تعزيز النقل العام في المدن وخاصة الكبرى منها للحد من ازدحام الطرق .
- تنفيذ شبكة لقطارات النقل الحضري (المترو) .
- انشاء مطارات في مناطق متعددة في العراق على وفق نتائج دراسات جدوى فنية واقتصادية .

الهدف الخامس :التجديد الحضري لمراكز المدن واعادة النظر باستعمالات الارض الحضرية

وسائل تحقيق الهدف :

- وضع دراسات متكاملة عن مناطق التجديد الحضري في المدن العراقية ولاسيما المدن الكبيرة والتراثية منها وبما يؤمن الحفاظ عليها ومعالجة اوضاع السكان القاطنين فيها.
- تفعيل الاستثمار في مناطق التجديد والتاهيل الحضري على وفق المخططات الاساسية للمدن ودراسات التجديد الحضري وبمختلف وسائل الاستثمار بما فيها بيع العقارات للشركات المستثمرة او ايجاد شراكة بين مالكي العقارات والشركات المطورة .
- نقل الاستعمالات غير اللازمة للمدن كالاستعمالات الصناعية والتخزين الى مواقع ملائمة داخل المدن او خارجها وضمن مجمعات متخصصة مصممة لهذه الاستعمالات .
- التزام امانة بغداد والبلديات بالاستعمالات والمعايير التخطيطية النافذة وعدم السماح بالتجاوز على نوع الاستعمال او تجزئة العقارات دون المعايير التخطيطية المقررة .
- الحفاظ على الموروث التاريخي والعمراني للابنية من خلال تحفيز مالكيها على المحافظة عليها واستثمارها اقتصاديا .
- تحويل بعض الشوارع التجارية والفرعية المزدحمة في مراكز المدن الى شوارع خاصة بالمشاة مخدومة بنظام نقل جماعي مثل قطارات الترام وقطارات الانفاق.

الهدف السادس :تعزيز المشاركة واللامركزية في ادارة التنمية .

وسائل تحقيق الهدف :

- استمرار تعزيز برنامج تنمية الاقاليم والمحافظات من خلال زيادة نسبة تخصيصات البرنامج الى اجمالي الموازنة الاستثمارية للدولة واتاحة مسؤولية المشاريع المحلية بالمحافظات كالمشاريع التربوية ،الصحية ، الخدمات البلدية ،الماء ، الصرف الصحي واية مشاريع يتحدد نطاق خدمتها بالمحافظة المعنية .
- تعزيز دور الادارات المحلية في قرارات الوزارات الاتحادية فيما يتعلق بالمشاريع التي تخدم المحافظة .
- تفعيل مجالس التخطيط والتنمية في المحافظات لتنسيق بين الوزارات الاتحادية والادارات المحلية .
- بناء قدرات الكوادر المحلية بما يؤمن قيامها بادوارها المطلوبة بشكل جيد في مراحل التخطيط والتنفيذ والاشراف والرقابة .
- تعزيز التنسيق والتكامل بين مديريات التخطيط التابعة لوزارة التخطيط والجهات المختصة في الوزارات والحكومات المحلية واعداد خطط المحافظات بشكل تشاركي .
- قيام المحافظات بتامين العدالة والشفافية في توزيع ثمار التنمية على الوحدات الادارية كافة ضمن المحافظة المعنية وبما يتناسب مع حاجاتها وكثافتها السكانية وبالتنسيق مع المجالس المحلية للاقضية والنواحي.

الهدف السابع :معالجة مشكلة العشوائيات .

وسائل تحقيق الهدف :

- وضع خطة شاملة لتحديد حجم المشكلة وتوزيعها المكاني واعطاء اولوية لمعالجتها على الامد المتوسط.
- اختيار السبل الملائمة لمواجهة المشكلة من خلال :
- اعادة تنظيم المناطق العشوائية في حالة امكانية تحقيق الحد الادنى من الشروط والمتطلبات التخطيطية والبيئية وشمولها بالخدمات الاساسية كافة.
- إمكانية الارتقاء بالعشوائيات من خلال اسلوب المشاركة لتطوير المناطق العشوائية بتقسيم الارض الى وحدات سكنية عالية الكثافة وجزء اخر للاستثمار التجاري يسهم في تمويل الاستثمار.
- ايجاد مواقع لاعادة اسكان المتجاوزين في الحالات التي يتعذر فيها اعادة تنظيم مناطقهم وان تتحمل الدولة متطلبات اعادة الاسكان او تامين قروض ميسرة طويلة الامد .
- تامين فرص عمل في مناطق اعادة الاسكان.
- وضع الترتيبات الاستباقية اللازمة للحد من اقامة عشوائيات جديدة.

الهدف الثامن : تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن

وسائل تحقيق الهدف :

- وضع استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية والالتزام بمؤشراتها في وضع برامج التنمية المكانية وتنفيذها.
- تشريع قانون وطني للتخطيط العمراني يتضمن هيكلة المؤسسات المسؤولة عن التخطيط العمراني على المستوى الاتحادي والمحافظات والمهام التخطيطية لكل مستوى واليات وضع الخطط واقرارها ومتابعة تنفيذها والاجراءات في حالة التجاوز على المخططات الاساسية.
- تفعيل الالتزام بضوابط واليات تنظيم التخطيط الحضري والمخططات الاساسية للمستقرات البشرية وعدم التجاوز عليها.
- تطوير اليات السيطرة على تنفيذ المخططات الاساسية وعدم التجاوز عليها.

الفصل السادس
التنمية البشرية والاجتماعية

6-1 التعليم

لا يزال التعليم واحدا من أهم الشواغل التي تواجه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. اذ على الرغم من التقدم الكبير في مرافق التعليم الابتدائي والالتحاق بالمدارس، ومكافحة الأمية، لاتزال الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم تتابع بوتائر متصاعدة. في الوقت نفسه، ما زالت تحديات مواكبة البناء المعرفي والتطوير المهاري تشكل تحديا اكبر في الدول النامية، ابتداء من رياض الاطفال مرورا بالتعليم قبل الجامعي الى المستويات الجامعية المتنوعة، ولمختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، الريفية والحضرية، في المدن والبلدات الصغيرة والمدن الكبرى.

يعد التخطيط وصياغة السياسات من أجل التعليم وبناء المعرفة أحد الفصول الرئيسة لجعل الناس أكثر وعيا بالتحدي الأكبر الذي يواجه مستقبلهم المعرفي والمهاري. إذ ان هناك حاجة ملحة لفهم المكان الذي يتفنون فيه، وما يجب القيام به لتحسين نوعية حياتهم.

تستند التوجهات الاساسية للتعليم في العراق الى تكامل راس المال البشري بوصفه مسارا موجها للتنمية. وهذا النهج يقود الى تعزيز وتطوير قدرات الانسان العراقي خلال دورة حياته التعليمية الكاملة ابتداءً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مرورا بالتعليم قبل الجامعي وصولا الى التعليم العالي الى جانب مسالك البناء المعرفي الاخرى.

6-1-1 تحليل الواقع

انصبت سياسة التعليم في العراق على بناء القدرات البشرية على أساس تربوي يسعى الى إعداد الاجيال المتعاقبة للتعامل مع الاوضاع الوطنية والاقليمية والدولية المتغيرة دائما، في الوقت نفسه يجري التاكيد على الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية والاخلاقية والثقافية.

انطلاقا من المبادئ الدستورية تلتزم الدولة بتوفير فرص التعليم لجميع من هم في سن الدراسة إناثا وذكورا، وزيادة فرص الحصول على التعليم الكفء فالمستويات الأخرى مثل التعليم العالي بما فيه التعليم المهني والتعليم غير النظامي.

وعلى الرغم من ان العراق سجل إنجازات كبيرة في مجالات محوالأمية والتعليم منذ عقود مضت ،وذلك عن طريق تخصيص مواردمادية وبشرية متزايدة لمحاربة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم المتوسط والثانوي والعالي، واتخذت تدابيرإضافية لجسر الفجوات المتبقية بين الإناث والذكورفي معدلات الالتحاق وعلى جميع المستويات ولجميع أنواع التعليم، إلا ان العملية التربوية والعلمية وكما تعكسها بعض المؤشرات الاحصائية ظلت تعاني عموما من تحديات واشكاليات تتطلب تدخلاً وجهداً مؤسسياً ومجتمعياً لمواجهة تلك التحديات والتخفيف من تداعياتها.

إن مؤشرات التعليم في العراق اليوم مازالت متدنية وبعيدة نسبيا عن الاهداف المرجوة، مما يؤكد ان التعليم ،كاداة للتمكين، لايزال قاصرا عن مواجهة مشكلات الامية والتسرب من التعليم، وتحقيق المساواة بين الذكور والاناث في اكتساب التعليم في جميع مراحله.إذ لاتزال التفاوتات التعليمية بين الجنسين كذلك اختلالاته الجغرافية موجودة. فالتفاوت بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الابتدائي وبين المناطق الحضرية والريفية وبين المحافظات تتراوح مابين معدلات متدنية ومعدلات مرتفعة، وهو مايشكل عقبة أمام تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. كما تنخفض نسب الالتحاق في التعليم المتوسط والاعدادي.

وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصورالإمكانات المادية والبشرية والتقنية ،بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي، وإن كان من الصعب تحديد قوة واتجاهات هذه المؤشرات من مدة الى اخرى، إلا أن الكثير من المعطيات والدلائل تشير اليوم إلى تراجعات أواختلالات أخذت بالتطورالتعليمي ،لاسيما في المدى القريب.

أولاً-الالتحاق في التعليم

استمرت الفجوة بين المراحل الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والاعدادية) في معدلات الالتحاق في التعليم، إذ ان ماتستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقا لمؤشرات هذا المعدل، هو أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، كذلك الحال بالنسبة لمخرجات المرحلة المتوسطة، وهو مايعكس هدرا في الفرص التعليمية بتنامي أكثر من نصف اعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد.

أ-التعليم الابتدائي الحكومي

لاتزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم هذا التعليم في انحاء كثيرة من العالم. وفي العراق لايزال طفل واحد في الاقل من أصل كل عشرة أطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة. وحتى الاطفال المتحقين في المدارس يواجهون مشكلات كثيرة منها مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية، ولوجستية، تسهم جميعها في إبطاء عملية التعليم والتاثير في نوعيته وفي تخفيض معدل الالتحاق بالمدارس، وأكثر من يتاثر بهذا الوضع هي الفتاة، لأن عليها ان توفق بين الدراسة وواجبات أخرى فرضتها البيئة الثقافية والاقتصادية.

سجل الجهد التربوي المبذول خلال السنوات الدراسية منذ العام 2004/ 2005 ولغاية العام 2011/ 2012 تقدما ملموسا بمعدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حيث أرتفع في المرحلة الابتدائية للفئة 6 - 11 سنة من(86 %) الى (92 %).

ب-التعليم الثانوي الحكومي

قل التباين قائما على مستوى تقديم الخدمة التربوية، لاسيما في التعليم الثانوي، بين الحضر والريف، وحسب النوع الاجتماعي، وفيما بين المحافظات. وتبرز تلك التباينات على أشدها في المرحلة الأعدادية سواء على مستوى نشر التعليم، أي البناء المدرسي (ويمكن قياسها بتباين نسب عدد مدارس المرحلة الدراسية منسوبا الى عدد المدارس للمرحلة السابقة لها) أو على مستوى توفير متطلبات نوعية التعليم (توفر المختبرات المدرسية وتشغيلها ، التباين في توزيع المعلمين و المدرسين من حيث الخبرة) وعادة ما تتركز تلك المتطلبات في العاصمة أو مراكز المحافظات، وقد ضيع هذا الواقع فرصا للتعليم وتأهيل الشباب وأمكانية حصولهم على فرص علمية أو تخصصات متقدمة في السلم التعليمي.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب الالتحاق المدرسي في الفئة العمرية(15 - 17) سنة من (16 %) الى(21 %) للاعوام 2004 /2005 ولغاية العام 2011 /2012، إلا ان الفجوة لاتزال كبيرة في هذا المجال. ويبدو ان هذا مثات من التنكؤ الحاصل في المرحلة المتوسطة التي لم تحقق أي تقدم فقد ظل معدل الالتحاق الصافي للفئة العمرية (12 - 14) سنة محافظا على معدله 40 % كما ورد في جدول (6 - 1) .

إن استمرار الفجوة بين المراحل الثلاث يعكس اختلالا بنيويا واضحا في منظومة البناء المعرفي، إذ أن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقا للمؤشرات في أعلاه، هي أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية وكذا الأمر في المرحلة الأعدادية بالنسبة الى مخرجات المرحلة المتوسطة. وهذا يعني أن هناك هدرا في الفرص التعليمية يتنكؤ أكثر من نصف أعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المقرر لها، وهو ما يشكل ضغطا على الموازنة التربوية وخسارة لتخصيصات مالية من الممكن استثمارها في توليد فرص تعليمية اخرى.

ج-التعليم الاهلي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية إذ ارتفع عدد المدارس الاهلية للاعوام 2009/ 2010 و 2010 /2011 من 286 الى 558 مدرسة منها ، رياض الاطفال من 125 الى 223 مدرسة ؛ الابتدائية من 87 الى 156 مدرسة ؛ الثانوية من 74 الى 176 مدرسة. وارتفع عدد الطلبة المسجلين في تلك المدارس من 4999 الى 6370 طالبا . ان هذه المساهمة متواضعة جدا بالنسبة لمرحلة الابتدائية مقارنة بالتعليم الحكومي، كما ان البنى الارتكازية (الابنية المدرسية) غير مصممة للاغراض التربوية والتعليمية ولاتتوفر فيها المستلزمات التكميلية كساحات الالعاب والمختبرات وغيرها ، مما يتطلب مراعاة الشروط الصحية والبيئية والتربوية عند منح الاجازة.

جدول (6 - 1)

معدلات الالتحاق الصافي والاجمالي حسب السنة والجنس والعمر والمرحلة للمدة (2004 - 2005 \ 2011 - 2012)

السنة	معدل الالتحاق الصافي بعمر (6 - 11) سنة في المرحلة الابتدائية			معدل الالتحاق الاجمالي في المرحلة الابتدائية			معدل الالتحاق الصافي بعمر (12-14) سنة			معدل الالتحاق الاجمالي في المرحلة المتوسطة			معدل الالتحاق الصافي بعمر (15 - 17) سنة في المرحلة الاعدادية			معدل الالتحاق الاجمالي في المرحلة الاعدادية		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2005/2004	92	79	86	109	88	99	45	35	40	73	47	60	17	16	16	28	23	26
2006/2005	91	79	85	110	90	100	36	30	33	65	44	54	16	16	16	29	28	27
2007/2006	90	80	85	112	91	102	39	32	36	68	46	57	18	17	18	32	25	28
2008/2007	91	82	87	112	94	103	46	40	43	73	49	61	21	20	21	35	27	31
2009/2008	94	87	91	110	98	104	39	33	36	75	51	63	17	17	17	36	29	32
2010/2009	95	86	91	112	98	105	37	32	34	78	54	66	16	17	16	36	30	33
2011/2010	95	86	91	109	96	103	38	34	36	75	52	64	19	20	19	39	31	35
2012/2011	96	88	92	110	98	104	42	37	40	83	55	69	21	21	21	42	33	38

جدول (6 - 2)

عدد المدارس الابتدائية وعدد أعضاء الهيئة التعليمية وعدد التلاميذ ومعدل تلميذ/ مدرسة ، تلميذ/ معلم (في المناطق الحضرية فقط)

المحافظات		2005 / 2004				2008 / 2007					2012 / 2011				
		عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	معدل تلميذ/ معلم	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	معدل تلميذ/ مدرسة	معدل تلميذ/ معلم	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	معدل تلميذ/ مدرسة	معدل تلميذ/ معلم
نينوى		529	8191	280305	34	562	10253	288760	514	28	639	11285	319245	500	28
صلاح الدين		270	6530	125349	19	240	5968	83949	350	14	304	6645	99944	329	15
كركوك		314	6036	100552	17	366	6395	115382	315	18	442	7645	128058	290	17
ديالى		218	5935	93351	16	241	7451	89208	371	12	285	8044	119888	421	15
بغداد	رصافة / 1	488	11817	264689	22	295	9940	157227	533	16	321	10824	178264	555	16
	رصافة / 2	340	9406	242915	26	310	10150	248096	800	24	366	11212	287362	785	26
	رصافة / 3	-	-	-	-	294	7865	184854	629	24	328	7885	181693	554	23
	كرخ / 1	159	5187	92219	18	181	6777	81505	449	12	179	7485	84849	474	11
	كرخ / 2	282	6271	156495	25	263	8119	118414	450	15	300	9849	158129	527	16
	كرخ / 3	142	5571	117824	21	157	6684	103807	661	16	169	6801	114265	676	17
الانبار		316	5475	93726	17	493	8545	127817	259	15	457	9957	151080	331	15
بابل		251	6633	118427	18	257	8300	141589	551	17	302	8666	161466	535	19
كربلاء المقدسة		229	5198	88086	17	240	7318	114221	476	16	265	7549	132931	502	18
النجف الاشرف		263	5622	126067	22	302	7516	146054	484	19	340	8357	168104	494	20
القادسية		223	2559	92108	36	245	7257	114432	467	16	283	8146	126705	448	16
المثنى		125	2191	45864	21	160	3130	48597	302	15	176	3106	55755	317	18
واسط		136	5661	85121	15	273	6220	100613	363	16	321	7065	117822	367	17
ذي قار		411	9003	144072	16	421	10530	173419	412	16	468	11472	195616	418	17
ميسان		184	3900	78686	20	281	7568	94218	335	12	343	8671	120485	351	14
البصرة		623	10961	253843	23	635	13887	301879	475	22	720	15100	352853	490	23
المجموع		5502	122187	2599699	21	6220	159873	2833731	456	18	7008	175764	3254514	464	19

المصدر: د. علي الزبيدي، المديرية العامة للتخطيط التربوي، وزارة التربية، بغداد، ٢٠١٢.

جدول (6-3)

المؤشرات التربوية في مرحلة التعليم الابتدائي لسنوات مختارة

المحافظات	2005 / 2004		2008 / 2007		2012 / 2011	
	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم	معدل تلميذ / مدرسة	معدل تلميذ / معلم
نينوى	530	34	514	28	500	28
صلاح الدين	464	19	350	14	329	15
كركوك	320	17	315	18	290	17
ديالى	428	16	371	12	421	15
بغداد/الرصافة 1	542	22	533	16	555	16
بغداد/الرصافة 2	714	26	800	24	785	26
بغداد/الرصافة 3	-	-	629	24	554	23
بغداد /الكرخ 1	580	18	449	12	474	11
بغداد /الكرخ 2	555	25	450	15	527	16
بغداد /الكرخ 3	830	21	661	16	676	17
الانبار	297	17	259	15	331	15
بابل	472	18	551	17	535	19
كربلاء المقدسة	386	17	476	16	502	18
النجف الاشرف	479	22	484	19	494	20
القادسية	413	36	467	16	448	16
المثنى	367	21	302	15	317	18
واسط	626	15	363	16	367	17
ذي قار	351	16	412	16	418	17
ميسان	428	20	335	12	351	14
البصرة	407	23	475	22	490	23
المجموع	473	21	456	18	464	19

ثانياً- فجوة النوع:

على الرغم من التطور الواضح في تعليم الاناث عموماً ، لايزال يواجه اشكاليات وتحديات كثيرة، إذ لاتزال نسب الامية بين الاناث أعلى مما هي عليه بين الذكور سواء في فئة العمر 15 سنة فما فوق او في فئة العمر 15 - 24 سنة. وفي مرحلة التعليم ماقبل الجامعي والجامعي، مازالت كثير من معدلات القيد الاجمالية والصافية للاناث منخفضة مقارنة بمثيلاتها في كثير من دول العالم.

إذ تظهر النتائج التي توصلت اليها المسوح الحديثة ان هناك تبايناً في معدل الالتحاق الطلبة الذكور مقارنة في معدل الالتحاق الاناث، مما يشير الى أخفاق النظام التربوي في تجاوز أو تجسير فجوة الالتحاق حسب النوع الاجتماعي. اذ تبلغ معدل الالتحاق الصافي للذكور في المرحلة الابتدائية (96 %) مقابل (88%) للاناث والمرحلة المتوسطة (42 %) مقابل (37 %)على التوالي. وفي المرحلة الاعدادية حقق النظام التربوي تعادلاً في هذا المؤشر(21 %). جميعها مؤشرات تعكس تأثر النظام التربوي بالمنظومات الثقافية والاعراف والتقاليد الاجتماعية المعرقلة لاستمرار الاناث في مواصلة مسيرتهن الدراسية وبالتفاوت في تقديم الخدمة التعليمية.

ثالثاً- الابنية المدرسية:

- بلغت اعداد الابنية المدرسية (10451) بناية للعام الدراسي (2011/2010) ارتفعت الى (10658) بناية للعام (2012/2011).
- هناك ازدواج ثنائي في (5502) بناية وازدواج ثلاثي في (609) بناية للعام الدراسي (2011/2010).
- هناك (497) مدرسة طينية و(1904) مدرسة غير صالحة و(6271) بناية بحاجة الى ترميم.
- بلغ عدد ابنية المدارس المهنية (295) مدرسة في العراق للاعوام الدراسية الثلاثة (2009/2010) و(2010/2011) و (2011/2012) توزعت الى (198) مدرسة للاختصاصات الصناعية و(87) مدرسة للاختصاص التجاري (8) مدارس زراعية و(2) مدرسة فنون منزلية .

6- تم اقرار بناء إحلال مدارس بديلة محل المدارس الطينية خلال عام 2012 ومن المتوقع إستكمال انجازها خلال عام2013

- يبلغ عدد المدارس المهنية للبنين (205) مدرسة و(71) مدرسة للبنات و (18) مدرسة مختلطة.
- تعاني (30 %) من الأبنية المدرسية من تدني كفاءة المرافق الصحية ومنظومة الماء الصالح للشرب بنسبة (28 %)، وشبكة مجاري المياه بنسبة (41 %). أما المدارس التي تخلو من اسيجة فقد بلغت نسبتها (17 %).

رابعاً – التعليم الجامعي:

- يبلغ عدد الجامعات العراقية الحالية (19) جامعة ما عدا الزيادة المقترحة بواقع (12) جامعة منها (8) جامعات مستحدثة ومصادق عليها، وهنالك (4) جامعات مستحدثة قيد المصادقة.
- يبلغ عدد الكليات الحكومية (273) كلية، عدد الكليات الأهلية (45) للعام الدراسي 2011 /2012. وقد ظهر مؤشر اهتمام في المجال التقني، حيث يبلغ عدد الكليات التقنية (16) وعدد المعاهد التقنية (27)، وهناك (5) كليات تطبيقية قيد الاستحداث.
- تقدر نسبة القبول في الجامعات العراقية بنحو 14 % من السكان في الفئة العمرية لمرحلة الجامعة. وهي اقل بكثير من المعدلات العالمية التي تقدر بـ 27 %. بلغت نسبتها للإناث 13% مقارنة بالذكور 16%. وقد سجلت أعداد المتقدمين لعملية القبول المركزي ارتفاعاً من 88837 في عام 2009 /2010 إلى 112019 في عام 2010 /2011 (زيادة بنسبة 26 %).
- ارتفعت اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية والأهلية من 116308 طالباً وطالبة للعام 2003 /2004 الى 157560 طالباً وطالبة عام 2010 /2011 بزيادة مطلقة قدرها 41252 طالباً.
- ارتفع عدد الطلبة المقبولين في الكليات الأهلية من 13973 طالباً عام 2009 /2010 الى 20631 طالباً عام 2010 /2011 وذلك بزيادة مطلقة قدرها 6658 طالباً وبنسبة زيادة قدرها 47.6 % للمدة 2009 – 2011. منها 35 % اناث و 65 % ذكور.
- بلغت نسبة المقبولين في الدراسات الصباحية للعام الدراسي 2010 /2011 حوالي 80 % مقابل 20 % في الدراسات المسائية.
- بلغت نسبة الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي الأهلي بحدود 12 % من اجمالي الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي لعام 2010 /2011.
- التوسع الكمي في الطاقة الاستيعابية للكليات الحكومية والأهلية لم يقابله توسع نوعي يأخذ بنظر الاعتبار تخصصات الطلبة المتخرجين من الاعدادية حيث ان (60 %) من الطلبة هم من تخصص الفرع العلمي و (40 %) من الفرع الأدبي.
- يتركز غالبية الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد في التخصصات الانسانية والادبية والادارية والاقتصادية وبنسبة تقارب من (70 %) بينما لا يلتحق بالتخصصات العلمية والهندسية سوى (30 %) من الخريجين.
- رغم ارتفاع معدل كلفة الطالب في الجامعات العراقية وتفاوتها بين الاختصاصات الانسانية والعلمية فانها مازالت دون مستويات كلف الطالب في الدول المتقدمة.
- ازدادت اعداد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا من 17252 طالباً عام 2009 /2010 الى 21121 طالباً عام 2010 /2011 وذلك بزيادة مطلقة قدرها 3859 طالباً وبمعدل زيادة بلغت (22.4 %) خلال المدة 2009 /2011.
- بلغت نسبة الاناث الموجودين في الدراسات العليا للعام الدراسي 2009 /2010 حوالي 37 % ازدادت الى 38.6 % عام 2010 /2011 .
- يبلغ عدد الطلبة الموجودين في مرحلة الدكتوراه 6303 طالب عام 2009 /2010 ازداد الى 7296 طالباً عام 2010/ 2011 في حين بلغت اعداد الطلبة الموجودين في مرحلة الماجستير 10051 طالباً عام 2009 /2010 ازداد الى 12687 طالباً عام 2010 /2011 . كما حقق اعداد الطلبة الموجودين في مرحلة الدبلوم العالي زيادة من 898 طالباً عام 2009 /2010 الى 1138 طالباً عام 2010 /2011 .

خامساً- الانفاق على التعليم:

على الرغم من الزيادة المستمرة في نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ومن الموازنة العامة للدولة التي خصصت (6.9 %) للتربية و(2.6 %) للتعليم العالي عام 2012، إلا ان ما تم تخصيصه لايكفي لتلبية المتطلبات الاساسية لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة الدراسية. وتمثل النفقات الجارية الجزء الاكبر من موازنة التعليم في العراق، فيما تنخفض النفقات الاستثمارية الى مستويات متدنية ، ولاسيما في السنوات الاخيرة مما يقف عائقا امام تحسين البنية التحتية للتعليم. فضلا عن انخفاض نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية. وان هناك عجزا في توفير متطلبات البحث العلمي من مواد أولية وتجهيزات وحاسبات واجهزة مختبرية تخصصية.

وبالمقارنة مع البلدان الاخرى، مازال نصيب التلميذ الواحد من نفقات التربية والتعليم في العراق قليلة، ومن ثم فان زيادة الانفاق العام على التعليم ولاسيما الاستثمار في البنية الاساسية التعليمية مازال حاجة ملحة.

- تبلغ نسبة الاموال المخصصة لقطاع التربية والتعليم للاعوام 2010 – 2012 حوالي 10 % من الموازنة العامة للدولة.
- يشير واقع الانفاق الاستثماري في وزارة التربية الى الانخفاض النسبي للعامين 2011 – 2012 مقارنة بعام 2010، مقابل ارتفاع كبير في الانفاق الجاري للعامين الاخيرين.
- اما التعليم العالي فقد ازدادت نسبة الانفاق الاستثماري والتشغيلي خلال عام 2012 مع انخفاض واضح في نسبة المخصص للوزارة من الموازنة العامة خلال السنتين الاخيرتين ، وكما هو موضح في الجدول في ادناه.

جدول (6-4)

يبين المبالغ المخصصة للتربية والتعليم العالي من الموازنة العامة للأعوام 2010 – 2012

وزارة التربية (مليون دينار)

السنوات	الجاري	الاستثماري	المجموع	نسبة المخصص من الموازنة العامة %
2010	5044.444	500.000	5544.444	6.5
2011	7133.005	450.000	7583.005	7.8
2012	7603.235	455.000	8058.235	6.9

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مليون دينار)

السنوات	الجاري	الاستثماري	المجموع	نسبة المخصص من الموازنة العامة %
2010	2198.563	350.000	2548.563	3.0
2011	2174.414	400.000	2574.500	2.7
2012	2612.382	490.000	3102.382	2.6

سادساً- الامية :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال محو الامية وتعليم الكبار، والتطور الواضح الذي عبر عنه انخفاض نسب الامية قبل عقدين مضت، يلاحظ تراجع وتفاوت في هذه الجهود من حيث اهميتها وحجمها واستمرارها ونتائجها. إذ باتت تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي في العراق، بعد ان بلغ متوسط من هم بحالة أمي (22.9 %) من السكان وأن نسبة من اكتسب الحد الأدنى من القراءة والكتابة (التعليم الأساس) قد بلغت (58.3 %)، ولم يتبق ممن حصل على تعليم أكثر وتأهيل علمي (أعدادية فما فوق) الا (19.8 %) فقط (مسح شبكة معرفة العراق 2011)، وهذه النسب تتفاوت وفقا لنوع الاجتماعي والبيئة والاعمار، إذ سجلت نسب الامية ارتفاعا لدى الاناث مقارنة بالذكور، وفي المناطق الريفية مقارنة بالحضرية، كما ارتفعت وبشكل ملحوظ عند الاعمار الكبيرة ولاسيما ممن تجاوزت اعمارهم 50 سنة فاكثر. وتظهر العطيات الاحصائية في هذا المجال الاتي:

- وجود تفاوت في مستوى تقديم الخدمة التربوية في العراق، لهذا كان البون شاسعا في انتشار الامية حسب الجنس، إذ بلغت نسبة الامية لدى الاناث 28.5% بينما بلغت لدى الذكور 14 %، وكذا الأمر فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على التعليم الأساسي فقد كانت (16.8 %) للاناث و (20.9 %) للذكور.
- وجود تفاوت في نسب الامية حسب البيئة حيث بلغت نسبة الامية (30.5 %) في الريف يقابلها (16.6 %) في الحضر.
- وجود تفاوت في نسب الامية حسب المحافظات حيث بلغت (11.9 %) في بغداد و (22.4 %) في بقية المحافظات و (26.3 %) في اقليم كردستان.
- بلغ العدد الكلي لمراكز محو الامية للعام الدراسي (2011/2010) بحدود (724) مركزاً منها (178) مركزاً للاناث و (529) للذكور و (17) مركزا مختلطاً بلغت نسبتها في الحضر (73.6 %) مقارنة بـ (26.4 %) في الريف..
- بلغ عدد الملتحقين للعام الدراسي (2011/2010) (53403) طالبا.، نتيجة فتح مراكز جديدة لمحو الامية.
- سجلت محافظات المثنى (32.9 %) وميسان (30.8 %) ودهوك (30.7 %) اعلى نسب امية في حين سجلت محافظات بغداد (11.9 %) وديالى (15.8 %) وبابل (17.1 %) اقل نسب لها.

6-1-2 التحديات:

على الرغم من ان العراق سجل إنجازا ت في مجالات محوالأمية والتعليم منذ الستينيات ،وذلك عن طريق تخصيص موارد مادية وبشرية متزايدة لمحاربة الأمية وتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم المتوسط والثانوي والعالي، غيرأن ظروف الحرب في عقد الثمانينيات والحصار الاقتصادي ومتلازماتها أدت الى اتساع مساحة التفاوتات التعليمية بين الجنسين كذلك اختلالاته الجغرافية، إذ لاتزال نسب الالتحاق متدنية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة فضلا عن التفاوت الكبير في نسب الالتحاق بحسب الجنس وحسب البيئة الحضرية والريفية وبحسب المحافظات، وهو مايشكل عقبة أمام تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

أولا- التعليم قبل الجامعي

- لاتزال الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي مع نسب التحاق متدنية لمراكز محو الامية.
- مازالت معدلات الالتحاق الصافي في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية منخفضة (92 % و 40 % و 21 %) على التوالي، ومازالت جودة نوعية التعليم فيها لاتواكب التطورات الحديثة في مجال التعلم.
- لايزال التفاوت بين الريف والحضر، وبين المحافظات عالية في الحصول على فرص الخدمة التربوية وعلى جميع المستويات.
- لاتزال الكثير من المناطق الريفية النائية، والأحياء الفقيرة في المدن الاكثر تضررا وحرمانا في مجال التعليم.

- ضعف البنية التحتية للقطاع التعليم العام ولاسيما في اعداد المدارس، والاكتظاظ الطلابي فيها، وارتفاع نسبة المدارس التي تعمل على نظام المزدوج والثلاثي.
- لاتزال النسبة المئوية للطلبة الملتحقين في التعليم المهني في المرحلة الثانوية منخفضة.
- عدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل واختلال التناسبات بين التعليم المهني والتعليم الاكاديمي العام.
- ضعف الارتباط بين المناهج والبرامج والممارسات التربوية ومتطلبات اقتصاد المعرفة.
- ضعف القدرات والمهارات لهيئات التعليمية وعدم مسايرتها للتطورات العالمية مما انعكس على جودة مخرجات النظام التعليمي.
- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتواصل المعرفي وبالمستويات كافة..
- تسهم بعض الممارسات الثقافية والاجتماعية كتزويج الفتيات في سن مبكرة جدا، والفقر في المنازل، في الحد من الخيارات المتاحة امام الاناث لمواصلة التعليم.

ثانياً : التعليم الجامعي:

- عدم ملاءمة سياسات القبول مع الطاقة الاستيعابية للجامعات واستحداث جامعات وكليات قبل تامين متطلباتها المتكاملة من مختبرات واساتذة مؤهلين.
- ضعف الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.
- تدني نسبة الاستثمار النوعي في تحسين بيئة التعليم مما ينعكس على صعوبة الوصول الى التقانات الحديثة والابتكارات والاختراعات بشكل مبكر .
- ضعف قدرات ونشاطات ونتاج البحث العلمي وتدني نوعيته مما انعكس على قرص نشره في الدوريات العالمية.
- ضعف تطبيقات إدارة الجودة وانخفاض مستواها.
- ضعف ربط البحوث التطبيقية للتدريسيين ورسائل واطاريح الدراسات العليا بالمشاكل العملية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وعدم توجيه هذه الجهود لمعالجة بعض المعضلات التي تواجه رجال الاعمال في القطاع الخاص.
- التوسع الكبير وغير المخطط في التعليم الجامعي الاهلي وتركيزه على الاختصاصات الانسانية والادارية والتي لاتنسجم واحتياجات سوق العمل.
- انتشار القيم المادية والتفسيرات غير الحكومة التي تعتمد على منظومة القيم هذه، سواء على مستوى الفرد او المجتمع تمثل تحديا جسيما للنظام التربية والتعليم في العراق.

6-1-3 الرؤية

«قرص تعليم للجميع تؤمن متطلبات سوق العمل واقتصاد المعرفة وتعزز قيم المواطنة».

6-1-4 الأهداف

استرشادا باهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم التي اطلقت عام 2012 التي اكدت ان التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية كما تكفلت الدولة بمكافحة الامية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص ليلعب دورا مهما في قطاع التربية والتعليم العالي، مع تطوير التعليم العالي من حيث المستوى والمحتوى والارتقاء بالكفاءة الداخلية والخارجية، مع تدعيم متطلبات الجودة التعليمية لمراحل كافة ، لاعداد قوى بشرية مؤهلة وقادرة على النهوض باعباء المجتمع والدولة، مع تشجيع البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الانسانية ورعاية التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ. إنطلاقاً من هذه الغايات والاهداف فان الخطة خلال سنواتها الخمس ستركز على الاهداف الكمية والنوعية المرحلية الاتية :

أولا : الاهداف الكمية

أ-الالتحاق

- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال الى 15 % في سنة الهدف.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية الى 95 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة الى 45 % .
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية الى 30 %.
- زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني الى 5 %.
- زيادة عدد مدارس الموهوبين الى 28 مدرسة.
- زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 14 % الى 20 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الدراسات العليا داخل العراق وخارجه من 5 % الى 10 %.
- زيادة اسهام القطاع الخاص في توفير فرص التعليم العام والعالي لتكون بما لا تقل عن 20 %.

ب- الابنية والمستلزمات

توفير الأبنية الكافية لاستيعاب الإعداد المستهدفة للمدة (2013 - 2017) من التلاميذ والطلبة في رياض الأطفال والمدارس، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الآمنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة وكما ياتي:

- بناء (7220) بناية جديدة لرياض الأطفال والمدارس الابتدائية لزيادة نسبة الالتحاق الصافي الى(15 %) لرياض الاطفال و(95 %) للالتحاق في المدارس الابتدائية.
- بناء (2250) بناية جديدة للمدارس الثانوية لزيادة نسبة الالتحاق الصافي الى 45% للمتوسطة و 30 % للاعدادية .
- بناء (100) بناية جديدة للمدارس المهنية لزيادة الالتحاق الصافي الى 5 %.
- أنشاء (294) بناية لملك الازدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات.
- انشاء (67) جناحاً لملك الازدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات.
- اعادة بناء (497) مدرسة بديلاً عن المدارس الطينية.
- اعادة بناء (559) مدرسة آيلة للسقوط.
- توفير الخدمات التربوية والصحية والرياضية والبيئية والنفسية المناسبة في رياض الأطفال والمدارس كافة.
- التوسع في فتح المدارس في المناطق الريفية والنائية، والتوسع في فتح المدارس الخاصة بالإناث في الريف والمدارس المجتمعية ذات الفصل الواحد لتحقيق المساواة بين الجنسين بزيادة نسبة الإناث في التعليم العام والعالي إلى 50 % من مجموع المسجلين سواء أكانوا في الريف أم الحضر.
- توفير غرف مستقلة للتدريسيين، والإنفاق على الأبنية والمرافق الجامعية، وتوفير المساحات المناسبة لقاعات المطالعة في المكتبات الجامعية وإنشاء مواقع خاصة بالتدريسيين لأغراض المطالعة وتبادل المعلومات، والارتقاء بالمختبرات وتوفير مستلزماتها، وتوفير الحاسبات وخطوط الانترنيت وتوفير بنية تحتية لربط الجامعات بخطوط الانترنيت من الألياف البصرية ومستلزمات الاتصال الأخرى.

جدول (6-5)

بعض المؤشرات النوعية الحالية والمستهدفة

المؤشر	تدريسي (أستاذ)/ غرفة	تدريسي (أخرى) غرفة	طالب/مقعد	طالب/ مقعد مطالعة	تدريسي/ حاسبة	طالب/ حاسبة	طالب عليا/ حاسبة
الوضع الحالي	4	4	12	19	7	24	21
الوضع المستهدف	1	2	4	6	1	6	4

وسائل تحقيق الاهداف الكمية

- توفير التخصيص المالي اللازم لبناء رياض الأطفال والمدارس واستكمال متطلباتها من خلال البرامج الاستثمارية السنوية وبرنامج تنمية الاقاليم.
- تعزيز البيئة التمكينية لرفع مساهمة القطاع الخاص في مرحلتي التعليم العام والجامعي.
- اعتماد المعايير العالمية في تحديد عدد التلاميذ والطلبة لكل معلم او مدرس او تدريسي جامعي.

ثانياً : الأهداف النوعية :

الهدف الاول- الارتقاء بمكانة التعليم

وسائل تحقيق الهدف

- تهيئة بيئة معززة لنوعية التعليم ترتكز بشكل اساس على الارتقاء بمستوى العاملين اقتصاديا واجتماعيا.
- بناء قدرات العاملين في هذا الميدان وتمكينهم.
- اعادة الاعتبار للمكانة الاجتماعية للمعلم والمدرس

الهدف الثاني- الحد من التسرب

وسائل تحقيق الهدف

- زيادة معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة ، مع الاخذ بالاعتبار معدلات الزيادة السكانية للفئات العمرية في سن التعليم.
- توفير بيئة تحقق النجاح لكل طالب منخرط في العملية التعليمية، وتقديم المساعدة لانقاذ من يتلكأ في العملية التعليمية، وخفض كثافة الصفوف.
- توفير البيئة التربوية والتعليمية المناسبة لاجتذاب التلاميذ والطلبة.
- اعتماد برامج توعية للمجتمع باهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة.

- الكشف المبكر للطلبة الموهوبين وجذبهم لمدارس الموهوبين وتقديم الرعاية المناسبة لهم.

الهدف الثالث- محو الامية

وسائل تحقيق الهدف

- توفير التخصيصات المالية اللازمة من الميزانية الاتحادية وبرنامج تنمية الاقاليم لتنفيذ برنامج محو الامية.
- تامين البنى التحتية من مراكز ومستلزمات ومعلمين.
- جعل التعليم الالزامي الى مستوى الدراسة المتوسطة (الاساسية).
- توزيع انشطة محو الامية ومراكزها بما ينسجم مع مستويات الامية الموجودة في المحافظات والحضر والريف.

الهدف الرابع- تجسير الفجوة الريفية الحضرية

وسائل تحقيق الهدف

- إيصال الخدمة التعليمية الى المناطق الريفية والنائية
- وضع خطة استراتيجية للتنمية الريفية تؤمن تقديم الخدمات الاساسية من خلال قرى أم وعلى اساس اقتصادي مقبول.
- منح حوافز مادية تشجيعية للطلبة والمعلمين ولاسيما في المناطق الريفية والاسر الفقيرة.
- تشجيع سكنة المناطق الريفية والنائية للانخراط بمهام التعليم.

الهدف الخامس- مناهج جديدة لرعاية الإبداع والابتكار

وسائل تحقيق الهدف

- جذب المواهب المتميزة في مهنة التعليم وتطويرها وتحسين فرص اعداد المعلمين والمدرسين
- اتباع مناهج دراسية جديدة للمدارس الابتدائية والثانوية تنمي قيم الابداع والابتكار وروح النقد.
- بناء وحدات في التصميم، والمناهج الدراسية من خلال توفير وسيلة لتقدم الطلاب وفقا لقدراتهم.
- رعاية الطالب ليكون مسؤولا عن التعلم الخاص به من خلال الاستكشاف لإطلاق العنان لطاقاتهم.
- إعطاء اهمية للابتكار وتعزيز روح المبادرة في جميع المواد الدراسية.

الهدف السادس- الحفاظ على بيئة اخلاقية متينة

وسائل تحقيق الهدف

- إعتماد مناهج وبرامج تعزز المعايير والقيم الأخلاقية كنموذج للادارة المشتركة الجيدة، والمسؤولية الاجتماعية وقيم المواطنة في المجتمع العراقي.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني لتنظيم برامج لغرس قوي للقيم المعنوية والأخلاقية.
- تشجيع وسائل الإعلام لتولي مزيد من الادوار الفعالة في نشر وغرس القيم الأخلاقية والمعنوية وغرسها بين الناس من خلال توفير المواد والبرامج الثرية والهادفة ذات المحتوى بما يعزز أسس بناء الثقة والسلوك والقيم الايجابية.

الهدف السابع- العناية بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة

وسائل تحقيق الهدف

- توفير البيئة المناسبة التي تخفف من حالة الحرمان وتزيد من فرص بناء قدراتهم، والوصول بهم الى التعليم الرقمي وبحسب الحاجة.
- انشاء مدارس خاصة و/ أو تخصيص صفوف خاصة في المدارس من أجل تامين بيئة مناسبة تحقق لهم الكرامة والانجاز العلمي.
- تطوير مهارات التدريسيين وادخالها في اطار العمل الخاص بالتطوير والتقويم، واطلاق حملات توعية بالاحتياجات الانسانية لهذه الشرائح المهمة.
- تطوير المناهج والبرامج الخاصة بالطلبة الذين يعانون من ظروف خاصة منعتهم من مواصلة دراستهم.

الهدف الثامن- الارتقاء بمستوى الجامعات بما ينسجم ومتطلبات اقتصاد المعرفة

وسائل تحقيق الهدف

- استقلالية الجامعة والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها.
- تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية.
- تطوير المناهج وطرائق التدريس.
- دعم البحث العلمي وبالمستوى العالمي بوصفه ركيزة اساسية لبناء الجامعة المعاصرة وتطويرها.

- تطوير جهاز ضمان الجودة ليكون بمثابة دفعة للتطوير على المدى القصير، وآلية للاعتماد على المدى الطويل ،لغرض نشر ثقافة الجودة بين جميع شركاء التنمية.
- التركيز على الجانب النوعي في الدراسات العليا بدلا من الجانب الكمي.

الهدف التاسع- ايلاء اهتمام بالتعليم المهني

وسائل تحقيق الهدف

- رفع نسب الملتحقين في المدارس المهنية والمعاهد التقنية، والتقليل من نسب التسرب منها.
- اعادة تخصيص الموارد لصالح التعليم التقني.
- توسيع فرص قبول خريجي التعليم المهني في التعليم التقني.
- تجسير الفجوة بين الجنسين في مجال الالتحاق في التعليم التقني.
- ربط سياسة التوسع بالتعليم المهني بالمزايا النسبية للمحافظات وطبيعة الانشطة الاقتصادية السائدة فيها.

2-6 الصحة: مجتمع معافى وسكان أصحاء

يعد الحق في التمتع بالصحة الجيدة أحد العناصر الأساسية لحقوق الإنسان، إذ ان ضمان الصحة والرفاه عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمجتمعية المستدامة.

لقد بدأت صحة المواطن العراقي تتحسن بعد توصل العراق منذ سبعينيات القرن الماضي الى نظام صحي متقدم وشبكة متكاملة من الرعاية الصحية الأساسية ،الا ان الحروب والأزمات ادت الى تراجع الأوضاع الصحية. وبات النظام الصحي في العراق يعاني من عبء كبير بسبب ظهور مئات الالوف من المعاقين وانتشار أنواع مختلفة من الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية بسبب تلوث البيئة بالاشعاعات لاستخدام الاسلحة المحرمة دوليا في أثناء الحروب، فضلا عن انتشار الأمراض النفسية وارتفاع نسب الاصابة بالامراض المزمنه كامراض القلب والسكر وارتفاع ضغط الدماغ.. الى جانب انتشار بعض الأمراض الانتقالية التي اختفى بعضها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لتعود ثانية بسبب تردي الاصحاح البيئي والخدمات الصحية والبنى التحتية.

وانطلاقا من ان الانسان قيمة عليا وعماد كل جهد انساني تنموي ، يسعى العراق الى توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين وبناء نظام صحي ذي معايير عالية ،يدار بشكل مهني ، يوفر خدماته للجميع وباسعار معقولة ليحقق تحسنا نسبيا من خلال قواعد مؤسسية وتغطية شاملة وضمان العدالة في التوزيع والارتقاء بجودتها ، ومواكبة التطورات العالمية.

1-2-6 تحليل الواقع

يتيح تحليل الواقع الصحي للسكان فرصة تقويم ما تحقق من انجازات واختلالات في مجال تقديم الخدمات على صعد الرعاية الأولية والثانوية والثالثية بما يسهل لراسمي السياسات الصحية وضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الامد لتحسين الواقع الصحي ومواكبة التطورات العالمية وتوضح المؤشرات – بوجه عام – حدوث تحسن تدريجي في المستويات الصحية عند المقارنة بالسنوات السابقة وكالاتي:

أ- وفيات الأطفال:

- انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع من 35 عام 2006 إلى 32 لكل ألف مولود من السكان عام 2011 ،وهي معدلات مازالت مرتفعة مقارنة بكثير من دول العالم: المملكة المتحدة 4.9؛ هونك كونك 4.7؛ سنغافورة 2.3؛ ماليزيا 6.1؛ تايلند 13.0؛ الفلبين 26.0 ؛اندونيسيا 31.0. وفي دول الجوار بلغت(11) بالألف في الكويت و(26) بالألف في السعودية والأردن و(15) بالألف في سوريا.
- انخفاض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من 41 الى 37 لكل ألف من السكان. وعلى الرغم من الانخفاض المستمر لهذه النسب إلا أنها مازالت مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية ،ففي دولة الإمارات العربية يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولودحي(11)، وقطر(11.5) بالألف، باستثناء اليمن حيث بلغت (105) بالألف.
- ترتفع وفيات الأطفال الرضع عند الذكور مقارنة بالاناث، اذ ارتفعت الى (35) وفاة لكل الف ولادة حية عند الذكور مقابل (29) وفاة لكل الف ولادة حية عند الاناث.
- ترتفع معدلات وفيات الأطفال الرضع لدى الامهات في المستويات التعليمية المنخفضة (35) وفاة لكل الف ولادة حية، بينما تنخفض عند الامهات ذوي المستويات التعليمية المتوسطة والعالية (30) وفاة لكل الف ولادة حية. كما ينطبق الحال على وفيات الأطفال دون الخامسة اذ ينعكس تعليم المرأة ايجابا على صحة الطفل واستمرار حياته.
- ترتفع وفيات الأطفال الرضع في الريف عنها في الحضر، إذ تبلغ (33) وفاة لكل الف ولادة حية في الريف، مقابل (31) وفاة لكل الف ولادة حية في الحضر.

- ارتفاع نسب التقاحات (التلاشي وشلل الأطفال والحصبة والتهاب الكبد الفيروسي) بما تزيد عن (10 %) في المدة في اعلاه.
- تبرز أهمية السعة السريرية من خلال مؤشري معدل اشغال الاسرة اذ بلغ عام 2011 (60.1) ،ومؤشر سرير/ 1000 من السكان (1.17).

ب- توقع العمر عند الولادة

شهد العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الاخيرة ، فبعد ان كان (58.2) سنة عام 2006 وبواقع (61.6) سنة للنساء و (55) سنة للرجال، ارتفع الى (69) سنة عام 2011 بواقع (70.6) سنة للنساء و(67.4) سنة للرجال ، وهو مؤشر يعكس تحسناً في مجمل الاوضاع الصحية والاقتصادية والثقافية ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع لايزال العراق أقل من الدول المجاورة في معدل العمر المتوقع عند الولادة ، إذ بلغ في الكويت (77.3 سنة) والأردن (71.9 سنة) وسوريا (73.6 سنة).

ج- الموارد البشرية

لم تشهد السنوات الثلاث الاخيرة 2009 – 2011 ارتفاعا ملموساً في مؤشر طبيب ،طبيب اسنان، صيدلي لكل 1000 نسمة ، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية ما يقارب(0.01 %) بشكل عام. وارتفعت نسب ذوي المهن الصحية لكل1000 بـ (0.1 %) سنوياً. وارتفع مؤشر كادر تمريضي/طبيب من 1.4 الى 1.5 للأعوام ذاتها.وعلى الرغم من التزام وزارة الصحة بتعيين واستقطاب جميع خريجي الجامعات والمعاهد الطبية والصحية للعمل في المؤسسات الصحية، إلا ان هناك حاجة ونقصاً بالملاكات البشرية الصحية والطبية ربما يكون احد اسبابها الزيادة السكانية لتحول دون الوصول الى الاكتفاء التام فضلا عن عدم الاهتمام بالكوادر الطبية. وتظهر المعطيات في الجدول(6-6) نسب الملاكات الطبية لكل 1000 من السكان.

د- الصحة الانجابية

على الرغم من تبني وزارة الصحة نظاماً صحياً يعتمد على الرعاية الصحية الأولية كركيزة أساسية في تقديم الخدمات الصحية على وفق معايير الجودة باعتبارها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن مع ضمان تكامل تلك الخدمات مع مستويات تقديم الخدمة كافة ، إلا انه لا تزال هناك تجمعات في القرى والمناطق النائية تفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية عموما والصحة الإنجابية المتكاملة بشكل خاص حيث تشير نتائج المسوح الاحصائية في هذا المجال الى:

- ان نسبة استعمال وسائل تنظيم الاسرة العصرية بلغت 28 % من مجموع النساء المتزوجات ، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة.
- بلغت نسبة الحاجة غير الملباة (النساء الراغبات في التاخير او التوقف واللاتي لاتستعملن أي وسيلة) 22% من النساء المتزوجات في سن الانجاب.
- زيادة نسبة النساء المتزوجات بالعمر(15 - 49) سنة واللاتي يستخدمن هن او ازواجهن اية طريقة من طرق منع الحمل من 49.8 % الى 51.2 % بين عامي 2006 و 2011، مما يعكس ارتفاعاً في مستوى الوعي الانجابي العام.
- لايزال الزواج المبكر واتساع مرحلة الخصوبة لدى المرأة العراقية من العوامل المؤثرة في الصحة الانجابية ، اذ ارتفعت نسبة النساء اللواتي بعمر(15 - 49) سنة ممن تزوجن قبل العمر 15 سنة من 22.6 % الى 24.2 % بين عامي 2006 و 2011 كذلك النساء الفئة العمرية نفسها ممن تزوجن قبل عمر 18 سنة من 5.4 % الى 5.7 % خلال المدة ذاتها.
- بلغ معدل الخصوبة في العراق 4.6 طفل لكل امرأة وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة عدا اليمن.

شكل (6-1)

يبين نسبة استعمال وسائل تنظيم الاسرة العصرية في العراق مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة

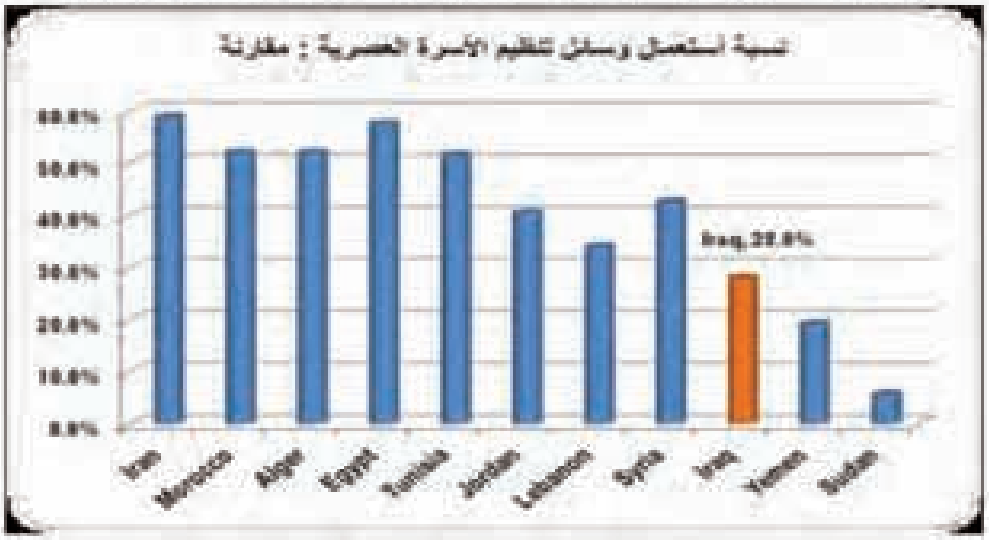

شكل (6-2)

يبين نسبة الخصوبة في العراق مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة

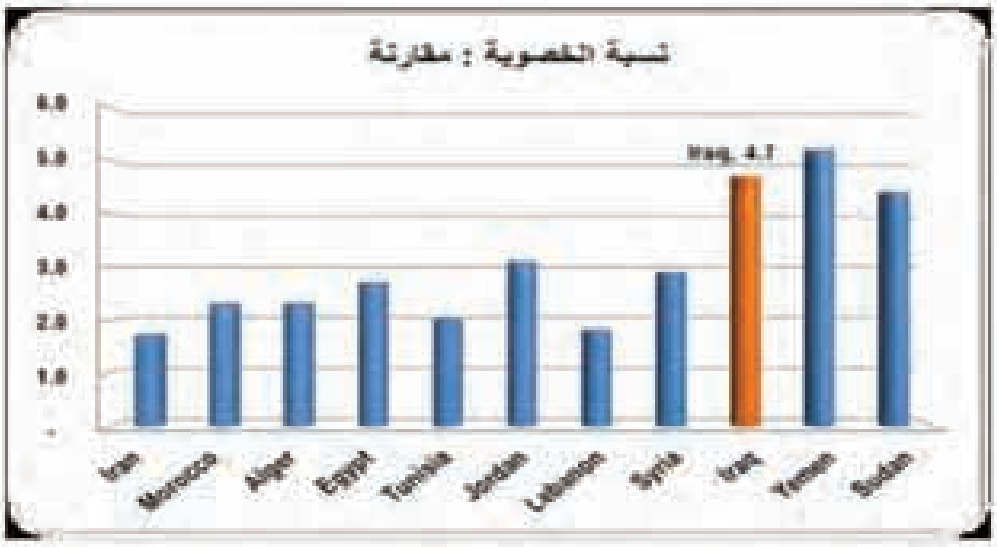

هـ - الامراض الانتقالية

- مرض الملاريا :ان استمرار برنامج تعزيز الرصد الوبائي نتج عنه خلو العراق من مرض الملاريا.
- مرض السل (التدرن) :مازال المواطن العراقي يعاني من وجود هذا المرض في اوساط كثيرة . إلا انها كمؤشرات ايجابية تظهر تحسن نسبي خلال الاعوام الثلاث الاخيرة تمثلت بـ:

- انخفاض "معدلات الانتشار المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان" من 78 إلى 65 /100000.
- انخفاض "معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان" من 11 إلى 10/100000.
- ارتفاع "نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت المراقبة في إطار نظام العلاج لمدة قصيرة تحت المراقبة من 88 % إلى 89 %.ارتفاع نسب اكتشاف حالات التدرن من 46 % إلى 61 % .

أما المؤشرات التي لم يطرأ عليها تحسن خلال المدة 2009 - 2011 هي:

- نسبة السكان غير الآمنين غذائيا تبلغ 3.1 %
- نسبة الولادات التي تجري باشراف موظفي الصحة وتبلغ 89 %.
- معدل انتشار العوز الناعي البشري لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح اعمارهن بين 24-15 عام لكل 100000 وبلغ 0.01/ 100000.
- نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب 15 - 49" بلغت 29 %.
- نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية وبلغت 32 %.

بالمقابل أظهرت السوح الحديثة تراجعا لبعض المؤشرات الصحية منها:-

- تضاعف معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفايروسي بانواعة الاربعة A.B.C.E لكل 100000 نسمة وحسب المؤشرات الاتية:
  - "معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع A" من 5.2 الى 14.4 .
  - "معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع B" من 6.1 الى 10.4.
  - "معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع C" من 1.75 الى 3.6.
  - "معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع E "من 0.55 الى 1.2.
- انخفاض نسبة التغطية التحصينية للنساء الحوامل من 80 % الى 75 % للمدة 2009 - 2011.

و- الامراض المزمنة

ارتفاع طفيف في نسبة الوفيات بسبب الامراض المزمنة من 49.4 لكل 100000 نسمة الى 50.5 /100000 للمدة 2009 - 2011.

جدول (6-6)

واقع المؤشرات الصحية للسنوات 2009 - 2011

ت	المؤشر	2009	2010	2011
1	طبيب/ 1000 نسمة	0.72	0.74	0.75
2	طبيب اسنان/ 1000 نسمة	0.16	0.17	0.18
3	صيادلة/1000 نسمة	0.19	0.20	0.21
4	ذوي المهن الصحية/1000 نسمة	1.5	1.6	1.7
5	كادر تمريضي/طبيب	1.4	1.4	1.5
6	سرير/1000 نسمة	1.14	1.15	1.17
7	معدل إشغال الأسرة %	51.6	51.4	60.1
8	عدد المستشفيات الصديقة للأطفال	36	36	37
9	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	35 بالالف	-	32 بالالف
10	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	41 بالالف	-	37 بالالف
11	نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)	7.6% مكس 3	-	8.4 % مكس 4
12	نسبة السكان غير الامنين غذائيا	3.1 لسنة 2007	3.1	3.1
13	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص	89	-	89
14	معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل	1.1	1.1	2
15	نسبة السكان المعرضين لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
16	معدل الإصابة بمرض الملاريا لكل 100000 من السكان	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
17	معدلات الانتشار المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	78	78	65
18	معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	11	3	10
19	نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت المراقبة في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (%)	88	88	89
20	اكتشاف حالات التدرن (%)	46	49	61
21	نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية (%)	32	32	32
22	نسبة التغطية التحصينية للحوامل	80	68.9	75
23	نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الانجاب 15 - 49	29	27.5	29
24	معدل انتشار العوز المناعي البشري لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح اعمارهن بين 15 - 24 عام لكل 100000	0.1	0.01	0.01
25	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوعA	5.2	15.8	14.4
26	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوعB	6.1	9.6	10.4
27	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوعC	1.75	3.6	3.6
28	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوعE	0.55	0.7	1.2
29	خفض معدلات الوفيات المبكرة بالامراض غير الانتقالية الرئيسية للفئة العمرية اقل من 60 سنة لكل 100000 نسمة	49.42	49.99	50.5 (تقريبا)

ز- الانفاق الصحي

- تذبذب في التخصيصات المالية في القطاع الصحي ضمن الموازنة الاتحادية، فبعد ان ازدادت من 3 % إلى 7.6 % للأعوام 2007 - 2010 عادت وانخفضت إلى 7 % عام 2011 ، ومن ثم إلى 5.5 % عام 2012.
- خلل في بنية الانفاق الصحي لصالح النفقات التشغيلية وبنسبة تتراوح بين 80 % - 95 % وعلى حساب الانفاق الاستثماري الذي تراوحت نسبته 0% - 25 % خلال المدة 2007 - 2012.
- تدني كفاءة التنفيذ الفعلية بدلالة انخفاض نسبة الصرف الفعلي التي لم تتجاوز (20 %) من التخصيصات السنوية لعام 2010 و 57.5% لعام 2011.

جدول (6-7)

تخصيصات القطاع الصحي للأعوام 2007 - 2012 (مليون دينار)

السنة	الجارية	الاستثمارية	الكلية
2007	1.860.750	430.500	2.291.250
2008	2.247.344	100.000	2.347.344
2009	3.650.936	481.500	4.132.436
2010	4.632.417	1.127.000	5.759.417
2011	4.672.443	1.050.000	5.722.443
2012	4.941.930	735.000	5.676.930

المصدر:- التقرير السنوي لوزارة الصحة

ح-خدمات المستشفيات والمراكز التخصصية (الرعاية الصحية الثانوية والثالثية)

- بلغ عدد المستشفيات في العراق (327) مستشفى عام 2011 موزعة كما ياتي:
  - (297) مستشفى حكومي منها (148) مستشفى عاماً و(83) مستشفى تخصصياً و(66) مستشفى تعليمياً (30) مستشفى أهلياً.
- بلغ عدد الأسرة الكلية في المستشفيات الحكومية (44464) سريراً لعام (2011) وبمعدل (1.3) سرير لكل 1000 شخص.
- يتم تقديم خدمات العيادات الطبية الشعبية من خلال (297) عيادة عام 2011.
- تقدم الخدمة الثالثية من خلال (68) مركزاً تخصصياً تتوزع بواقع (17) مركزاً، تليها البصرة (8) مراكز وتتوزع البقية على محافظات العراق باستثناء محافظات (ميسان، ديالى، صلاح الدين) التي تفتقر الى مثل هذا النوع من المراكز.

6-2-2 التحديات

- النقص الكبير في البنى التحتية للخدمات الصحية انعكس على مستوى تقديمها كماً ونوعاً، قدرة وتغطية.
- التباين الكبير في مستوى اشباع الحاجة الى الخدمات الصحية بين المحافظات من جهة، والمناطق الحضرية والريفية والنائية من جهة اخرى.
- الافتقار الى نظام صحي تتكامل فيه الرعاية الصحية الاولية والثانوية والثالثية.
- استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة مما يشكل ضغطاً على نظام الرعاية الصحية وكلف تقديمها.
- النقص الكبير في الملاكات الطبية والصحية المتخصصة واستمرار هجرة هذه الملاكات الى الخارج.
- اتساع الفجوة التكنولوجية في الميدان الطبي وافتقار كثير من المؤسسات الصحية الى الاجهزة الحديثة.
- محدودية الدور الاستثماري للقطاع الخاص في اقامة المؤسسات الصحية.
- تدني مستوى التغطية بالاصحاح البيئي فضلاً عن مشكلات معالجة النفايات وادارتها مما انعكس على مستويات الامراض المتعلقة بالاصحاح البيئي.
- ضعف الخدمات الاساسية ولاسيما الكهرباء الذي انعكس على كفاءة تشغيل المؤسسات الصحية بطاقاتها التصميمية.
- التلكؤ في تنفيذ المؤسسات الصحية من مستشفيات اختصاصية وعامة ومستشفيات تعليمية والمراكز الصحية المقرة في البرامج الاستثمارية السنوية.
- ضعف مساهمة المجتمع المدني والاعلام في تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة الصحية العراقية.
- ضعف الخدمات التمريضية والنظرة الاجتماعية المتحفظة لمهنة التمريض.

6-2-3 الرؤية

"مجتمع معافى وسكان أصحاء".

6-2-4 الأهداف

الهدف الاول- زيادة نطاق تغطية الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها

وسائل تحقيق الهدف

- التوسع في تامين البنى الارتكازية من ابنية مستشفيات ومراكز صحية وعيادات طبية.
- تامين مستلزمات للمؤسسات الصحية القائمة والجديدة بما فيها من اجهزة وملاكات طبية وصحية وتمريضية مؤهلة.
- تامين نشر الخدمات الصحية الى المناطق الريفية والنائية وتقليل التفاوت المكاني في اشباع الحاجة الى الخدمات الصحية بين المحافظات وبين الريف والحضر.
- تعزيز خدمات الرعاية الصحية الاولية لتكون الخطوة الطبية الاولى المعززة للرعاية الثانوية والثالثية.
- ادارة خدمات صحية وطبية للحالات الطارئة والازمات والكوارث بشكل متكامل وكفوء و استجابة أسرع للمتغيرات.
- تطوير نظام المعلومات الصحية الإحصائية ، واعتماد أنظمة معلوماتية موحدة للمؤسسات الصحية كافة ، فضلا عن مراقبة وتقويم جودة تلك المعلومات.

الهدف الثاني- مواكبة التطورات العلمية في المجال الطبي والصحي:

وسائل تحقيق الهدف

- إعتماد نظام معلوماتية متكامل والكتروني عن الابتكارات والاختراعات والتطورات التكنولوجية في المجال الطبي والصحي.
- تعميم استخدام افضل التقانات الحديثة في التشخيص والعلاج
- تامين ملاكات مؤهلة للتعامل مع التقانات الحديثة في التشخيص والعلاج.
- تعزيز فرص المشاركة في الفعاليات البحثية الوطنية والاقليمية والعالمية
- توأمة المراكز الطبية الاختصاصية مع الدول المتقدمة وتبادل الاطباء الزائرين.

الهدف الثالث- الوقاية أولاً

وسائل تحقيق الهدف

- وضع برامج شاملة للمناطق الحضرية والريفية للوقاية من الامراض الانتقالية وتامين مستلزمات تنفيذها بشكل دوري.
- توعية المجتمع ولاسيما المناطق الريفية والنائية وبؤر الفقر الحضرية بانماط الحياة الصحية وتمكين الناس من المشاركة في الرعاية الذاتية للمحافظة على الصحة الجيدة.
- المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية.
- متابعة تطبيق البرنامج الوطني لمكافحة التدخين.
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة.
- التوسع في حملات الوعي الصحي التي تعزز الصحة البدنية وتحد من ظواهر التدخين والادمان الكحولي والمخدرات ، واستهداف مدارس الأطفال والمراهقين لضمان تحقيق نتائج صحية أفضل.

الهدف الرابع- الارتقاء بجودة الموارد البشرية الصحية

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير المناهج الدراسية في الكليات والمعاهد الطبية والصحية وتحديثها لمواكبة التطور العالمي
- وضع برامج لتاهيل وتطوير الملاكات الطبية والصحية والفنية والادارية لتعزيز قدراتهم المهنية.
- حفز وتامين بيئة جاذبة للتوطين للملاكات الطبية الموجودة في الداخل وجذب الموجودة منها في الخارج.
- التوعية بالقيمة الانسانية لمهنة التمريض وتحفيز العنصر النسوي للدراسة والعمل في هذا المجال.
- الارتقاء بنوعية المهنيين الذين يقدمون الرعاية الصحية الخاصة من خلال منحهم شهادات الاعتماد، والامتيازات والتدريب المنظم.

الهدف الخامس- تحسين خدمات الصحة الانجابية

وسائل تحقيق الهدف

- اعداد برامج تستهدف حماية النساء ولاسيما برامج الصحة الانجابية.
- توفير خدمات رعاية الحوامل وبجودة عالية ، وضمان ولادة أمينة ونظيفة بايد ماهرة.

- تطوير الوعي المجتمعي بمفاهيم الصحة الإنجابية والعناية بصحة الأم والطفل.
- توفير خدمات الرعاية الصحية لحالات الإجهاض ومابعده بجودة عالية.
- تخصيص برامج واستراتيجيات لحماية صحة الطفل بما في ذلك الرضاعة الطبيعية ، والتغذية السليمة في المراحل المبكرة ، والتركيز على برامج التطعيم وتعزيز الصحة المدرسية ورصد وفيات الاطفال.
- توفير خدمات البرنامج الموسع للتحصين واتاحته في جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية .
- دعم وتطوير برنامج تنظيم الأسرة وبناء وتطوير قدرات الملاكات التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة ، وتعزيز مشاركة القطاعات الاخرى ولاسيما وزارة التربية ووزارة المرأة والمجتمع المدني .

الهدف السادس- تطوير خدمات الصحة النفسية

وسائل تحقيق الهدف:

- فتح وحدات الصحة النفسية ضمن العيادات والمراكز الصحية .
- فتح مراكز صحية تخصصية لعلاج ضحايا الصدمة النفسية في دوائر الصحة وبالتعاون مع المنظمات الدولية.
- تعزيز وعي المجتمع بحجم التحديات الناجمة عن آثار تفاقم المشكلات النفسية والعصبية.

الهدف السابع - تطوير الهياكل الادارية والتنظيمية

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية باتجاه إعطاء الجهات والهيئات المحلية الصلاحيات التي تمكنها من تأدية المهام المنوطة بها بكفاءة أكثر بعيدًا عن المركزية.
- اعتبار المرافق الصحية الحكومية مراكز تكلفة مستقلة تخضع للتقويم والمحاسبة بناء على معايير أداء مناسبة.

الهدف الثامن-تعزيز دورالقطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف:

- حفز القطاع الخاص لاقامة مشاريع صحية من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات المناسبة.
- الدعوة لتطوير الائتمان المصرفي المخصص لتمويل المشاريع الصحية.

جدول (6-8)

يبين المؤشرات المستهدفة في القطاع الصحي لغاية عام 2017

ت	المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
1	طبيب/ 1000 نسمة	0.75	0.75	0.76	0.77	0.78
2	طبيب أسنان/ 1000 نسمة	0.18	0.19	0.2	0.23	0.25
3	صيدلي/1000 نسمة	0.2	0.22	0.23	0.24	0.25
4	ذوي مهن صحية/1000 نسمة	1.8	1.85	1.9	0.95	2
5	كادر تمريضي/طبيب	2.6	2.7	2.8	2.9	3
6	سرير/1000 نسمة	1.2	1.25	1.3	1.4	1.5
7	معدل إشغال الأسرة%	61	63	65	67	70%
8	عدد المستشفيات الصديقة للأطفال	37	40	42	44	46
9	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية	22	21	20	19	18
10	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية	28	27	26	25	24
11	نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)	7	6	5	4	3
12	نسبة السكان غير الامنين غذائيا	3	3	3	3	3
13	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص	93	93	94	95	95

14	معدل استخدام الرفال من معدل انتشار وسائل منع الحمل	4.2	4.5	5	5.5	6
15	نسبة السكان المعرضين لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
16	معدل حالات الإصابة بمرض الملاريا لكل 100000 من السكان	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة	لاتوجد اي اصابة
17	معدلات الانتشار المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	45	40	35	30	25
18	معدلات الوفيات المرتبطة بالسل لكل 100000 من السكان	1.3	1	0.5	0.5	0.5
19	نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت المراقبة في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (%)	89.4	90	91	92	93
20	اكتشاف حالات التدرن (%)	69	70	70	70	70
21	نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للأم الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية (%)	37	45	60	75	90
22	نسبة التغطية التحصينية للحوامل	75	85	85	90	90
23	نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب 15 - 49	35	50	60	65	70
24	معدل انتشار العوز المناعي البشري لدى النساء الحوامل الاتي تتراوح اعمارهن بين 15-24 عام لكل 100000	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
25	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع A/100000 نسمة	12	11	10	9	8
26	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع B/100000 نسمة	8	7	6	5	4
27	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع C/100000 نسمة	2	1	0.9	0.8	0.7
28	معدل حدوث الاصابة بالتهاب الكبد الفيروسي نوع E/100000 نسمة	0.9	0.8	0.7	0.6	0.5
29	خفض معدلات الوفيات المبكرة بالامراض غير الانتقالية الرئيسية للفئة العمرية اقل من 60 سنة لكل 100000 نسمة	49	48	47	46	45

3-6 النوع الاجتماعي

إنطلق الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها واسهامها في تنمية المجتمع من حقيقة تنموية مؤداها ان الموارد البشرية هي صانعة الثروات. وبما ان المرأة هي نصف المجتمع عددياً ونوعياً. فان تنميتها تتمحور بشكل اساس حول تمكينها بوصفها الركيزة الاساسية لبناء رأس المال البشري. مما يتطلب دعم نموها. وتنظيم قدراتها. واعلاء مكانتها. وتغيير ادراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار وتعزيز قدراتها على المشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

وياتي اهتمام الدولة العراقية بالنوع الاجتماعي انطلاقاً من الايمان العميق بضرورة المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات والذي انعكس على أرض الواقع في الدستور العراقي الذي يقرب المساواة بين المواطنين والمواطنات في جميع الحقوق والواجبات وفي جميع الميادين والمجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية). فضلا عن مصادقة العراق على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وعلى اتفاقية حقوق الطفل وعلى اتفاقيات ومواثيق دولية أخرى ذات علاقة بالمرأة. كما ترجم تاسيس وزارة الدولة لشؤون المرأة بعد عام 2003 حقيقة التزام الدولة بتلك الاهداف عبر تاسيس آليات وهيئات وطنية واعية بشؤون المرأة على أعلى المستويات تقوم برصد ومتابعة توصيات المؤتمرات الدولية والاقليمية والمواثيق والاتفاقات للنهوض بالمرأة في الميادين كافة.

6-3-1 تحليل الواقع

من أجل تفعيل الدور الإيجابي للمرأة في عملية التنمية، واستكمال الجهود التي بذلتها الحكومة خلال المدة الماضية، إستندت التوجهات الأساسية لتمكين المرأة في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 الى محاور أساسية في مقدمتها، زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، والذي يعد هدفاً التزم به العراق دولياً لتحقيقه بحلول عام 2015.

ومن أجل الوقوف على اوضاع المرأة سوف يتم تحليل الواقع على اساس ادوارها ومكانتها في المجالات الآتية:

أ- في مجال التعليم

- لاتزال معدلات الامية مرتفعة بين السكان لكنها ترتفع أكثر بين النساء، أظهرت المسوح الحديثة وجود علاقة طردية بين العمر وارتفاع نسبة الامية بين الاناث حيث بلغت 16 % للفئة العمرية (12 - 19) سنة، وبحدود 20 % للفئة العمرية (20 - 39) سنة و67 % للاعمار 50 سنة فاكثر.
- تدني التحصيل العلمي للنساء، إذ ان حوالي 22% لايستطعن القراءة والكتابة، وان أكثر من ثلث النساء لم يتجاوز تحصيلهن الدراسي الابتدائية، وحوالي 18 % منهن اتممن الاعدادية أو أعلى. ترتفع نسبة الامية عند النساء في اقليم كوردستان الى (32.1 %) مقارنة ببقية المحافظات (19.6 %).
- ترتفع الامية في المناطق الريفية الى (36.5 %) مقابل (16 %) في المناطق الحضرية.
- اتساع الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتي بلغت (96 %) للذكور مقابل (88 %) للاناث وتتقلص هذه الفجوة في المرحلة المتوسطة وتنعدم في المرحلة الاعدادية لتكون (21 %).

ب- في مجال الصحة

لم تؤشر فروقات في الواقع الصحي بين الذكور والاناث فالخدمة الصحية متاحة لكلا الجنسين بمستوى واحد مع وجود تركيز ذي خصوصية حسب النوع الاجتماعي، باستثناء ارتفاع نسب الاصابة بسرطان الثدي الذي يصيب النساء ليصل الى حوالي 35 % من حالات الاصابة بالسرطان المسجلة لدى وزارة الصحة.

كما ان هناك علاقة ايجابية فيما يخص الصحة الانجابية للمرأة ومستوى تعليمها من حيث التلقيحات ومراجعة مراكز رعاية الحوامل والولادة تحت اشراف طبي.

ج- في المجال الاجتماعي

- انخفاض نسب النساء المعيلات للاسرة من 11.5 % عام 2006 الى 7.7 % عام 2011.
- انخفاض المتوسط العمري للزواج الاول عند النساء من 23.5 سنة عام 2009 الى 22.4 سنة عام 2011، إذ ارتفعت نسبة المتزوجات قبل سن (18) سنة من (22.6 %) عام 2006 الى (24.2 %) عام 2011 مما يعكس مؤشراً سلبيا ادى الى ارتفاع مستويات الطلاق عند هذه الفئة.
- ارتفعت حالات الطلاق في العراق بوتائر عالية من 28690 الف حالة عام 2004 الى 59515 الف حالة عام 2011 وبنسبة زيادة تجاوزت (100 %)، وهو مؤشر يعكس تدهور في نوعية الحياة الاجتماعية.
- انخفضت حالات الزواج في العراق من 262554 الف حالة عام 2004 الى 230470 الف حالة عام 2011 وبنسبة انخفاض بلغت (12.2 %)، وهو امر ناجم عن ارتفاع تكاليف الزواج وتعقد الحياة الاجتماعية والتعليم وغيرها.
- لاتزال الكثير من النساء يتعرضن للعنف باشكاله المختلفة، إذ تعرضت حوالي (46 %) من الفتيات بعمر (10 - 14) سنة للعنف من أحد افراد الاسرة، وتعرض حوالي (36 %) من النساء المتزوجات لاحد أشكال العنف العنوي من الزوج.

د- في المجال الاقتصادي

- إنخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، من 14.2 % عام 2003 الى 13 % عام 2011. كما تتفاوت نسب المشاركة بين الجنسين في قوة العمل بحسب البيئة، إذ تنخفض في الريف الى 14 % مقارنة بـ 75 % للرجال. كما تنخفض نسبة مشاركتها في الحضر الى 13 % مقارنة بـ 76 % للرجال.
- تتسع الفجوة في مدى مشاركة كل من المرأة والرجل في سوق العمل في الحضر مقارنة بالريف، إذ بلغت الفجوة بين المرأة والرجل 60.6 في الحضر مقابل 57.7 في الريف من السكان النشطين اقتصادياً عام 2003، وقد انخفض العدل الى 57 % في الحضر مقابل 51 % في الريف عام 2011.
- ان حوالي (11 %) من النساء بعمر (54-15) سنة يعملن بأجر، ترتفع الى (12.8 %) في الحضر وتنخفض الى (6 %) بالارياف.

هـ- في مجال المشاركة

- وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ الذي شهده العراق في زيادة عدد المقاعد البرلمانية للنساء بعد 2003، إلا انه سجل تراجعا في نسبة النساء في البرلمان للدورة الحالية ليصل الى 25 % بعد ان وصل الى 27.3 % عام 2007. كما تراجع تمثيل النساء في الحكومة من ست وزيرات الى وزيرة واحدة.

- ارتفعت مشاركة النساء بالانتخابات من أقل من النصف عام 2005 الى أكثر من الثلثين عام 2010. وارتفعت مشاركة الاناث في مجالس المحافظات فقد بلغت بحدود 45 %.
- تدني المشاركة المجتمعية لنساء العراق، إذ إن أقل من امرأة واحدة من بين كل عشر نساء تشترك في منتدى او ناد اجتماعي او نقابة مهنية او حزب او جمعية نسائية.
- وعلى الرغم ان التشريعات والقوانين العراقية لاتميز بين المرأة والرجل في مختلف المجالات سواء تولي المناصب القيادية او المراكز العليا، إلا ان العوامل الثقافية والاجتماعية لاتزال تلعب كمحددات رئيسة لتلك الادوار.
- ترتفع نسب النساء في مراكز صنع القرار لتصل الى 9 مناصب بدرجة مدير عام في وزارة التخطيط و33 بدرجة خبير في وزارة الكهرباء وتتباين النسب في الوزارات الاخرى.

6-3-2 التحديات:

على الرغم مما حققته المرأة العراقية وعلى تحودانم من الانجازات في مجالات الحياة المتعددة، إلا انها لاتزال تواجه تحديات جسيمة أهمها:

- تفرض منظومات القيم الثقافية والاجتماعية عليها قيودا في المشاركة والعمل والحركة، وفي إطار ثقافة ذكورية أبوية يسيطر فيها الرجال وتخضع فيها النساء.
- تدني مستويات تعليمها وفرص تدريبها، وتدني فرصها في المشاركة السياسية، وحرمانها مدداً طويلة من الدخول إلى مجالات عمل بعينها، وتضاعف الأعباء والضغوط الملقاة على عاتقها في البيت والعمل.
- على الرغم من مشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا ان ذلك لا يمنحها استقلالا ومساواة مع الرجل، إذ لانجد مشاركة حقيقية وفعالة في معظم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- إن تصورات الأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى مازالت تقليدية إلى حد كبير، إذ مازالت الرغبة بالوظيفة الحكومية هي الأقوى والأشد تفضيلا، كما أنها لاتزال تعاني من البطالة وطول مدة البحث عن العمل، أدى ذلك الى تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي.
- ضعف مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية ولاسيما المرأة الريفية التي ترتفع نسبة العاملات بدون اجر فيه مما انعكس سلباً على ادوارها التنموية ومن ثم على مكانتها الاجتماعية.

6-3-3 الرؤية:

"تمكين المرأة العراقية وتوسيع الخيارات المتاحة أمامها"

6-3-4 الأهداف ووسائل تحقيقها:

تضع خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017 إطاراً مرجعيا للتطور يؤكد على منظوراً تكاملياً لتطوير أوضاع المرأة، وضمان تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

فقد اكد الأساس الاستراتيجي للخطة الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، من خلال وضع استراتيجية وطنية للنهوض بها، وإزالة المعوقات امام مشاركتها في الأنشطة التنموية، كما تضمنت فصول الخطة أهدافاً وسياسات تناولت قضايا تطوير أوضاع المرأة في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة.

ولم تقتصر توجهات الدولة حيال تطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الأهداف الاستراتيجية والسياسات، بل تناولت بشكل مباشر بلورة اليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها.

وفي إطار زيادة فرص عمل المرأة العراقية وتنويعها، اقر مجلس الوزراء عام 2010 سياسة التشغيل الوطنية التي تضمنت مجموعة من التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة والتي سيؤدي تنفيذها إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط مشاركة المرأة في مجمل الانشطة التنموية.

الهدف الاول- إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية

وسائل تحقيق الهدف

- توفير إطار عملي ومنطقي لوضع وتطوير السياسات والبرامج الهادفة لتعزيز الادراك الواعي بأهمية آثار النوع الاجتماعي في نتائج التنمية وتطويرها.
- زيادة الفرص المتاحة أمام احتياجات النوع الاجتماعي في:

- المشاركة في الخطوات والمجالات المتعلقة بتنمية المجتمع كافة.
- ضمان إدماج النوع الإجتماعي في كل عمليات وخطوات التنمية ومراحلها.
- التمكين من الإنتفاع بعوائد التنمية.
- تعميق معرفة المرأة وأدراكها للتشريعات وحقوقها القانونية والعملية والسياسية
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المرأة في تعريفها بحقوقها وادوارها المجتمعية وتمكينها.

- تعزيز فرص تمكين المرأة في البيئة الريفية.
- الانفتاح والتواصل مع المنظمات المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، لبناء شراكة حقيقية تهدف الى النهوض بواقع المرأة وتغيير صورتها النمطية المترسخة في المجتمع.

الهدف الثاني- تمكين المرأة

وسائل تحقيق الهدف

- فرص أكبر لتعلم المرأة :
  - تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي والمتوسط لتجسير فجوة النوع في التعليم.
  - تامين مستلزمات تسريع برنامج معالجة الأمية عند النساء.
  - تعزيز التوجهات التي تساعد في انخراط المرأة في الكليات العلمية والتقنية والتطبيقية.
- رعاية صحية أكبر للمرأة وكما تطرحه وسائل تحقيق الاهداف في القطاع الصحي.
- التدريب من اجل تعزيز القدرات:
  - زيادة مشاركة المرأة في مجال التدريب وبناء القدرات للعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
  - توسيع نطاق الخيارات المهنية للمرأة، وزيادة تعليمها وتدريبها في مجالات غير تقليدية.
  - تعزيز الاستفادة من المهارات الحرفية واليدوية والتراثية للمرأة الريفية.
- تعزيز ثقافة النوع في المجتمع وبما يرتقي بمكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية :
  - تغيير نظرة المجتمع بما ينصف مكانتها ويعزز من ادوارها.
  - التوعية بحقوقها وواجباتها.
  - تقوية المواقف الايجابية لادوارها.

الهدف الثالث- تعزيز فرص المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة

وسائل تحقيق الهدف

- تامين فرص اكبر ومشاركة اوسع للنساء في الانشطة الاقتصادية.
- منح فرص الائتمان والاقراض الميسر للمرأة لاسيما للفئات الهشة كالارامل والعيلات لاسرهن.
- تفعيل برامج الاسر المنتجة ولاسيما في الصناعات الحرفية واليدوية.
- تامين خدمات تسويقية للاسر المنتجة في المشاريع الصغيرة من خلال المعارض المؤقتة والدائمية والموسمية.
- العمل على اتخاذ الاجراءات الملائمة لبناء قدرات المرأة من اجل فرص أكبر تضمن مشاركتها السياسية والبرلمانية.
- تمكين النساء من المشاركة الفعالة في لجان مجالس النواب ولاسيما اللجان ذات الصلة باهداف المصالحة الوطنية وحل النزاعات المحلية.
- تعزيز فرص تمثيل المرأة في المنظمات والمحافل الدولية المعنية في شؤون المرأة.
- تمكين النساء من إداء أدوار ومراكز قيادية في منظمات المجتمع المدني النسوية المعنية بقضايا السلام والمصالحة والبناء.
- تمثيل المرأة تمثيلا افضل في بنى الحوار الاجتماعي لتعزيز فرص العمل اللائق لها، وضمان التخليف من التمييز القائم على اساس النوع الاجتماعي.

4-6 الشباب

عرفت الامم المتحدة الشباب بانهم الافراد الذين تقع أعمارهم بين (15 - 25) سنة. وفي العراق امتدت الفئة العمرية للشباب الى 29 سنة. وعموماً فان الشباب لايشكلون مجموعة متجانسة، إذ غالبا ما تتباين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية بين الاقاليم، وفي الاقليم الواحد نفسه.

في كل مجتمع من المجتمعات، يمثل الشباب لبنات الاقتصاد والمجتمع. فهم حملة الوعد بمستقبل أفضل لهذا المجتمع، وهم المورد الأهم من موارد المجتمع البشرية على الاطلاق.

إن ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع له مدلول ايجابي وآخر سلبي. فالمدلول الايجابي يتمثل بانهم هبة ديمغرافية تؤدي الى انخفاض نسبة الاعالة، وامكانية متاحة لرفد الاقتصاد بحاجته التنامية لقوة العمل. أما المدلول السلبي فيتمثل بان هذا الحجم الضخم من الشباب في حالة عدم استثماره بشكل عقلاني يشكل ضغطا على الخدمات الاجتماعية وعلى سوق العمل، ويشكل تحديا كبيرا على التنمية.

وتمثل مشاركة الشباب فرصة استثمارية رئيسة في العملية التنموية. لذا تسعى المجتمعات الناهضة الى تقليص مساحة الهشاشة التي يعاني منها الشباب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتوسيع دائرة التدخل من اجل التمكين لتعزيز فرص الاستدامة والانصاف، ومساعدتهم في الحصول على فرص أكبر في المناطق المستهدفة. فضلا عن بناء الثقة وتعزيز رأس المال الاجتماعي وتعزيز قدرات الشباب لاشباع احتياجاتهم المعيشية لضمان استدامة الادوار التنموية.

6-4-1 تحليل الواقع

في العراق الشباب ليسوا أهم رأس مال لديها فحسب، ولكنهم يشكلون الشريحة الكبرى من السكان. إذ طبقا لتوقعات نتائج الحصر والترقيم لسنة 2009 بلغ عدد السكان من الشباب بحدود (9.3) مليون نسمة، وأن مايناهز (28 %) من العراقيين تتراوح أعمارهم بين 15 - 29 سنة.

وبهدف الاحاطة الشاملة بواقع الشباب في العراق سوف يتم تناول الابعاد الاتية:

أ- في مجال التعليم

- لاتزال نسب التحاق الشباب في التعليم متدنية (21 % للأعدادية و14 % للتعليم العالي).
- هناك تفاوت واضح في نسب الالتحاق بالتعليم بين الذكور والاناث من الشباب (44.4%) للذكور مقابل (33.5 %) للاناث، لأسباب تتعلق بالبنية الثقافية التي تفضل ابقاء الاناث في المنزل ولاسيما في المناطق الريفية.
- تتجاوز نسبة المتسربين من التعليم للفئة العمرية (15 - 24) النصف بسبب عدم رغبة الكثير منهم في اكمال الدراسة ويشكل الاختيار بين اكمال الدراسة والعمل هاجسا لكثير من الشباب ولاسيما اولئك الذين يواجهون صعوبات في التعليم وتتباين الاسباب التي تدفع الشباب لتفضيل العمل على الدراسة، يأتي في مقدمتها كسب المال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- على الرغم من التحسن النسبي في معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، لا تزال معدلات الامية مرتفعة بينهم، اذ اظهر مسح شبكة المعرفة العراقية 2011، ان نسبة الامية للفئة العمرية (20 - 29) سنة بلغت 16.3 % من اجمالي الشباب، ارتفعت الى 21.2 % عند الاناث مقابل 11.7 % للذكور، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى المهارات والقدرات الانتاجية للشباب.

ب- في المجال الاقتصادي:

- اظهرت المسوح الحديثة انخفاضا نسبيا في معدلات النشاط الاقتصادي للشباب بعمر (15 - 24) سنة مقارنة بالمسوح السابقة من عام (43.2 %) عام 2008 الى (38.4 %) عام 2011.
- هناك اتجاه بارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للشباب في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية من (43 %) للريف مقابل (36 %) للحضر كما ظهر في مسح شبكة معرفة العراق 2011.
- استمر الفارق كبيراً في معدلات النشاط الاقتصادي للفئة (15 - 29) سنة بين الذكور والاناث لصالح الذكور حيث بلغت (63.4 %) مقابل (12 %) للإناث.
- يتميز معدل النشاط الاقتصادي بارتفاعه بين الشباب الاناث في الريف مقارنة بالحضر (11 %) في الريف مقابل (15 %) في الحضر. ويعد معدل النشاط الاقتصادي للاناث في العراق منخفضا بالمقاييس العالمية والاقليمية.
- سجل اعلى معدل للنشاط الاقتصادي بين الشباب (15 - 25 سنة) عام 2011 عند حملة شهادة الدبلوم فاعلى بلغت نسبتهم (77.6 %)، وبلغ اعلى معدل للنشاط الاقتصادي بين الاميين ويقرأ ويكتب من الذكورحوالي (83 %)، بينما بلغت أعلى المعدلات عند الاناث بين حملة شهادة الدبلوم فاعلى (66.7 %).
- ان حوالي (5.4 %) من الاناث الشباب يعملن لحسابهن الخاص، وحوالي 41 % منهن يعملن في القطاع العام، فيما يعمل (58.2 %) منهن لدى القطاع الخاص، في حين يعمل (17.5 %) من الذكور الشباب لحسابهم الخاص و (71.5 %) في القطاع الخاص و (27 %) في القطاع العام، مما يعكس رغبة الاناث للعمل في القطاع العام.
- ظل القطاع العام الاكثر استقطابا لحملة الشهادات من الشباب بينما كان القطاع الخاص الاكثر جذبا للشباب من المستويات التعليمية المتدنية.
- ارتفعت نسبة الشباب العاملين في عمل غير محمي الى (68 %) مقابل (32 %) منهم يعملون بعمل محمي. هذه المعطيات تعكس واقعاً يتطلب الاهتمام ببلورة قوانين للضمان الاجتماعي تمتد لتغطي العاملين كافة.

ج- في مجال البطالة:

شهد معدل بطالة الشباب انخفاضاً خلال السنوات 2008 - 2011 وهذا الانخفاض يعزى الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الدولة بعد عام 2005 والهادفة إضطراراً إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة ولاسيما في الجهاز الأمني وزيادة الانفاق الاستثماري الكبير الموله لفرص العمل في مراحل تنفيذ المشاريع وتشغيلها.

- بلغ معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (15 - 29) سنة حوالي (18.2 %)، وهو اعلى من المعدل العام للبطالة في العراق (11.1 %)، بلغ عند الذكور (15.5 %) مقابل (33.3 %) للإناث.
- إن نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الاعدادية فما دون بلغت (16.6 %) بينما ارتفع المعدل عند حاملي شهادات أعلى من الاعدادية الى (24.4 %). وتعكس هذه النسبة بطالة الخريجين في العراق من حملة الشهادات العالية بسبب سياسات القبول في الجامعات التي لاتنسجم مع احتياجات سوق العمل.

6-4-2 التحديات

إن من الموضوعية القول بان هذه التحديات هي - في جانب منها في الأقل - تمثل تراثاً أفرزته عقود من سوء الإدارة الاقتصادية وسوء استثمار الموارد البشرية والمادية، عززت نتائجها السلبية إفرازات الحروب المتوالية وظروف الأزمات. وعند البحث في التحديات التي تشكل عائقا، أو عقبات أمام سياسة فعالة ومثمرة لاستثمار طاقات الشباب وتشغيلهم وخفض معدلات بطالتهم، فان أهم التحديات التي تواجه شباب العراق.

- المعدلات العالية للزيادة السكانية تشكل تحديا تنمويا في العراق إذ تنمى سكان العراق بشكل متسارع بفعل السياسات السكانية السابقة التي استهدفت تشجيع النمو السكاني منذ سبعينيات القرن الماضي، فقد بلغ سكان العراق عام 2007 اكثر من 10 اضعاف سكانه في عام 1927، وقد بلغ مجموع سكان العراق وفقا لنتائج تعداد البياني والمنشآت والاسر الصادر في تموز 2011 (31.6644.66) مليون نسمة، واذا استمرت معدلات الخصوبة بمعدلاتها الحالية البالغة (4.3) لكل امرأة، سيتضاعف عدد سكان العراق مرة اخرى خلال 23 سنة.
- ارتفاع الحصة النسبية للشباب في تركيبة السكان والبالغة بحدود (28 %) من اجمالي السكان ويتوقع استمرار زيادتها خلال العقدين القادمين مما تشكل تحدياً على الاقتصاد في تامين فرص العمل المناسب.
- ضعف فاعلية سياسة التشغيل في توليد فرص عمل جديدة للشباب العاطل عن العمل، وضعف الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص.
- غياب السياسة الوطنية الشاملة الموجهة للقطاع الشبابي جعل الخدمات المقدمة للشباب تشويها الضبابية مما أفرغها من محتواها وفوائدها المرجوة.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات التي تقدم خدماتها للشباب أدى إلى بعثرة الجهود.
- قلق الشباب من المستقبل في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلاد، فمع ازدياد تكاليف المعيشة وارتفاع مستوى البطالة يعيش الكثير من الشباب هاجسا ضاغطا على مستقبله الوظيفي والحياتي.
- ضعف المهارات الحياتية التي يكتسبها الشباب في حياتهم اليومية (كالمهن المتوارثة، والمهارات المهنية...) وانعكاس ذلك على مستويات المشاركة لدى الشباب.
- تراجع الكثير من منظومات القيم لدى الشباب مثل التطوع والمشاركة والمسؤولية.

6-4-3 الرؤية

شباب واع مؤمن بالمواطنة وشريك اساسي في تحقيق التنمية المستدامة

6-4-4 الاهداف ووسائل تحقيقها:

الهدف الاول: تمكين الشباب

وسائل تحقيق الهدف:

- تعزيز فرص التعليم وخفض مستويات التسرب للشباب
  - ◊ تطوير منظومة التعليم وضمان ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.
  - ◊ التاكيد على سياسة الزامية التعليم التي تساهم في تخفيض معدلات الامية بين الشباب.
  - ◊ التوسع في صفوف محوالأمية بمراكز الشباب بالتعاون مع مؤسسات التعليم المعنية بتعليم الكبار.
  - ◊ تطوير البنية الأساسية لمراكز الشباب ومراكز التعليم واعداد القيادات الشبابية، فضلا عن تطوير البنى التحتية لمراكز الشباب في مراكز المحافظات والاقضية والنواحي.
  - ◊ تبني مناهج تربوية تنمي روح المواطنة لدى الشباب.

- الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للشباب
  - تحسين الخدمات الصحية وتطويرها ولاسيما في المدارس والجامعات.
  - تفعيل الخطط الصحية لتتناسب واحتياجات الشباب الصحية والنفسية.
  - ضمان حصول الشباب على الارشاد النفسي والاجتماعي ولاسيما المتعرضين لتجارب الصدمة.
  - تعزيز الوعي الصحي للشباب في مجالات الصحة العامة والصحة الانجابية والنفسية
  - والوقاية والسلوكيات والأنماط الصحية السليمة وتطويره.
  - تعزيز دور الشباب وتعميق وعيهم بالقضايا البيئية، وربط ممارستهم تجاه القضايا البيئية بالاحتياجات التنموية والاستدامة.
- وضع الخطط والبرامج لتأهيل الشباب وتدريبهم.
  - توفير التدريب والتأهيل المناسب للشباب لتمكينهم من مواجهة التحديات ومتطلبات السوق، والتقوقع على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
  - تطوير برامج الارشاد المهني لتوجيه الطلبة نحو التخصصات العلمية المطلوبة.
  - توسيع الخيارات المتاحة امام الشباب بما يمكنهم من تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال العمل.
  - إقامة دورات تدريبية في المهارات المطلوبة لسوق العمل

الهدف الثاني - تحقيق خفض حقيقي لبطالة الشباب

وسائل تحقيق الهدف

- تفعيل دور السياسة الوطنية للتشغيل وتنشيطها بالشكل الذي يساهم في نشر الوعي بين الشباب من حيث عدم الاعتماد على القطاع العام في التشغيل ولاسيما بين الاناث.
- تأسيس صناديق إقراض للمشاريع الشبابية ودعم قيام الشباب بتأسيس المشاريع الصغيرة.

الهدف الثالث: تنمية قيم المواطنة والانتماء وتعزيزها

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالحقوق المدنية والفردية والجماعية.
- تعزيز برامج التوعية للشباب بالحقوق المدنية والمواطنة وتطويرها.
- الترويج لقيم العمل التطوعي وتوسيع هامش المبادرة والانجاز، واقرار لوائح تنظيمية للعمل الأهلي تقتضي وجود برامج تطوعية للشباب.
- تأسيس مراكز الارشاد الاجتماعي للتعرف على مشاكل الشباب والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لهم.

الهدف الرابع: الرياضة للجميع

وسائل تحقيق الهدف:

- دعم البنية الأساسية الرياضية في العراق من ملاعب، وصالات ومستلزمات رياضية في المحافظات كافة
- الاستمرار في بناء قدرات وتنمية الموارد البشرية العاملة في مجال الرياضة، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الرياضة.
- الاهتمام بالرياضة في مراحل التعليم كافة، وتطوير مراكز الكشف عن الموهوبين، واعطاء اهتمام خاص برياضة المعاقين.
- الارتقاء بالطب الرياضي، والتوسع في إنشاء هذه الوحدات في جميع المحافظات.
- الاهتمام برياضة الانجاز العالي من خلال التنسيق مع اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية وتوفير سبل الدعم لهم.

5-6 التنمية الاجتماعية

أدت ظروف الازمات وظروف التحول السريع في العراق الى احداث تغييرات في راس المال الاجتماعي، انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع شرائح المجتمع، مما أوقع البعض منها في دائرة الحرمان في ميادين التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية. وأصبحت حماية الافراد والمجتمعات من تلك المخاطر ومساعدتهم على تجاوز التحديات من الاولويات الرئيسة للشركاء التنمويين وفي مقدمتها التزامات الدولة بالرعاية الاجتماعية والتطوير المهني لخلق بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية تشمل الجميع، وتعزز القدرات التي تدعم فرص الأمن والاستقرار.

التنمية الاجتماعية في العراق اليوم رغم التحديات الجديدة في الأمن الانساني والخدمات العامة، والبيئة، واستدامة الحياة تتخطى الحواجز لترسم مساراً واضح المعالم لسياسة اجتماعية تنطلق أولاً من تحديد العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع (الرسمية وغير الرسمية)، مع التركيز على تعزيز

سمة المواطنة وتوكيد مبادئ المشاركة وتكافؤ الفرص .كما تعطي المحور الاجتماعي عناية خاصة للفئات الهشة محدودة الدخل لتحسين أحوالهم المعيشية وتدعيم فرص الاستقرار الاجتماعي .وذلك من خلال الارتقاء بخدمات التعليم والصحة .وتوجيه الدعم لمستحقيه . وتقديم الدعم النقدي المباشر لمستحقيه في إطار منظومة متكاملة لشبكات الامان الاجتماعية .

تشمل ركيزة التنمية الاجتماعية سلسلة عريضة من الجهات المعنية تمتد من مرحلة الطفولة حتى الشيخوخة. وهي تغطي مسؤولية الحكومة تجاه مواطنيها ومسؤولية المواطنين تجاه اسرهم ومجتمعاتهم المحلية. لذا ينبغي ان تسهم السياسة الاجتماعية في مساعدة الافراد على التعامل مع متطلبات الحياة اليومية واشباع حاجاتهم. ومن ثم فان الحكومة تحتاج الى اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز قيم التكافل والتسامح، في الوقت الذي يزداد فيه السكان عددا وتنوعا ،وتتسع فيه مساحة الفئات الهشة في الهرم السكاني. وهنا يستطيع الجهد التنموي ،بتوسيعه نطاق المعالم التقليدية للسياسة الاجتماعية، تطوير جهد الحكومة في العناية بالنسيج الاجتماعي ان يؤسس لمجتمع رعاية متماسك وبنية اجتماعية آمنة ومعافاة. وبعد عمليات تحول جذرية لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية عام 2003 ، أعدت الدولة خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 مسترشدة بالدستور الدائم لعام 2005، والاستراتيجيات الوطنية الاخرى لتبني جسرا بين واقع اجتماعي مأزوم وخيار تنموي منشود. أعقبها سعي الدولة لبناء خطة تنمية وطنية للأعوام 2013 - 2017 بهدف ارساء أسس بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الهشة والضعيفة في المجتمع وقوة العمل، وضمان وصولها الى النظام التعليمي وحصولها للخدمات الطبية من خلال توسيع قاعدة المشاركة التي تعزز من اسهام القطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز نظام شبكة الحماية الاجتماعية الحالي للحد من تراجع رأس المال الاجتماعي وضمان تلبيته إحتياجات المجموعات الهشة والضعيفة وإرساء الأسس للتكافل والتآزر الاجتماعي.

حدد الدستور العراقي لعام 2005 قاعدة عامة للمساواة في الحقوق في المادة (14)، وهي مستمدة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ثم أكد كفالة الدولة حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة ورعايتها للنشء والشباب ، (المادة 29) وكفالة الدولة للفرد والاسرة من خلال الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم (المادة 30). كذلك أكدت الفقرة ثانياً من المادة المذكورة كفالة الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم.

1-5-6 تحليل الواقع

أولا : الطفولة :

على وفق المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها العراق عام 1994، "الطفل" كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه .وتعد الفئة العمرية (0 - 17) الفئة الاعلى وزنا من بين الفئات العمرية الاخرى وتمثل مايقارب نصف سكان العراق، إذ بلغت نسبتهم عام 2011 (49.3 %) من مجموع السكان.

أ- تسجيل الولادات

اكد الاعلان العالمي لحقوق الطفل ان (لكل طفل حقا في ان يكون له اسم وجنسية) . اذ ان تسجيل المواليد من الامور الاساسية لضمان حقوق الطفل. وتشير نتائج المسوح الحديثة الى ارتفاع نسبة تسجيل الاولاد ممن لم تتجاوز اعمارهم الخمس سنوات من 95 % عام 2006 الى 99.1 % عام 2011 ، وهو مؤشر يعكس ارتفاع نسبة الوعي لدى الاسر خاصة انه لا يوجد فروق جوهرية لتسجيل الولادات بين الذكور والاناث وعلى المستوى تعليم الامهات او بحسب المستوى الاقتصادي للأسر.

ب- الاطفال الايتام :

تتأثر أوضاع الاطفال بطبيعة بيئاتهم الاسرية واوضاعهم المعيشية الى جانب التغيرات المجتمعية في المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه ، مما ينعكس على مجمل اوضاعهم التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية.

بلغت نسبة اليتم في العراق للفئة العمرية (0 - 17) سنة حسب مسح (مكس 4) 2011 للذين فقدو احد والديهم او كلاهما (5%)، فيما بلغت نسبة الاطفال الذين لايعيشون مع احد والديهم الحقيقيين بنسبة (2%)، بينما تبلغ نسبة الاطفال الذين يعيشون مع كلا الابوين في الفئة العمرية (0-17) سنة (92%) .

وتزداد نسبة الاطفال الايتام في الفئة العمرية الاكبر (15-17) الى (17) سنة ، وسجلت نسبة الاطفال الايتام أعلى نسبة في محافظات ديالى وبغداد والانبار (7%) في كل محافظة.

وفيما يتعلق بالاطفال الايتام في سن (10-14) سنة يوجد في العراق (8%) من الاطفال، (79%) منهم ملتحقين بالمدرسة، بينما ترتفع هذه النسبة بين الاطفال الذين لم يفقدوا أي من الوالدين أو يعيشون مع احدهما (83%) ، مما يؤشر بوضوح ان الاطفال الايتام أقل حظا مقارنتاً باقرانهم من غير الايتام في الحضور بالمدارس.

تتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خدمات رعاية الأطفال الايتام (المستفيدين من دور الدولة) حيث:

- بلغ عدد دور الدولة للإيتام عام 2012، (22) داراً تغطي جميع محافظات العراق باستثناء محافظة الأنبار، وبطاقة استيعابية تبلغ (1040) طفلاً.
- بلغ مجموع المستفيدين من دور الدولة عام 2012، (458) طفلاً، منهم (294) ذكوراً و(164) اناثاً.
- تتباين نسبة الاستفادة من الطاقة الاستيعابية بين الدور وبين المحافظات مع ارتفاع ملحوظ للذكور مقارنة بالاناث.

ج- عمل الاطفال:

تشكل ظاهرة عمالة الاطفال انتهاكاً صارخاً لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ولقوانين العمل النافذه فضلا عن انها مشكلة حقيقية وعائق تنموي في العراق، أفرزتها ظروف الحروب المتعاقبة التي مرت به، وزج الاطفال في سوق العمل على وفق ظروف وشروط مجحفه من قبل أرباب العمل مستغلين حاجتهم وظروفهم المعاشية السيئة، وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلا عن ضعف الوعي والامية التلقائية، والبطالة، ونمو القطاع غير المنظم الذي يستقطب الاطفال للعمل بشروط وظروف غير مناسبة.

صنف المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2011 الفئة العمرية بعمالة الاطفال بحسب نوع العمل وساعات الاشتغال بضمنها الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الاطفال في العمل المنزلي مدفوع وغير مدفوع الاجر، حيث تدنت نسبة الاطفال العاملين للفئة العمرية (5 - 14) سنة من (11 %) عام 2006 الى طفل واحد من بين 9 أطفال، الى (7 %) في العام 2011، ما يقارب واحد من بين اربعة عشر طفلاً، يعمل منهم في الريف (10 %) و(5 %) في الحضر، وترتفع نسبة الذكور العاملين عن الاناث، وتبلغ (8 %) ذكور مقابل (6 %) اناث، بلغت اعلى نسبة لعمالة الاطفال في الفئة العمرية (12 - 14) سنة بنسبة (8 %)، ترتفع نسبها بالقطاع غير المنظم والعامل الخاصة، كما ان الاطفال الذين يشتغلون أقل ميلا للأستمرار في التعليم (6 %) مقابل (10 %) لغير المشتغلين.

وعند مقارنة نسب عمالة الاطفال بالدول الاخرى، يظهر انها اكثر من بعض الدول المجاورة للعراق (5 % في البحرين مثلاً)، لكنها اقل من كثير من البلدان النامية مثل (الهند 12 %، اليمن 23 %، سيراليون 48 %).

إن عدم وجود معلومات حديثة وشاملة عن حجم وهيكل عمالة الاطفال أدى إلى اعتماد تدابير تدخل غير متناسقة، ومما فاقم المشكلة استمرار معدلات الفقر، واليتم ولاسيما ظروف العنف والتهجير، وارتفاع مستويات البطالة ومحدودية فرص توليد الدخل.

ثانياً: المعاقون

أكد الدستور العراقي في المادة (32) على ان ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، يشكل المعاقون (بدنيا وعقليا) نسبة مهمة في اللوحة الاجتماعية العراقية بسبب الحروب والازمات وماصاحبها من أرهاب وعنف، ولاتوجد احصاءات دقيقة لاعداد المعاقين في العراق، لكن يبقى ادماجهم في النشاطات التنموية احد المؤشرات الاساسية للتقدم.

تقوم الدولة بتقديم خدمات الرعاية والدعم للمعاقين من خلال مجموعة من المؤسسات التي توفر الخدمات الاتية:

- خدمات المعاقين عقليا
  - بلغ عدد معاهد العوق العقلي (17) معهداً، موزعة بنسبة (35.3 %) في بغداد والباقي في (10) محافظات فقط.
  - بلغ عدد المستفيدين من اقسام العوق العقلي عام 2012 (839) مستفيداً منهم (571) ذكوراً و(268) اناثاً.
- خدمات المعاقين بدنيا
  - بلغ عدد معاهد العوق البدني (34) معهدا موزعة بنسبة (35 %) في بغداد والباقي موزعة على باقي المحافظات.
  - بلغ عدد المستفيدين من اقسام العوق البدني عام 2012 (2316) مستفيداً منهم (1495) ذكوراً و (857) اناثاً.
- الورش والجمعيات
  - بلغ عدد الورش المحمية (ورش تشغيل للمعاقين) (12) ورشة بطاقة استيعابية (775) شخصاً غالبيتها تتركز في بغداد.
  - بلغ عدد المستفيدين من الورش المحمية عام 2012 (346) مستفيداً (175) اناثاً و(171) ذكوراً.

ثالثاً: المسنون

مع إستمرار انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، يتجه سكان العراق مستقبلا نحو الشيخوخة، إذ بلغ عدد السكان كبار السن 65 عاما فاكثر حوالي 1.016 مليون نسمة عام 2010 ومن المتوقع ان يرتفع الى 3.736 مليون نسمة عام 2040، وبنسبة 6.6 % ترتفع الى 8.9 % عام 2050.

- بلغ عدد دور المسنين في العراق عام 2012 (11) دار، منها (9) دار للمسنين ودارا حنان للعاجزين كليا تنتشر في بغداد و (9) محافظات.
- بلغ عدد المستفيدين من دور المسنين عام 2012 (391) عاجزاً، اما المستفيدون من دور الحنان للشديدي العوق فقد بلغ (241) مستفيداً.

رابعاً- خدمات رعاية الأحداث الجانحين

- بلغ عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الاحداث (8) دور موزعة بين محافظتي بغداد ونينوى.
- بلغ مجموع المستفيدين من المدارس والدور حتى نهاية منتصف 2012 حوالي 1305 حدثاً جانحاً في بغداد ونينوى وغالبيتهم من الذكور.
- هنالك داران للمشردين في بغداد للذكور والاناث يبلغ عدد المستفيدين (76) حدثاً.

خامساً: شبكة الحماية الاجتماعية

من المبادئ الاساسية لحقوق الانسان وكفلها الدستور ان تلتزم الدولة بتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية لابناء المجتمع من خلال التدابير الحمائية المناسبة والاجراءات الوقائية هدفها الاساس التخفيف من الفقر والعوز المادي.

بدأ تنفيذ مشروع شبكة الحماية نهاية 2005 من خلال تقديم الاعانات الى الفقراء والفئات الهشة من خلال المساعدات ومعاشات بشكل دفعات نقدية.

انخفض عدد المستفيدين من الشبكة بنسبة (131 %) بين عامي 2009 و 2010 بسبب تفعيل ضوابط الشمول بالشبكة فيما يخص النساء.

عادت نسب المستفيدين بالارتفاع بين عامي 2010 و 2011، وقد بلغ عددهم حتى نهاية عام 2012 (381345) مستفيداً. وقد احتل العاطلون عن العمل الرتبة الاولى بالمستفيدين تلاه عجز الرض والشيخوخة وبنسبة قدرها (88.4 %) من اجمالي المستفيدين من خدمات شبكة الحماية الاجتماعية.

سادساً- الضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الانسان تناولته المادة30 من الدستور العراقي ،هو وسيلة من وسائل التخفيف من الفقر ، اذ يعتبر القاعدة الاساسية للعمل اللائق الذي دعى اليه اعلان منظمة العمل الدولية عام 2008 ، يرتبط الضمان الاجتماعي بصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي الذي يتكون من تراكم اشتراكات العمال المضمونين ويعتمد على الاستثمار الواسع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . وتقدم دائرة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بموجب القانون رقم 39 لسنة 1971 تقاعد وتعويضات اصابات العمل وضمان الخدمات الاجتماعية. وتتضمن البيانات ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي المشمولين باحكام القانون المذكور اعلاه من المتقاعدين المستفيدين من موظفين وعمال في القطاعات الحكومي/ (مدني- عسكري) والقطاع الخاص والمختلط والتعاوني.

بلغ عدد المشمولين باحكام القانون / المستفيدين المضمونين من تقاعد موظفي الدولة (3115422) ، وعدد المستفيدين منهم فعلا (104217) وتقاعد الشيخوخة (48944) وتقاعد الخلف / الورثة من الاطفال والنساء (55273) . وبلغ عدد المشمولين من دائرة الضمان الاجتماعي / عمال (129103) ، والمستفيدون فعلا (20523) ، وتقاعد الشيخوخة (6754) ، وتقاعد الخلف / الورثة من الاطفال والنساء (12758) ، اما تقاعد العجز فيبلغ عددهم (1011).

سابعاً: الهجرة قسراً

بلغ عدد العوائل العائدة المسجلة لدى وزارة الهجرة والمهجرين لغاية 2012/12/31 (257232) عائلة ، وعدد العوائل المندمجة في مكان اخر بلغت (24306) عائلة كما بلغ عدد الكفاءات العائدة (3302).

ثامناً: خدمات رعاية غير مؤسسية

وتشمل برامج متعددة من بينها برنامج الأسر الحاضنة وبرنامج مساعدة الأطفال المشمولين داخل أسرهم ، وبرنامج مساعدة المعاقين.

تاسعاً: الأسرة مشروعاً تنموياً

تشهد الأسرة العراقية تغييرا مستمرا في بنيتها ووظائفها، ولعل أهم تلك التغيرات، ارتفاع نسب الاناث غير المتزوجات (ظاهرة العنوسة) ، وارتفاع معدلات الطلاق ولاسيما في السنوات الاولى للزواج وارتفاع معدلات العمر عند الزواج الاول.

لقد أسهمت التغيرات المتسارعة وظروف الازمات الى تغيير هيكل العلاقات المتبادلة داخل الأسرة وتفاقم المشكلات والتحديات للأفراد والأسر، واعترافا بالحاجة إلى تعزيز دور الأسرة بوصفها مشروعا تنموياً وادراك الصفة الرعوية للمجتمع ، فان الحث باتجاه تعزيز الجهود المبذولة باعتبار الامومة والابوة قيمتين ارتكازيتين تستقطبان وتنشران منظومات من القيم والاعراف وسيغ من التعامل والتفاعل النمطة التي تعزز وترسخ الصفات الاخلاقية الرئة الصحية والمتناغمة .

جدول (6 - 9)
المؤشرات التنموية للفئات الهشة للسنوات 2009- 2012

ت	الواقع					
	المؤشر		2009	2010	2011	2012
1	ايتام	عدد دور الدولة	19	19	23	22
2		ايتام/باحث اجتماعي	6.8	5.9	6.2	10.3
3		ايتام/معلم	7	5.1	5.5	4.9
4	مسنون وشديدو العوق	عدد دور المسنين وشديدي العوق	8	9	10	11
5		مسنون/باحث اجتماعي	26.8	29.3	31.8	22.8
6		مستفيدون مسنين وشديدو العوق/موظف خدمة	4.18	4.5	4.7	4.8
7	معوقون	معاهد المعوقين	51	51	51	51
8		معوقون/ باحث اجتماعي	21.7	22.9	23.2	23.2
9		معوقون/ معلم	5.2	6.6	5.6	6.6
10	الورش المحمية	المستفيدون باجر/الورش المحمية والجمعيات التعاونية	35	34.9	28	28.8
11	دور حضانة	عدد دور الحضانة	42	43	41	42
12		طفل/ حضانة	52.7	58.2	58.8	59.5
13		طفل/ مربية	15.2	16.7	12.5	12.9
14	الاحداث	عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الاحداث	9	9	9	8
15		باحث اجتماعي للاحداث	56	56	55	52
16		القوى الاجرائية للاحداث	453	453	453	453
17	عدد المستفيدين من تخصيص 84 مليار دينار ضمن أستراتيجية التخفيف من الفقر في حالة استلام التخصيص المالي/ وزارة التخطيط		لا يوجد تمويل للاقراض			10000
18	* تخصيص البرلمان لوزارة العمل ، المستفيدون من انشاء صندوق الاقراض (150) مليار دينار على وفق قانون رقم 10 لسنة 2012 في حالة استلام المبلغ المبلغ الاجمالي 32000		بتمويل من وزارة المالية تم اقراض (73501) عاطل	متوقف		مرحلة تنظيم الصندوق
19	باحث اجتماعي ، شبكة		66	61	58	54

* برنامج الاقراض ضمن الصندوق المشكل وفق القانون رقم (10) عام 2012 يخضع برمته الى توفير التمويل المالي (150) مليار من وزارة المالية.

6-5-2 التحديات

- ان التحول نحو اقتصاد في ظل غياب سياسات اجتماعية ذات صبغة حمائية فاعلة كشبكات الامان الاجتماعي سيترتب عليه كلف اجتماعية عالية على الفئات الهشة.
- ان الاحداث التي شهدها العراق ، قبل وبعد التغيير 2003 أدت إلى تفاقم ظواهر معينة مثل اعداد الأيتام والمشردين والمتسولين والمعاقين والنساء المعيلات للاسرة وغيرها من الفئات التي تحتاج إلى رعاية واهتمام خاص.

- عجز كبير في الموارد المالية والبشرية والامكانات الفنية لمواجهة متطلبات الفئات الهشة وتامين بيئة امنة ومستقرة لادماجهم في المجتمع.
- عدم مواكبة التشريعات القائمة مع المعطيات المجتمعية الجديدة والتاخر في اصدار قوانين العمل والضمان الاجتماعي وقانون الطفل وشبكة الحماية الاجتماعية وغيرها.
- عدم مواكبة سقف الاعانات الاجتماعية المخصصة للفئات الهشة مع الارتفاع المضطرد في كلف المعيشة .
- ظهور مشكلات اجتماعية متعددة ومعقدة في المجتمع ومايرتبط بها من اثار في الابناء والاسرة والمجتمع مثل الزواج العرفي والعزوف عن الزواج نتيجة الظروف الاقتصادية والطلاق والادمان والمخدرات والانحراف وغيرها.
- عدم توفر بيانات احصائية وقاعدة معلومات دقيقة عن (حركة الاسر والاطفال والنساء في القطاع غير المنظم ، المتسولين والمشردين وغيرهم).

6-5-3 الرؤية

، مجتمع رعاية متماسك يؤمن الحماية والانصاف ويعزز قيم الانجاز والمشاركة .

6-5-4 الاهداف ووسائل تحقيقها :

الهدف الاول- مجتمع رعاية متماسك ومنجز

وسائل تحقيق الهدف

- تعزيز الوعي المجتمعي باهمية العمل الاجتماعي على مستوى الفرد والجماعة وقانونيا وعلاجيا.
- تقوية مؤسسات العمل الاجتماعي ولاسيما النشاط الطوعي.
- تنمية المجتمع المحلي بالمشاركة
- تقوية مؤسسة الأسرة لمواجهة التحديات المعاصرة
  - تعزيز بناء وحدة عائلية قوية تغرس في أذهان أبنائها القيم الأسرية الإيجابية، والمسؤولية المشتركة بين أعضائها ، مع الاستمرار في تقوية مؤسسة الزواج التي تشكل أولوية في أجندة التنمية وخياراتها.
  - غرس القيم العائلية الايجابية لاتاحة المزيد من المرونة والنزاهة والتضامن والتماسك في اطار مؤسسة الأسرة.
  - توسيع نطاق البرامج النوعية لاثارة الوعي بشأن الادوار والمسؤوليات المشتركة في إطار مؤسسة الزواج ، وخلق أجواء من التفاهم بين الأزواج المستعدين للزواج لتكوين مؤسسة اسرية متماسكة.
- ضمان فرص حماية الأطفال ورفاههم
  - تعزيز فرص الحماية للأطفال من مخاطر الانزلاق في ممارسات اجتماعية غير مرغوبة ، فضلا عن حماية الأطفال من مخاطر سوء المعاملة الاسرية.
  - تحسين نوعية خدمات رعاية الأطفال ، وتعزيز برامج الدعم ذات الصلة بما في ذلك بناء القدرات لمقدمي الرعاية ، وتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية القائمة، مثل مؤسسات رعاية الايتام والمشردين والجانحين، ومراكز التاهيل والرعاية المنزلية للطفل.
  - بناء مراكز تعنى بالنشاطات الخاصة بالطفولة (الرياضية والاجتماعية وبرامج التعلم ومجالس تقديم المشورة) ستمكنهم من تخفيف التوترات النفسية وتعزز فرص الاندماج الاجتماعي.
  - تحسين فرص تنفيذ برامج الوقاية واعادة التاهيل للحد من تاثير الكثير من المشكلات الاجتماعية في حياة الطفل.
  - تطوير المؤسسات الايوائية الحاضنة للاطفال ذوي الظروف الخاصة.
  - ضمان حماية الطفل العراقي من الانتهاكات من خلال اكمال مشروع سياسة حماية الطفل في العراق.
- رعاية الموقوفين والمودعين من الاحداث وتاهيلهم مهنيا وتربويا
  - تطوير برنامج التاهيل المهني لشريحة الاحداث يؤمن تاهيلهم سلوكيا ويدعمهم ماليا في مجال (الحدادة، الخياطة ، النجارة ، الكهرباء ، الميكانيك) .
  - بناء مجمعات اصلاحية على وفق المعايير الدولية على ان يضم المجمع الاقسام المساندة للعملية الاصلاحية (محكمة الاحداث ، مدارس التعليم ، مركز صحي متكامل) .
  - تعزيز مشاريع الدمج الاسري للاحداث المحكومين والاطفال الذين يعانون من مشكلات أسرية لاعادة الاطفال الى أحضان الاسرة وتطوير شخصياتهم.
- دعم كبار السن لقيادة أدوار مجتمعية مثمرة.
  - ضمان توفير ما يكفي من دور المسنين وضمان الاكتفاء الذاتي لهم.
  - تعزيز فرص ضمان صحة ورفاهية كبار السن من أجل العيش بمستوى من الكرامة والاحترام.

◊ إعتماد برامج تعزز البنية التحتية الصديقة للمسنين وتحسين الرعاية الصحية بأسعار معقولة.

◊ تشجيع المبادرات الجديدة للعمل الاجتماعي ولاسيما تقديم الخدمات الخاصة برعاية المسنين، وتأمين الفرص لحمايتهم في أثناء غياب أفراد الأسرة.

الهدف الثاني- تعزيز فرص العدالة والانصاف من خلال شبكة حماية كفوءة وفعالة

وسائل تحقيق الهدف

- إحداث تغيير نوعي وجوهري في مرجعية شبكات الأمان والضمان الاجتماعي في العراق تأخذ في اعتبارها الدور الجديد للدولة في بيئة سياسية تتفاعل في إطارها عناصر اللامركزية والديمقراطية، الى جانب الدور المرتقب لمنظمات المجتمع المدني، ولاسيما في مجالات التمكين.
- الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال تنفيذ برامج تنمية المجتمع المحلي بالمشاركة بهدف رفع مستوى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف.
- تعزيز امكانات مؤسسات العمل الاجتماعي وقدراتها من اجل استدامة التنمية
  - ◊ توفير فرص عمل لائقة للعاطلين والداخلين حديثاً الى سوق العمل.
  - ◊ تنمية مبادئ التكافل الاجتماعي وتقاليده لدعم الفقراء والمحتاجين.

الهدف الثالث - إدماج المعاقين في المجتمع وتمكينهم

وسائل تحقيق الهدف

- تأمين مستحقات المعاقين بطرق ميسرة وحديثة.
- توفير وصول آمن (وسائط النقل والبنايات) لاشباع حاجات المعاقين الحياتية، وتهيئة بيئة صديقة لهم.
- اعداد برامج علاج وتاهيل تخصص للاطفال المعاقين في أعمار مبكرة، واخضاع الاطفال المعاقين الى تقويم واعادة تاهيل من خلال خدمات اسناد ودعم تمنح للأبوين لمواجهة المشكلة.

الهدف الرابع -تعزيز دور المنظمات الانسانية والخيرية في توفير الخدمات الاجتماعية:

وسائل تحقيق الهدف:

- قيام الدولة بالتشجيع لتاسيس مشاريع في مجالات التنمية الاجتماعية، من خلال تقديم التسهيلات، والاعفاءات الضريبية وغيرها.
- اعتماد الدولة معايير تضمن كفاءة الخدمات وتفعيلها لجميع شرائح المجتمع وفي جميع المناطق.
- الدعوة لتطوير الائتمان المصرفي المخصص لتمويل المشاريع التنموية ذات البعد الاجتماعي والانساني.
- تعزيز دور المجتمع المدني في نشر الوعي المجتمعي في مجال الرعاية الاجتماعية وحماية الاسرة والطفولة.

الهدف الخامس- متابعة شؤون الهجرة والمهجرين قسراً وتشجيع وتسهيل عودة الكفاءات.

وسائل تحقيق الهدف

- الاستجابة السريعة والفاعلة لحالات الطوارئ.
- تامين الحلول الدائمة لفئات العناية ومعالجة آثار النزوح.
- ادامة وتعزيز التنسيق مع الوزارات والسلطات المحلية والمنظمات الدولية.
- تنفيذ البرامج التي تساعد في ايجاد الحلول المستدامة وتأمين اندماجهم في المجتمع.
- اعطاء الاولوية للفئات الهشة من الرعاية في البرامج والمشاريع.

جدول (6-10)

المؤشرات المستهدفة في قطاع التنمية الاجتماعية لغاية عام 2017

المؤشر		المستهدف				
		2013	2014	2015	2016	2017
أيتام	عدد دور الدولة	22	22	24	26	26
	أيتام/ باحث اجتماعي	10.3	9.7	9.2	8.8	8.8
	أيتام/ معلم	4.9	4.8	4.8	4.5	4.5
مسنون وشديدو العوق	عدد دور المسنين وشديدو العوق	12	12	14	15	15
	مسنون/ باحث اجتماعي	20.3	20.3	16.5	15.2	15.2
	مستفيدون مسنون وشديدو العوق/ موظف خدمة	4.06	3.72	3.5	3.48	3.48
معوقون	معاقد المعوقين	53	53	54	54	55
	معوقين/ باحث اجتماعي	22.60	22.60	22.10	21.59	21.43
	معوقين/ معلم	6.5	6.5	6.3	6.3	6.2
الورش المحمية	المستفيدون بأجر/ الورش المحمية والجمعيات التعاونية	30.58	31.66	32.3	32.3	32.3
دور حضانة	عدد دور الحضانة	42	42	45	46	46
	طفل/ حضانة	60.12	* 60.83	60	59.24	59.24
	طفل/ مربية	12.75	12.59	12.56	12.50	12.50
الأحداث	عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الأحداث	9	9	9	10	12
	باحث اجتماعي للأحداث	58	66	66	81	181
	القوى الأجرائية للأحداث	453	453	453	525	1325
المستفيدون من تخصيص 84 مليار دينار ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر / في حال استلام التخصيص المالي/ وزارة التخطيط		10000	10000 في حال تخصيص 84 مليار أخرى	10000 في حال تخصيص 84 مليار أخرى	-	-
تخصيص الديوان لوزارة العمل للمستفيدين من انشاء صندوق الاقراض (150) مليار دينار على وفق قانون رقم 10 لسنة 2012 في حالة استلام المبلغ		20000 مستفيد القرض (5 - 10) مليون	سنة سماح من التسديد للقرض	4000 مستفيد يتم تسديد هن طريق استرجاع مبالغ من المقترضين	4000 مستفيد يتم تسديد هن طريق استرجاع مبالغ من المقترضين	4800 مستفيد يتم تسديد هن طريق استرجاع مبالغ من المقترضين
باحث اجتماعي / شبكة		61	84	159	159	159

* ارتفعت النسبة لزيادة الطاقة الاستيعابية في الدور